أثر المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في الأردن
(١٩٩٠-٢٠١١)

إعداد

عبدالمعطي محمد الحراحشه

المشرف

الدكتور حسين علي الزيود

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

٢٠١٤

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Impact of Foreign Aid on Economic Growth in Jordan

(١٩٩٠-٢٠١١)

By

Abedlemoti Mohammad Alhrahshh

Supervisor

Dr. Hussein Ali Al-zeaaud

This Thesis was Submitted in Partial Fulfillment of

Requirements for the Master's Degree of Economics

Deanship of Graduate Studies

Al al-Bayt University

٢٠١٤

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

جامعة آل البيت

التفويض

أنا عبدالمعطي محمد مفلح الحراحشه، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ: 2014/02/26

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جامعة آل البيت/ عمادة الدراسات العليا

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها لطلبة الماجستير والدكتوراة

أنا الطالب: عبدالمعطي محمد مفلح الحراحشه الرقم الجامعي: 1020507001

التخصص: اقتصاد المال والأعمال الكلية: كلية إدارة المال والأعمال

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصيًا بإعداد رسالتـــي بعنوان:

"أثر المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في الأردن (1990-2011)"

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية، كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة اعلامية، وتأسيسًا على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: التاريخ: 2014/10/26

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة (" أثر المساعدات الخارجية علـى النمـو الاقتـصادي فـي الأردن (1990-2011)") وأجيزت بتاريخ 2014/02/26

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتور حسين علي الزيود، (رئيسًا) المشرف	.....
الأستاذ الدكتور عبد الناصر طلب الزيود، عضوًا	.....
الدكتور إبراهيم محمد البطاينة، عضوًا	.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إهداء

أهدي ثمرة جهدي هذه:

إلى روح أبي الطاهرة

رحمة الله عليه

إلى من هي بعد الله أمني وأماني؛ أمي

إلى رفيقة دربي؛ أم ماجد

إلى من هن زهرات بستاني؛ إيلاف وغنى ومودة

إلى من هو بعد الله أملي ورجائي؛ ماجد

إلى أختي الطيبة أم محمد، وإلى أختي الصابرة أم محمد، وألى أختي الراحلة أم محمد

إلى الروح الزكية روح أختي الكبرى، ربي أغفر لها وأرحمها و عافها وأعف عنها

والحمد لله رب العالمين

عبدالمعطي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

بعد الحمد لله، أعرب عن خالص امتناني وتقديري للمشرف الدكتور حسين علي الزيود لصبره و لإشرافه وتوجيهه طيلة فترة الدراسة، وإلى أعضاء لجنة المناقشة الاستاذ الدكتور عبدالناصر الزيود والدكتور إبراهيم البطاينة لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة ولما أبدوه من مقترحات قيمة.

وأقدم خالص الشكر والتقدير لعطوفة رئيس ديوان المحاسبة مصطفى البراري، ولرؤساء العمل أحمد النسور، وأحمد قوقزه، وإدريس الزعبي لدعمهم وتشجيعهم.

والحمد لله رب العالمين

عبدالمعطي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

Contents

ملخص الدراسة: ..... ط

المقدمة: ١

الفصل الأول : الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة ذات الصلة ٤

تمهيد: ٥

المبحث الأول: النمو الاقتصادي: المفهوم والخصائص ٦

المبحث الثاني: الحاجة إلى التمويل الخارجي: ١١

المبحث الثالث: الدراسات السابقة ذات الصلة ١٨

الفصل الثاني : المساعدات الخارجية، المفهوم والدور ٢٦

تمهيد : ٢٧

المبحث الأول: المساعدات الخارجية: المفهوم ونظرة التاريخية: ٢٨

أ- مفهوم المساعدات الخارجية: ٢٨

ب- نظرة تاريخية للمساعدات الخارجية(Kanbur, ٢٠٠٣): ٢٩

المبحث الثاني: أشكال ومصادر المساعدات الخارجية ٣٤

المبحث الثالث: دوافع المانحين والمتلقين للمساعدات الخارجية ودورها في الاقتصاد ٤٠

أولاً: دوافع الجهات المانحة: ٤٠

ثانياً : دوافع البلدان النامية لقبول المساعدات ٤٢

ثالثا: دور المساعدات الخارجية في الاقتصاد ٤٤

الفصل الثالث : أداء الاقتصاد الأردني والحاجة للمساعدات الخارجية ٤٧

خلال فترة الدراسة ٤٧

تمهيد: ٤٨

المبحث الأول: جوانب من تطور أداء الاقتصاد الأردني خلال فترة الدراسة ٤٩

المطلب الأول: لمحات عن الاقتصاد الأردني خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠١١: ٤٩

المطلب الثاني: توأم العجز والمديونية ٥٦

أولا:عجز الموازنة العامة ٥٦

المطلب الثالث: الفجوة الادخارية والفجوة الخارجية ٦٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الرابع: المديونية ٧٠
المبحث الثاني: المساعدات الخارجية للأردن وتطورها خلال فترة الدراسة ٧٥
الفصل الرابع : النموذج القياسي والاختبارات الإحصائية ٨٠
تمهيد: ٨١
المبحث الأول: النموذج القياسي..... ٨٢
المبحث الثاني: خصائص البيانات والاختبارات الإحصائية ٨٥
المبحث الثالث: نتائج اختبار خصائص البيانات والاختبارات الإحصائية..... ٩٠
الفصل الخامس :النتائج والتوصيات..... ١٠٦
أولا: النتائج ١٠٧
ثانيا: التوصيات ١١٠
الخاتمة العامة:..... ١١٢
المراجع..... ١١٣
المراجع العربية:..... ١١٣
المراجع الأجنبية ١١٥
الملاحق..... ١١٨
Abstract ١٢٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
١	صافي مساعدات التنمية الرسمية(ODA) من البلدان المانحة الرئيسية	٣٤
٢	المساعدة الانمائية الرسمية (ODA) حسب المنطقة	٤٣
٣	تطور النفقات العامة والإيرادات المحلية خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١١	٥٩
٤	تطور عجز الموازنة خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١١	٦٢
٥	الفجوة الادخارية في الاقتصاد الأردني خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٨	٦٥
٦	الفجوة الخارجية في الاقتصاد الأردني خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١١	٦٨
٧	تطور الدين العام خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠١١	٧٤
٨	تطور المساعدات الخارجية المقدمة للأردن خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١١	٧٨
٩	نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) لجذر الوحدة	٩٣
١٠	نتائج اختبار فيلبس- بيرون (PP) لجذر الوحدة	٩٤
١١	اختبارات الكشف عن التكامل المشترك (Cointegration)	٩٥
١٢	نتائج اختبار سببية غرانجر (Granger Causality test)	٩٦
١٣	نتائج تقدير متجه تصحيح الخطأ (Vector Error Correction)	٩٨
١٤	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (VECM) للمتغير التابع Δ(PCGDP)	٩٩
١٥	استجابة المتغيرات للصدمة الخارجية للمساعدات الخارجية (ODA)	١٠١
١٦	نسبة تباين خطأ التنبؤ المفسر بواسطة متغير المساعدات الخارجية (ODA) من التغير في المتغيرات (G, T, PCGDP)	١٠٤
١٧	نسبة تباين خطأ التنبؤ المفسر بواسطة صدمات متغير المساعدات الخارجية (ODA) من التغير في المتغيرات (M, X, I, S) الداخلة في النموذج	١٠٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
١	تطور العجز في الموازنة العامة	٦٠
٢	تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية	٦١
٣	تطور الفجوة الادخارية في الاقتصاد الأردني	٦٦
٤	تطور الفجوة الخارجية في الاقتصاد الأردني	٧٠
٥	تطور اجمالي الدين العام والناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	٧٥
٦	تطور المساعدات الخارجية المقدمة للأردن	٧٩
٧	المنح الخارجية موزعة حسب القطاعات لعام ٢٠١١	٨٠
٨	جذور الانحدار الذاتي AR لمعادلة نموذج تصحيح الخطأ VECM	١٠٠
٩	أشكال دوال استجابة متغيرات الدراسة للصدمة الخارجية التي تعرض لها متغير المساعدات الخارجية	١٠٣
١٠	أشكال مساهمة التغير في المساعدات الخارجية في تفسير التغير في المتغيرات الأخرى	١٠٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
١	نتائج اختبار التكامل المشترك	١٢٠
٢	نتائج تقدير معادلة متجه تصحيح الخطأ للمتغير متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	١٢١
٣	نتائج اختبار سببية غرانجر	١٢٢
٤	بيانات المتغيرات الداخلة في الدراسة	١٢٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملخص الدراسة:

الأردن كغيره من البلدان النامية بحاجة إلى مصادر التمويل الخارجية لتغطية كل من فجوة الموارد المحلية (الادخار– الاستثمار) وفجوة التجارة الخارجية (الواردات – والصادرات). وتشمل مصادر التمويل الخارجية الاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign Direct Investment, FDI) ، والقروض، والمساعدات سواء المالية منها أو الفنية. وحيث أن سمات الاقتصاد في الأردن وعلى رأسها شح الموارد وضيق السوق، وأوضاع عدم الاستقرار السياسي في المنطقة تقلل من جاذبية البلد للاستثمار، فقد اضطر الأردن للاعتماد على المساعدات والقروض الخارجية أكثر من الاستثمار الأجنبي المباشر أو غير المباشر. وقد كان دور المساعدات الخارجية دائمًا عرضة للتشكيك، لذا تأتي هذه الدراسة للتحقق من التأثير الإيجابي للمساعدات الخارجية (Official Development Assistance, ODA) على النمو الاقتصادي في الأردن معبرًا عن النمو الاقتصادي بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (Per-capita Gross Domestic Product, PCGDP) مع الأخذ بالاعتبار عدد من المتغيرات الأخرى المؤثرة على النمو الاقتصادي وتشمل: الإيرادات المحلية (T)،الانفاق العام (G)،الادخار (S)،الاستثمار (I) ،الصادرات (X) والواردات (M). وذلك من خلال تقصي العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الاجل بين هذه المتغيرات وعبرها. وباستخدام بيانات سنوية، قامت الدراسة بتطبيق اختبارات جذر الوحدة (Augmented Dickey-Fuller test, ADF) واختبارات الكشف عن التكامل المشترك (Cointegration)، واختبار سببية غرانجر (Granger Causality test) وتقنية متجه نموذج تصحيح الخطأ (Vector Error Correction Model, VECM)، للتحري عن العلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرات. وقد بينت نتائج هذه الاختبارات أن المساعدات الخارجية ليس لها تأثير ذي دلالة إحصائية في المدى القصير على النمو الاقتصادي سواء بشكل مباشر، أو غير مباشر من خلال المتغيرات (T,G,S,I,X and M)، وعليه فإن نتائج الدراسة لا تدعم وجهة النظر القائلة بأن المساعدات الخارجية تحفز النمو الاقتصادي معبرًا عنه بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (PCGDP)، كما أن نتائج الدراسة أشارت إلى أن المتغيرات (T,G,S,I,X and M) ليس لها تأثير ذي دلالة إحصائية في المدى القصير على النمو الاقتصادي (PCGDP)، ولكن نتائج الدراسة تدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع النمو الاقتصادي (PCGDP) والمتغيرات (T,G,S,I,X,M and ODA).

وتوصي الدراسة بالعمل على تحقيق إدارة أفضل للمساعدات الخارجية لضمان الحصول على منافع أكبر اقتصاديًا واجتماعيًا من هذه المساعدات. وتلفت الدراسة النظر إلى العوامل الأخرى التي تعيق النمو، وخاصة الخارجية منها، وبشكل رئيس، أسعار النفط العالمية حيث يمثل النفط جزء رئيس من الواردات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة:

إن أثر المساعدات الاقتصادية الخارجية المقدمة من الدول المانحة على النمو الاقتصادي وغيره من المتغيرات الاقتصادية في الدول النامية والفقيرة المتلقية لهذه المساعدات، استدعى تأمل الباحثين واهتمامهم، فمن جانب هناك أهداف المانحين للمساعدات وتشمل أهدافا اقتصادية وسياسية وإنسانية، يضمن تحقيقها شروطهم المفروضة لتقديم تلك المساعدات وإنفاقها، ومن جانب آخر، هناك أهداف الدول المتلقية لهذه المساعدات والتي كانت موضع دارسة العديد من الباحثين للتعرف على كفاءة إدارة المساعدات من قبل الدول المتلقية لها، وطبيعة السياسات النقدية والمالية المنفذة، ومدى توافقها مع الأهداف المرجوة، وفاعلية تخصيص الموارد المتاحة والتي من ضمنها المساعدات لتحقيق أهداف البرامج الاقتصادية لتلك الدول، إضافة إلى قياس تأثير متغير المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي و المتغيرات الاقتصادية الأخرى التي تستهدفها السياساتً المنفّذة مثل؛ الصادرات والواردات والإنفاق العام والإيرادات العامة وعمليات الائتمان وغيرها من الأنشطة الاقتصادية.

بشكل عام تسعى الدولة إلى توفير حياة الرفاه لمجتمعها وتحسين مستوى معيشة مواطنيها، والوصول لهذا الهدف يقتضي النهوض بالاقتصاد بمعدل نمو مستقر ينعكس في زيادة توفير السلع والخدمات بإنتاجها، وتحسين الدخل بخلق فرص عمل تلبي الطلب عليها، ويكون ذلك بإنشاء المشاريع التي تحتاجها مختلف القطاعات الإنتاجية وفقًا للأولويات الوطنية، ويتطلب قيام تلك المشاريع توفر رؤوس أموال ضخمة يفترض أن يجري تأمينها من خلال تشجيع المجتمع على ادخار جزء من دخله وحشد هذه المدخرات وضخها في قنوات الاستثمار لتنفيذ المشاريع المختلفة مما يؤدي إلى الحصول على أصول جديدة أو تحسين الأصول القائمة، وتعرف هذه العملية بالتكوين الرأسمالي (capital formation) الذي يوفر المنطلق لزيادة الإنتاج وتوفير فرص العمل ويؤدي إلى النمو الاقتصادي (الأمين، ٢٠٠٢).

إن سعي الدول النامية للنهوض باقتصاداتها في ظل قصور الموارد المحلية في هذه الدول عن الوفاء بمتطلبات تمويل المشاريع التي تحتاجها لتحقيق النمو الاقتصادي المستهدف، فرض عليها تحدي الحصول على التمويل من مصادر خارجية لإنشاء وتطوير وتشغيل هذه المشاريع، ومن بين مصادر التمويل الخارجي المختلفة كان الحصول على المساعدات الخارجية خيارًا مفضلًا لصانعي القرار الاقتصادي والسياسي في تلك البلدان، وتمثل هذه المساعدات نقل للموارد والتكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، وهناك تدفقاً كبيرًا لأموال المساعدات يجري من الجهات المانحة إلى الدول النامية، والتي تتلقى المساعدات الخارجية لتحصل على المنافع منها مترافقة مع الآثار السلبية لهذه المساعدات، فعدم استغلال المساعدات الخارجية على الشكل الأمثل الذي يمكن من الاستغناء عنها، يعني استمرار الحاجة إليها، والمزيد من التبعية السياسية والاقتصادية للدول المانحة (Voiradas,١٩٧٣).

إن الاقتصاد الأردني يعتمد بشكل كبير على المساعدات الخارجية، والاقتصاد الأردني مثال للاقتصاد الصغير المفتوح، ويتسم بشح الموارد وضيق حجم السوق، كما يعاني من اختلالات هيكلية مزمنة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهمها؛ عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري والمديونية المرتفعة، وقد عمق من ذلك الظروف السياسية في المنطقة، سواء على صعيد القضية الفلسطينية بتأثيراتها على الواقع الأردني، واحتلال العراق، وما أضافه الربيع العربي من ضغوطات سياسية واقتصادية، علاوة على الظروف الاقتصادية التي يمر بها العالم حالياً، فالأزمة المالية العالمية مستمرة تبعاتها على الاقتصاديات الرئيسة في العالم، وانعكاس ذلك على الدول النامية أو الآخذة في النمو ومنها الأردن كل حسب درجة ارتباطها الاقتصادي مع العالم الخارجي، والاقتصاد الأردني ذي حساسية عالية تجاه الظروف الإقليمية والدولية، لانفتاحه الكبير على الاقتصاد العالمي. وقد شكلت المساعدات والمنح الخارجية مورد مهم وأساسي للموازنة العامة للدولة ولتقليص العجز فيها، حيث تزايد اعتماد الاقتصاد الأردني على المساعدات الخارجية في السنوات القليلة الماضية، خاصة بعد احتلال العراق، لتشكل هذه المساعدات حوالي ١٨% من الإنفاق العام للسنة ٢٠١١ (التقرير الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٢). كما إن حاجة الأردن لبناء قطاعاته الاقتصادية المختلفة وإنشاء البنية التحتية لتحقيق النمو الاقتصادي، تتطلب توفير موارد مالية كبيرة من مصادر خارجية منها المساعدات. وبالتالي تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال الحاجة لدراسة تجربة الأردن مع المساعدات الخارجية ومؤشراتها ودوافع الحاجة لها واستمرارها، وقياس أثر هذه المساعدات على النمو الاقتصادي، وقدرة الاقتصاد الوطني على الاستغناء عنها، وهو ما تهدف هذه الدراسة لتحقيقه.

وبالنظر إلى أهدافها فإن هذه الدراسة تفرض بشكل رئيس أن للمساعدات الخارجية أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي في الأردن والمعبر عنه بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال توفيرها التمويل المطلوب لتغطية عجز الموارد المحلية ولتجسير الفجوات الاقتصادية المتمثلة بالفجوة الادخارية (Saving Gap, S-I) و فجوة التجارة الخارجية (External Gap, X-M)، كما تفرض الدراسة أن للمساعدات الخارجية أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية على كل من الإنفاق العام والادخار والاستثمار والصادرات والواردات والإيرادات المحلية، والتي تعتبر العناصر الفعالة في تلك الفجوات، هي من أهم المتغيرات المؤثرة على النمو الاقتصادي في الأردن وتتأثر بالمساعدات الخارجية.

وتتبع الدراسة أسلوب البحث الوصفي الذي يعتمد على توصيف الظواهر الاقتصادية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، بهدف بناء إطار نظري لها، ويقدم وصفًا نظريًا للمتغيرات ذات الصلة ويحلل مؤشراتها ويستخلص الدلالات منها، للمساهمة في توضيح مشكلة الدراسة وفرضياتها. كما تستخدم الدراسة أسلوب التحليل الكمي القياسي لبيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة اعتمادا على نموذج قياسي ممثل للعلاقة بين تلك المتغيرات، وذلك لقياس أثر المتغير المستقل المساعدات الخارجية على المتغير التابع النمو الاقتصادي (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) مع الأخذ بالاعتبار عدد من العوامل الأخرى المؤثرة في النمو الاقتصادي (الإيرادات المحلية، الإنفاق العام، الادخار، الاستثمار، الصادرات والواردات)، واختبار فرضيات الدراسة، من خلال استخدام برنامج التحليل الإحصائي (Eviews.٧) لغاية إجراء عدد من الاختبارات الإحصائية المتمثلة باختبار استقرار بيانات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السلاسل الزمنية، واختبارات الكشف عن التكامل المشترك، واختبار سببية جرانجر، وتطبيق نموذج تصحيح الخطأ لتحديد طبيعة العلاقات بين المتغيرات المختلفة الداخلة في النموذج القياسي للدراسة.

وتتمثل محددات الدراسة؛ بتناثر البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة لدى جهات عدة، وعدم تطابق هذه البيانات من جهة لأخرى أو لدى نفس المصدر، علاوة على عدم توفرها بالشكل الملائم، كما تتحدد نتائج الدراسة بالاختبارات الإحصائية المنفذة، وبترتيب المتغيرات في هذه الاختبارات وببيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

وتحتوي الدراسة على أربعة فصول؛ الفصل الأول الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة ذات الصلة، والثاني يعرض للمساعدات الخارجية أشكالها، ومصادرها ،ودوافع الجهات المانحة والدول المتلقية لها، ودور هذه المساعدات في الاقتصاد، في حين، يقدم الفصل الثالث صورة عن تطور الاقتصاد الأردني، والمساعدات الخارجية المقدمة للأردن خلال فترة الدراسة، والفصل الرابع يتضمن بيان للنموذج القياسي والاختبارات الإحصائية ونتائجها. ويتبع ذلك النتائج والتوصيات، فتعرض النتائج وتبين مدى توافقها مع نتائج الدراسات السابقة، ثم تنتقل إلى التوصيات المقترحة من الباحث في ضوء نتائج الدراسة، وتنتهي الدراسة بالخاتمة العامة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول : الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة ذات الصلة

تمهيد:

المبحث الأول: النمو الاقتصادي: المفهوم والخصائص

المبحث الثاني: الحاجة إلى التمويل الخارجي

المبحث الثالث: الدراسات السابقة ذات الصلة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد:

يعرض الفصل مفهوم النمو الاقتصادي وخصائصه ومتطلبات حدوثه، والحاجة إلى التمويل الخارجي من خلال ما يعرف بنموذج الفجوتين "Two Gaps Model"، والذي يقدم تفسيرًا لمشكلة حاجة البلدان النامية إلى مصادر التمويل الخارجي من القروض والمساعدات الخارجية في سعيها لتحقيق النمو الاقتصادي المستهدف.

وينتقل الفصل لاستعراض عدد من الدراسات السابقة ذات الصلة، والتي جاءت تعبيرًا عن اهتمام عديد الباحثين بالمساعدات الخارجية وآثارها على اقتصاديات الدول المتلقية على مستوى العالمي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: النمو الاقتصادي: المفهوم والخصائص

إن النمو الاقتصادي مصطلح يشكل جزءاً هاما من النظرية الاقتصادية، هو يؤشر إلى زيادة الثروة في بلد ما، ويقدم إجابة للعديد من التساؤلات من قبيل مقدار التغير في ثروة الدولة نفسها خلال الفترات المختلفة، ويعتبر من مبررات الفجوات الموجودة في شتى المجالات بين الدول المتقدمة والأخرى النامية، وعليه فإن النمو الاقتصادي من المؤشرات الهامة للسياسة الاقتصادية، والذي يعكس اتجاهات سير الاقتصاد، وكذلك يستخدم في الدلالة على مستوى التحسن في رفاه أفراد المجتمع، وللنمو الاقتصادي عدد من التعريفات منها (عجمية، وناصف، ٢٠٠٢):

✓أنه الزيادة المستمرة في الدخل الحقيقي في الأجل الطويل وتعتبر الزيادات المضطردة في الدخل نموًا اقتصاديًا.

✓أنه معدل التغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهو الوسيلة لتحقيق مختلف الأغراض التنموية.

✓أنه الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد عبر الزمن.

✓أنه كميًا يمثل الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ظل الزيادة الدائمة للسكان، أما نوعيًا فهو التوسع في جهاز الإنتاج والذي يرتكز على التطبيق الدائم للعلم، أي جهاز منظم من المعارف المتحكم فيها.

وباستعراض تلك التعاريف يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في إجمالي الناتج المحلي لبلد ما من خلال ما يتحقق من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

كما أن للنمو الاقتصادي مظاهر تتمثل فيما يلي(صالح، ٢٠٠٨):-

أ. ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والذي يحتسب بقسمة إجمالي الناتج المحلي على عدد السكان، ولزيادة متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي يجب أن يكون معدل النمو الاقتصادي في الناتج المحلي أكبر من معدل النمو السكاني.

ب. ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وزيادة قدرة الفرد على شراء السلع والخدمات المختلفة، وذلك يتطلب أن يكون معدل الارتفاع في متوسط نصيب الفرد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من الدخل القومي أكبر من معدل الارتفاع في المستوى العام للأسعار (التضخم)، أي زيادة القوة الشرائية للفرد.

ج. ارتفاع مستمر ومستقر في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي نتيجة زيادة مستمرة ومستقرة في مستوى النشاط الاقتصادي، أي ألا تكون بسبب ظروف طارئة.

ومن الضروري تعريف الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي بنوعيهما النقدي والحقيقي نظراً لارتباطهما المباشر بمفهوم النمو الاقتصادي، وكما يلي(حسين، وسعيد، ٢٠٠٤):

أ. الناتج المحلي الإجمالي؛ هو قيمة الناتج الكلي من السلع والخدمات النهائية على اختلاف أنواعها - سواء كانت استهلاكية أو استثمارية - التي ينتجها المجتمع في بلد ما خلال فترة زمنية معينة هي سنة في الغالب، ويضم هذا المفهوم جميع الأشخاص العاديين والطبيعيين الذين يقيمون في البلد خلال فترة التقدير.

ب. الناتج القومي الإجمالي؛ هو "قيمة الناتج الكلي من السلع والخدمات النهائية على اختلاف أنواعها - سواء كانت استهلاكية أو استثمارية - التي ينتجها المجتمع في بلد ما خلال فترة زمنية معينة هي سنة في الغالب، ويضم هذا المفهوم جميع الأشخاص العاديين والطبيعيين الذين يحملون جنسية البلد سواء أكانوا مقيمين داخل البلد أو خارجه خلال فترة التقدير".

ج. الدخل القومي؛ هو "مجموع الدخول التي يحصل عليها أفراد المجتمع مقابل مساهمتهم في عملية الإنتاج خلال فترة زمنية معينة هي سنة في الغالب والمتمثلة في الريع والأجور والفوائد والأرباح ".

ومما سبق فإن جوهر النمو الاقتصادي هو الزيادة الكمية في متوسط الدخل الحقيقي للفرد، ولا يشترط لتحقيق النمو الاقتصادي حدوث تغيرات هيكلية أو اقتصادية أو اجتماعية، ويمكن أن يعود النمو الاقتصادي إلى أحد قطاعات الاقتصاد المحلي أو بعضها أو إليها جميعها، كما أن مكتسبات النمو قد تستأثر بها فئة قليلة من السكان أو تتسرب إلى الخارج، ويجري تحديد المعدل الحقيقي للنمو الاقتصادي وإزالة تأثير ارتفاع الأسعار عليه باحتساب الحسابات القومية على أساس الأسعار الثابتة وليس الجارية (حمدان، ٢٠١٢).

وللنمو الاقتصادي ثلاثة أنواع هي (خصاونة، وآخرون، ٢٠٠٥):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ. النمو التلقائي ويحدث بشكل عفوي بفعل القوى الذاتية للاقتصاد القومي دون تدخل من الدولة، أو دون تخطيط على المستوى القومي.

ب. النمو الطارئ الذي لا يملك صفة الاستمرار والثبات، وإنما يظهر في ظروف استثنائية كنتيجة لعوامل طارئة لا تلبث أن تزول فيعود النمو إلى معدلاته السابقة.

ج. النمو المخطّط والمرتبط بوجود تخطيط شامل للموارد الاقتصادية ومتطلبات المجتمع، ويتأثر بقدرة المخطّط وفعاليته ومشاركة الأفراد والمؤسسات في عملية التخطيط والتنفيذ بكافة المراحل والمجالات.

كما أن للنمو الاقتصادي خصائص منها (صالح، ٢٠٠٨):

أ. لا يضمن توزيع عادل لعائد النمو على جميع الأفراد في المجتمع.

ب. قد يحدث تلقائيًا ولا يحتاج إلى تدخل من جانب الدولة.

ج. ذو طبيعة تراكمية، فاستمرار اختلاف مستويات النمو الاقتصادي بين أي بلدين يوسع الفجوة بينها باستمرار.

د. يؤدي إلى رفع المستويات المعيشية، ويساعد على إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بصورة أكثر يسرًا وسهولة على المدى الطويل.

ه. يؤدي إلى خلق الكثير من فرص الاستثمار.

و. يلعب دورًا ذا أهمية خاصة في الأمن الوطني.

إن الدول النامية مثل الأردن، والتي تعاني اختلالات في شتى المجالات الاقتصادية، لابد لها من معالجتها حتى يمكنها تغيير واقعها الحالي، بحاجة إلى نمو اقتصادي يخرجها مما هي فيه، وذلك بزيادة الناتج المحلي المرتبط بزيادة نصيب الفرد من الدخل، و بالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد.

وعند الحديث عن النمو الاقتصادي في الدول النامية ينتهي بنا الأمر للحديث عن التنمية الاقتصادية فيها، والتي من مقوماتها حدوث النمو الاقتصادي، كما أن تحقق التنمية الاقتصادية في بلد ما يتيح لها القدرة على الاستمرار بتوجيه قدر ملائم من مواردها لتحقيق النمو الاقتصادي، ومن هنا نلاحظ الارتباط الوثيق بين مفهومي النمو و التنمية الاقتصادية، ومن أجل فهم معنى النمو الاقتصادي وجب التطرق إلى مفهوم التنمية الاقتصادية.

وقد تعددت التعريفات لمفهوم التنمية ومنها (السبتي، ٢٠٠٥):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ✓ أنها عملية معقدة شاملة تضم جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والايدولوجية.
- ✓ أنها الشكل المعقد من الإجراءات أو العمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في مضمون واتجاه وسرعة التغير الثقافي والحضاري في مجتمع من المجتمعات بهدف إشباع حاجاته.
- ✓ أنها ظاهرة اجتماعية نشأت مع نشأة البشر المستقر، فزاد الإنتاج، وتطورت التجارة، وظهرت الحضارات المختلفة على أرض المعمورة.
- ✓ أنها نشاط مخطط يهدف إلى إحداث تغيرات في الفرد والجماعة والتنظيم، من حيث المعلومات والخبرات، ومن ناحية الأداء وطرق العمل، ومن ناحية الاتجاهات والسلوك، مما يجعل الفرد والجماعة صالحين لشغل وظائفهم بكفاءة وإنتاجية عالية.

وباستعراض التعاريف السابقة يمكن النظر إلى التنمية على إنها؛ عملية شاملة، مستمرة، موجهة وواعية، تعمل على تنمية الموارد المتاحة، والإمكانات الداخلية للمجتمع، والاستخدام الأمثل لكل منها، وتهدف إلى تغيير ونقل المجتمع نحو الأفضل، والتحسن المستمر لنوعية حياته، وحفظ حقوق الأجيال القادمة.
وللتنمية مجالات عدة منها؛ الاجتماعية والسياسية والإدارية، والتنمية الاقتصادية، والتي تعني قدرة الاقتصاد على تحقيق النمو الاقتصادي المرتبط بزيادة دخل الفرد بمعدلات تفوق معدلات نمو السكان، ورفع القدرة الشرائية للفرد من السلع والخدمات المتاحة، أي أن التنمية الاقتصادية تنصرف في جوهرها إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد بإحداث تغيرات هيكلية في بنية الاقتصاد ومصادر النمو فيه بما يمكن من استمرار هذا النمو (الأمين، مرجع سابق).
ويلعب الاستثمار الجديد وإنتاجية رأس المال دور رئيسي في تحقيق النمو الاقتصادي، ومعامل رأس المال هو ما أعتمد عليه نموذج هارود- دومر (Harrod-Domar) لتحديد حجم الاستثمار المطلوب لتحقيق النمو المستهدف، وهذا النموذج جاء بناء على الجهود التي قام بها كل من روي هارود وافسي دومر، وبالرغم من اختلاف نموذجيهما في الجزئيات إلا أن اعتمادهما على نفس الفروض جعلهما يتوصلان لنفس النتائج، وفيما يلي أهم الفروض التي اعتمد عليها نموذج هارود – دومر (حمدان، مرجع سابق):

- ✓ ثبات الميل الحدي للاستهلاك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ✓ الميل الحدي للادخار يساوي الميل المتوسط للادخار.
- ✓ ثبات المستوى العام للأسعار بمعنى أن الدخل النقدي هو الدخل الحقيقي.
- ✓ الاقتصاد مغلق.
- ✓ ثبات معامل (رأس المال / الناتج) أو (K/Y).
- ✓ الادخار يساوي الاستثمار.
- ✓ ثبات أسعار الفائدة.

وحسب نموذج هارود- دومر، فإن معدل النمو الاقتصادي يعتمد على حجم الاستثمار وإنتاجية رأس المال، وأن حجم الاستثمار المطلوب (I) لتحقيق معدل نمو محدد في الناتج المحلي الإجمالي (GY) في فترة قادمة هو عبارة عن ناتج ضرب معدل النمو في الناتج المحلي (GY) بمعامل رأس المال الحدي ($\overline{COR}$)، وكما يلي:

$$I_t = GY \times \overline{COR} \ldots\ldots\ldots (7)$$

فإذا كانت قيمة كل من (GY) و ($\overline{COR}$) معلومة فمن السهل التعرف على حجم الاستثمار المطلوب (I) لتحقيق معدل النمو المستهدف.

فعلى فرض أن معامل رأس المال (COR) يساوي (١:٣) الذي يقيس العلاقة بين رصيد رأس المال (k) وإجمالي الناتج المحلي (y) ويعد معيار لكفاءة رأس المال، أي أنه يلزم ثلاثة دنانير من رأس المال (k) لإنتاج ما قيمته دينار واحد من الناتج المحلي الإجمالي (y)، وعند تحديد معدل للنمو المستهدف يساوي ٦% فإن حجم الاستثمار المطلوب في الفترة القادمة (It) يساوي ١٨% من الناتج المحلي الإجمالي (عجمية، وآخرون، ٢٠٠٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: الحاجة إلى التمويل الخارجي:

التمويل يتعلق بعملية الحصول على الأموال واستخدامها لإنشاء وتشغيل المشاريع، وبتحديد أفضل مصدر للحصول على هذه الأموال من عديد المصادر المتاحة. وبتزايد أهمية التمويل كأحد المقومات الأساسية لتطوير القوى المنتجة في الاقتصاد و توسيعها وتدعيم رأس المال، فقد برزت عدة تعريفات للتمويل منها (الحسني، ١٩٩٩):

- ✓ التمويل هو توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء و تطوير مشروع خاص وعام.
- ✓ التمويل هو مجموعة الوظائف الإدارية المتعلقة بإدارة النقد والتزاماته لتمكين المؤسسة من تنفيذ أهدافها ومواجهة ما يستحق عليها من التزامات في الوقت المحدد.
- ✓ التمويل هو كافة الأعمال الإدارية التي تعنى بالحصول على النقدية واستثمارها لتعظيم المنافع منها وتقليل المخاطر المتعلقة بها، وذلك في ضوء المتاح من النقدية حاليا للاستثمار والعائد المتوقع الحصول عليه، والمخاطر المحيطة بها، واتجاهات الأسواق المالية.

وباستعراض التعاريف السابقة يمكن النظر إلى التمويل أنه عملية توفير الأموال (النقد وأشكاله) اللازمة لإنشاء وتنفيذ وتشغيل المشاريع الاقتصادية و تطويرها، وذلك بالشكل الملائم الذي يتيح تحقيق أهداف هذه المشاريع.

إن نمو اقتصادي مرتفع نسبيًا من الأهداف الرئيسة التي تسعى الدول النامية لتحقيقها، وذلك أن زيادة معدلات النمو من المتطلبات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تستهدف تلك الدول انجازها. ومن خصائص الدول النامية قصور المدخرات المحلية عن تلبية متطلبات الاستثمار المرغوب لتحقيق النمو الاقتصادي المستهدف كسبيل للتنمية، وذلك لتدني مستوى نصيب الفرد من الدخل في تلك الدول، لذا فإن الحاجة للتمويل الخارجي تجد مبررها الموضوعي بسد الفجوة الحاصلة بين متطلبات الاستثمار المرغوب والمدخرات المحلية المتاحة. أي بين مستوى الاستثمار المطلوب تحقيقه للوصول إلى معدل النمو المستهدف وبين مستوى الادخار المحلي المتحقق في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في الدول النامية، أي فجوة الموارد المحلية (S-I). وفي مواجهة هذه الحالة هناك ثلاثة خيارات للتعامل معها (زكي، ١٩٨٥):

أ. أن تقبل الدولة بمعدل نمو منخفض في حدود ما تسمح به مواردها المحلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. أن تعمل الدولة على تعبئة ما لديها من موارد محلية وفوائض كامنة في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي لرفع معدل الادخار المحلي، وبالتالي المزيد من الاستثمار ورفع معدل النمو الاقتصادي بأقصى حد ممكن بالموارد المحلية.

ج. أن تستهدف الدولة تحقيق معدل نمو اقتصادي محدد، والذي يتطلب قدر من الاستثمارات تتجاوز الموارد المحلية، وبالتالي لا بد لها من السعي للحصول على التمويل من المصادر الخارجية (القروض الخارجية، الاستثمارات الأجنبية، المساعدات وغيرها). وذلك بافتراض أنها تقوم بدور مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وكما تنشأ الحاجة إلى التمويل الخارجي بسبب عدم كفاية الموارد الخارجية المتاحة التي تحصل عليها الدول من تجارتها الخارجية. فعندما تكون قيمة واردات بلد ما تزيد عن قيمة صادراته خلال فترة ما فإن ذلك ينعكس بعجز في الميزان التجاري خلال تلك الفترة، وهذا العجز لا بد وأن يمول من مصادر التمويل الخارجي أيضًا وعادة ما يطلق على هذا العجز اسم فجوة التجارة الخارجية أو فجوة النقد الأجنبي (X-M) (زكي، مرجع سابق).

وقد روج تشنيري و ماكوين (Chennery and MacEwan, ١٩٦٦) لنهج "نموذج الفجوتين" في التنمية الاقتصادية لتحديد حجم المساعدات الخارجية المطلوب في المستقبل لتحقيق التنمية، فنموذج الفجوتين يقدم تفسيرًا واضحًا لكيفية تحقيق نمو اقتصادي بمساعدة من مصادر التمويل الخارجية ومنها المساعدات (IQBAL, ١٩٩٥)، والفكرة هي أن كل من الفجوة بين الادخار والاستثمار (S-I)، والفجوة بين الواردات والصادرات (X-M) تمثل قيد منفصل على التوصل إلى معدل النمو المستهدف في البلدان النامية، وينظر إلى المساعدات الخارجية كوسيلة لملء هذه الفجوات لتحقيق معدل النمو المستهدف لاقتصاد بلد ما، وفيما يلي توضيح للفجوتين:

أ. **فجوة الادخار والاستثمار (I-S):** إنها فجوة تظهر بين الادخار والاستثمار عندما يكون معدل الادخار المحلي أقل من حجم الاستثمار المطلوب لتحقيق النمو الاقتصادي المستهدف، وعليه فإن المساعدات الخارجية تمكن الاقتصاد من تغطية هذه الفجوة لغاية تحقيق معدل النمو المستهدف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. **فجوة التجارة الخارجية أو النقد الأجنبي (M – X):** وبالمثل، فإن تشينري (Chennery) يفترض وجود علاقة ثابتة بين متطلبات النمو الاقتصادي المستهدف من النقد الأجنبي وصافي عائدات التصدير (الواردات – الصادرات)، وفي حال كان صافي عائدات التصدير قاصر عن الوفاء بتلك المتطلبات من النقد الأجنبي فإن فجوة التجارة الخارجية أو النقد الأجنبي تظهر والتي يمكن ملؤها بالحصول على المساعدات الخارجية.

ووفقًا لمتطابقات الحسابات القومية:

$$C - Y = I - S = M - X = F \dots \dots \dots (١)$$

حيث C تمثل الاستهلاك، وY الناتج المحلي الإجمالي، وI الاستثمار، وS الادخار، وM الواردات، وX الصادرات، وF صافي تدفق رأس المال.

وتمثل (I-S) فجوة الادخار أي الفجوة بين الادخار المحلي والاستثمار، وفجوة التجارة الخارجية أو النقد الأجنبي (M-X) أي الفجوة بين الواردات والصادرات، والفجوتين هما دائما متساويتين لأي فترة ماضية، لكنها غير متساوية في الفترات المقبلة، حيث على المدى البعيد هناك أشخاص مختلفين يتخذون القرارات حول الصادرات والاستثمار والادخار والواردات، كما أن عوائد الصادرات تتحدد بعوامل خارجية ترتبط بأوضاع السوق العالمي، ومن الصعب التحكم أو التأثير فيها.

ومن خلال نموذج الفجوتين يمكن إثبات أن هناك تطابقا بين فجوة الموارد المحلية وفجوة التجارة الخارجية، وأن الفجوتين لابد لهما أن تتساويا خلال أي فترة مضت ويمكننا إثبات ذلك كما يلي (زكي، مرجع سابق):

$$Y + M = C + I + X \dots \dots \dots \dots \dots \dots (٢)$$

ومن المعادلة (٢) نستنتج أن:

$$Y = C + I + X - M \dots \dots \dots \dots \dots \dots (٣)$$

وحيث أن الناتج المحلي يولد دخلا مساويا له، ويستعمل الدخل في تمويل الاستهلاك الجاري وتكوين المدخرات (S)، فإن:

$$Y = C + S \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots (٤)$$

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن المعادلتين (٢) و(٤) نتوصل إلى أن:

$$I = S + M - X \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (٥)$$

وحيث أن زيادة الواردات عن الصادرات تمثل العجز في الميزان التجاري والذي يؤثر على ميزان المدفوعات للدولة، فلا بد وأن يمول هذا العجز عن طريق تدفق لرأسمال أجنبي (F) أي أن:

$$M - X = F \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (٦)$$

ولذا يمكن إعادة كتابة المعادلة (٥) على النحو التالي:

$$I - S = M - X = F \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (٧)$$

والمعادلة (٧) تعني أن الزيادة في الاستثمار عن الادخار المحلي خلال فترة معينة تنعكس زيادة في الواردات، وتمول عن طريق تدفق صافي للرأسمال الأجنبي خلال المدة نفسها، وهذا هو المقصود بأن فجوة الموارد المحلية (الاستثمار- الادخار) لا بد وأن تتساوى مع فجوة التجارة الخارجية، وذلك في أي مدة سابقة.

وحسب نموذج الفجوتين، إذا حددت الحكومة معدل معين للنمو في السنة القادمة، وكانت إحدى الفجوتين أكبر من الأخرى، في تلك السنة، فإن الفجوة الأصغر لا بد وأن تتسع لكي تتساوى مع الفجوة الأكبر، وإلا عجز الاقتصاد عن تحقيق معدل النمو المستهدف. فعندما يحدد معدل للنمو في فترة قادمة وكانت فجوة التجارة الخارجية (الواردات- الصادرات) أكبر من فجوة الموارد المحلية (الاستثمار- الادخار)، فأن على الاقتصاد المحلي أن يحصل على رأس مال أجنبي يعادل الفرق بين الفجوتين. فإذا لم يتم ذلك، فإن الاقتصاد المحلي لن يحقق معدل النمو المستهدف (زكي، مرجع سابق).

إن ما سبق بيانه لنموذج الفجوتين بني على فرضين وهما (مهرة، ١٩٩٦):

١. **أن هناك حدودا ضيقة جدا للإحلال بين الموارد المحلية والموارد الأجنبية**، أي أن النقص في الموارد المحلية يمكن التعويض عنه بالموارد الأجنبية، والعكس غير صحيح، بمعنى أن لا يمكن الحصول على كميات إضافية من النقد الأجنبي للوفاء بمتطلبات تحقيق النمو الاقتصادي المستهدف، عن طريق زيادة الصادرات من السلع والخدمات المحلية، وذلك لضعف مرونة كل من عرض وطلب الصادرات، وخاصة في الأجل القصير والمتوسط. ومن ناحية أخرى فإن ثبات الميل الحدي للادخار في الأجل القصير والمتوسط لا يمكن من زيادة المدخرات المحلية لتوفير موارد محلية إضافية تمكن من زيادة الاستثمار دون الحاجة إلى الموارد الأجنبية المطلوبة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. **ثبات معدل الاستيراد الحدي مهما كان معدل النمو المستهدف،** أي أن الواردات تستخدم كمدخلات في الإنتاج وذات معاملات فنية ثابتة في دالة الإنتاج، وهذه فرضية لا يؤيدها الواقع، حيث الغالب أن الواردات تتجه إلى الارتفاع وخاصة في المراحل الأولى للتنمية، ويرجع ذلك لارتفاع الإنفاق الاستثماري الذي يفرض زيادة الواردات من السلع الإنتاجية، أي أن الميل الحدي للاستيراد غير ثابت خلال مراحل التنمية.

وفي ظل الفرضين، فإنه يمكن تقدير كل من فجوة الموارد المحلية وفجوة التجارة الخارجية في المدى القصير اعتمادًا على نموذج الفجوتين، حيث لا يمكن حدوث تغير هيكلي في الاقتصاد يؤثر في طبيعة التفاعل بين الموارد المحلية والموارد الأجنبية، فالنموذج يقدم توضيحًا لفكرة أن تحقيق معدل النمو المستهدف يعتمد على قدرة الاقتصاد المحلي على تغطية تلك الفجوات من الموارد الخارجية. وتحتاج الدول النامية لتقدير حجم فجوة التجارة الخارجية لتحديد حجم رأس المال الأجنبي من القروض والمساعدات الخارجية والاستثمار المباشرة التي ينبغي السعي للحصول عليها لتمويل الزيادة في الواردات بالنظر لقصور الموارد المحلية عن ذلك، كما تحتاج الدول النامية لتقدير فجوة الموارد المحلية بالرغم من أنها تنعكس في فجوة التجارة الخارجية وتتطابق معها في أية فترة سابقة، حيث أن فجوة الادخار تشير بشكل إجمالي إلى حجم الموارد الخارجية المطلوبة لتحقيق معدل نمو اقتصادي مستهدف، في حين أن فجوة التجارة الخارجية لا تحدد مصدر التمويل خارجي أم محلي، بل هي تدل على أن المنتجات المحلية لا يمكن إحلالها بدلًا عن الواردات، وإذا لم يستطع الاقتصاد المحلي تمويل الزيادة في الواردات من السلع الإنتاجية اللازمة للوصول للاستثمار المطلوب وغيرها من السلع، فإن الاقتصاد المحلي سيعجز عن تحقيق النمو المستهدف، وعليه فإن قدرة الاقتصاد المحلي على الاستيراد تمثل أحد محددات النمو الاقتصادي(زكي، مرجع سابق).

وتغطى كل من الفجوة المحلية والفجوة الخارجية عن طريق تدفق صافي لرأس المال الأجنبي(F)، بحيث تكون المعادلة كما يلي:

$$F = I - S = M - X \ldots\ldots\ldots(8)$$

أي أن ما يتم من استثمار في اقتصاد بلد ما خلال فترة معينة زيادة عن الادخار المحلي؛ يؤدي إلى إحداث زيادة في الواردات تمول عن طريق تدفق صافي للرأس المال الأجنبي خلال الفترة نفسها، بحيث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن فجوة الموارد المحلية تنعكس في فجوة التجارة الخارجية؛ ويتحقق شرط تساوي الفجوتين في أي فترة ماضية.

ولقد انتقد تايلر (Taylor, ١٩٩٤) وعدد من الاقتصاديين نموذج الفجوتين لكونه لا يعكس بوضوح مشكلات تمويل التنمية في الدول النامية، حيث أنه لا يوضح الفجوة المالية المتمثلة بالعجز في الموازنة العامة للدولة (G-T)، والتي تشكل جزء من فجوة الادخار والاستثمار في نموذج الفجوتين، ولذا فالنموذج بحالته هذه لا يعبر بشكل كامل عن المشكلات المالية ومحدودية التحويلات الأجنبية التي تواجه عملية تمويل التنمية في الدول النامية، لذا توجب تضمين العجز في الموازنة العامة للدولة معبرًا عنه بالفجوة المالية في نموذج الفجوتين ليصبح نموذج الفجوات الثلاث، وذلك بالنظر إلى الطبيعة المعقدة لعمليات الموازنة والقيود على الإنفاق والإيرادات في الموازنة وارتباط الاستثمار العام بالاستثمار الخاص من خلال المزاحمة، ويمكن تصوير تضمين الفجوة المالية (G-T) كفجوة ثالثة في نموذج الفجوتين كما يلي:

$$S = S_p + S_g = S_p + (T - G).....(9)$$

حيث أن الادخار المحلي هو مجموع الادخار الخاص (S_p) والادخار الحكومي (S_g) والذي يمثل فائض الإيرادات المحلية (T) من الضرائب المباشرة وغير المباشر عن إجمالي النفقات (G) في الموازنة العامة، وبتضمين المعادلة (٩) في المعادلة (٨) نتوصل إلى:

الفجوة المالية: العجز في الموازنة العامة — الفجوة الخارجية: فجوة النقد الأجنبي

$$F = \underbrace{I - (S_p + (G - T))}_{\text{الفجوة المحلية: فجوة الادخار والاستثمار}} = X - M.....(10)$$

هذا وتبرز أهمية كل من نموذج هارود-دومر ونموذج الثلاث فجوات السابق بيانها لهذه الدراسة من خلال اعتماد هذه النماذج كأساس لتطوير النموذج القياسي المستخدم لقياس العلاقة بين المتغيرات الداخلة في الدراسة، وهو ما سيأتي تفصيله في الفصل الرابع منها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: الدراسات السابقة ذات الصلة

كانت المساعدات الخارجية وآثارها على اقتصاديات الدول المتلقية لها محل اهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين على مستوى العالم، وفيما يلي استعراض مختصر لعدد من هذه الدراسات، وحيث أن أغلب الدراسات باللغة الانجليزية فقد جرى ترجمة عناوينها وملخصاتها بشيء من التصرف من قبل الباحث.

- **دراسة Kargbo (٢٠١٢)** : بعنوان **" اثر المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في سيراليون"**: وتبحث هذه الورقة تأثير المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في سيراليون للفترة ١٩٧٠-٢٠٠٧، باستخدام ثلاث طرق تتضمن على اختبار الانحدار الذاتي المبطئ (ARDL)، واختبار احتمال الحد الأقصى لجوهانسن، ونهج التكامل المشترك، وبينت الدراسة أن المساعدات الخارجية لديها مساهمة كبيرة في تعزيز النمو الاقتصادي في البلاد، كما تبين أنه عند وجود نهج ومواصفات محددة فالمساعدات أكثر تأثيراً بتحسن النمو الاقتصادي في البلاد، في حين، قد تكون آثارها خلال فترة الحرب إما ضعيفة أو غير موجودة، كذلك، وأشارت الدراسة إلى أن المساعدات خلال فترة ما قبل الحرب تكون نسبياً أكثر فعالية من المساعدات خلال فترة ما بعد الحرب، بالإضافة إلى تغير تأثير المساعدات مع الوقت.

- **دراسة الكواز (٢٠١١)**: بعنوان **" مساعدات التنمية الرسمية، والأداء الاقتصادي، والفقر، مع إشارة للبلدان العربية"**: قامت الدراسة بقياس علاقة الفقر بمساعدات التنمية الرسمية، وكذلك بالمحددات الأخرى مثل الفساد والمؤسسات، وأهمية الوزن النسبي لسكان الريف، وارتباط زيادة دخل الفرد أو معدل النمو بانخفاض الفقر، وكذلك الإنفاق العسكري، ومعدل التضخم، واستخدمت قواعد بيانات سلسلة زمنية لعدد من الدول وقامت بتحليلها إحصائيا بمنهج الانحدار المتعدد، بهدف اختيار علاقة أحد مؤشرات الفقر (الرقم المركب للتنمية البشرية) مع عدد من المتغيرات المفسرة المشار إليها أعلاه، وفي ضوء نتائج التحليل أشارت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات أهمها: عدم معنوية العلاقة ما بين المساعدات ومؤشر الفقر وفسرت ذلك بتواضع المساعدات نسبة إلى الحاجات التمويلية أو سوء تخصيص المساعدات قطاعياً أو الهدر في استخدام المساعدات، وجود علاقة موجبة بين الإنفاق العسكري وزيادة الفقر وفسرت ذلك بطبيعة الإنفاق العسكري الرأسمالي المكثف المرتبط أساسا بمصادر الطلب الخارجي وليس بالطلب المحلي وعليه لا يحفز الطلب في سوق العمل المحلي في الدول النامية، وعدم معنوية العلاقة بين معدل النمو والفقر وعزت ذلك إلى ضعف قنوات توزيع الدخل، وعدم معنوية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القول بعلاقة طردية بين التضخم والفقر وفسرت ذلك بتزايد أعداد العاطلين عن العمل بفعل تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي غير الموجهة لمعالجة الفقر، والتأثير الايجابي لتزايد عدد سكان الريف نسبة إلى عدد السكان على الفقر. وأشارت الدراسة في ضوء النتائج أعلاه إلى ضرورة تبني سياسات اقتصادية كلية موجهة أساساً لمكافحة الفقر وتعزيز الكفاءة تقوم على تحقيق النمو الموجه لمحاربة الفقر وتحسين الدخل.

- **دراسة (٢٠٠٨) Mallik** : بعنوان **" المساعدات الخارجية والنمو الاقتصادي (الدول الأفريقية الست الأكثر فقراً)"**: أشارت الدراسة إلى أنه بعد أكثر من خمسة وثلاثين عاما من مساعدات التنمية لايزال السكان في أفقر البلدان الأفريقية يعيشون في فقر، فنصيب الفرد من الدخل منذ عام ١٩٦٥ قد انخفض أو ظل راكدا. وتساءلت الدراسة : لماذا لم تتمكن هذه البلدان من كسر مصيدة الفقر على الرغم من استقبالها تدفقات كبيرة من المساعدات الخارجية؟. وتستقصي هذه الدراسة فعالية المساعدات الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول الأفريقية الست الأكثر فقرا وتلقياً للمساعدة وهي: جمهورية أفريقيا الوسطى وملاوي ومالي والنيجر وسيراليون وتوغو خلال الفترة ـ٢٠٠٥) (١٩٦٥. وباستخدام تحليل التكامل المشترك، وجدت الدراسة أن هناك علاقة في المدى الطويل بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والمساعدات الخارجية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي والانفتاح الاقتصادي. وقد وجدت أن تأثير المساعدات في المدى الطويل على النمو سلبيا بالنسبة لمعظم تلك البلدان.

- **دراسة (٢٠٠٨) Saunders** : بعنوان **" استقصاء الآثار الاقتصادية للمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي"**: قدمت الدراسة محاولة لإعادة النظر في الإطار النظري الخاص بالمساعدات والنمو، مع التركيز بشكل خاص على العلاقة بين النمو الاقتصادي ورأس المال البشري والمساعدات الخارجية والاستقرار السياسي، وكذلك اختبار فرض تناقص العائدات من المساعدات، وذلك باستخدام إطار تحليلي حديث والاستفادة من التطورات الجديدة بتوافر البيانات، وبإجراء الانحدار المتعدد بطريقة OLS وTSLS لمجموعة بيانات ٨٢ من البلدان النامية للفترة ١٩٦٦- ١٩٩٧، وبينت الدراسة أن المساعدات الخارجية في الواقع لها تأثير ضار على النمو الاقتصادي في هذه البلدان، في ظل سياسات اقتصادية لا صلة لها بالموضوع، وبالإضافة إلى ذلك، أشارت الدراسة إلى نتائجها بشأن آثار تفاعل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رأس المال البشري مع المساعدات الخارجية غامضة ومعاملاتها غير معنوية، وبشأن فرضية تناقص عوائد المساعدات ذكرت الدراسة أنه لم يثبت مما يشير إلى أن المساعدات هي دالة خطية في النمو.

- **دراسة (٢٠٠٨) Al-Khaldi**: بعنوان " **أثر المساعدات الخارجية على التنمية الاقتصادية في الأردن للفترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٥)**": قدمت الدراسة تحليلًا لتأثير المساعدات الخارجية على التنمية الاقتصادية في الأردن للفترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٥)، وذلك باستخدام منهج الانحدار المتعدد (AR) للمتغيرات إجمالي الناتج المحلي (GDP) والمساعدات الخارجية(ODA) والقروض الخارجية (LON)، وأشارت الدراسة إلى أن البلدان الفقيرة يجب أن تتابع السعي للحصول على المساعدات الخارجية باعتبارها موردا لسد العجز في مواردها المحلية، حيث بينت الدراسة أشكال مصادر التمويل الخارجية مثل الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، القروض الخارجية والائتمان، والمساعدة التقنية، والمساعدات الموجهة لمشروع محدد والعديد من الأشكال الأخرى، وأشارت إلى أن معظم البلدان النامية والأردن واحدا منها لم تكن لديها الظروف الملائمة للاستثمار، وعليه يجب على هذه البلدان بطريقة أو أخرى أن تتابع الاعتماد على المساعدات الخارجية والديون لتغطية العجز في مواردها المحلية من بين أشكال مصادر التمويل الخارجية، وكما تعرض هذه الدراسة اتجاه وتأثير المساعدات الخارجية على التنمية الاقتصادية في الأردن، وقد خلصت إلى أن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية له تأثير مباشر على التنمية الاقتصادية في الأردن، وإلى أهمية السياسات الجيدة في فعالية تدفق رأس المال الأجنبي، حيث أن المساعدات الخارجية لها تأثير أكثر إيجابية على النمو في ظل السياسات المالية والنقدية والتجارية الجيدة، وعلى النقيض، لا يظهر للمساعدات أثر إيجابي على النمو مع السياسات الضعيفة، ووفقا للدراسة، لا يكفي وضع السياسات الجيدة بل هناك حاجة إلى التنفيذ الجيد لهذه السياسات أيضًا، فضلا عن الرصد السليم للمشاريع المستفيدة من المساعدات من أجل تجنب سوء الاستخدام وسوء إدارة هذه الموارد من رأس المال الأجنبي.

- **دراسة (٢٠٠٨) Abu Al-Foul**: بعنوان " **المساعدات الخارجية و النمو الاقتصادي في مصر والأردن: تحليل تجريبي**": فحصت الدراسة بطريقة تجريبية العلاقة بعيدة المدى بين ما يخص كل فرد من المساعدات الخارجية ونصيب ذلك الفرد من إجمالي الناتج المحلي في مصر بين عامي (١٩٦٠و٢٠٠٥) وفي الأردن بين عامي (١٩٦٥ و٢٠٠٥)، وذلك باستخدام أسلوب جديد بالتكامل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المشترك. وأشارت الدراسة إلى أن النتائج التجريبية في حالة الأردن تظهر وجود علاقة بعيدة المدى بين المتغيرات بينما لا يوجد أي دليل على وجود تلك العلاقة في حالة مصر، كما بينت الدراسة أن نتائج اختبار جرانجر للعلاقة السببية يؤيد فكرة وجود علاقة سببية بعيدة المدى بين المساعدات الخارجية وإجمالي الناتج المحلي في حالة الأردن، أما في حالة مصر فإن نتائج اختبار جرانجر للعلاقة السببية لا تؤيد وجود علاقة سببية بين المساعدات الخارجية وإجمالي الناتج المحلي.

- **دراسة (٢٠٠٧) ESCWA**: بعنوان " **الاتجاهات الاقتصادية وآثارها؛ المعونة الخارجية والتنمية في المنطقة العربية"**: تناولت هذه الدراسة دور المعونة الخارجية في تنمية المنطقة العربية، مع التركيز بشكل خاص على أربع دول من أعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسياEconomic and Social Commission for Western Asia, ESCWA)، و هي مصر، الأردن، فلسطين واليمن، وتناولت الدراسة أثر المساعدات على التنمية في المنطقة العربية عن طريق تحليل البيانات لمجموعة الدول الأربعة من خلال بناء نموذج قياسي وتقديره بطريقة المربعات الصغرى (OLS Regressions) . وكشفت الدراسة أن تحليلًا لأنماط التوزيع الجغرافي للمساعدات قد بين أن الاعتبارات السياسية، والعلاقات الاستعمارية والثقافية، والمصالح الاقتصادية غالبا ما تطغى على الاحتياجات التنموية في قرارات المانحين المتعلقة بتخصيص مساعدات، كما بينت الدراسة أن المساعدة الإنمائية الرسمية بما فيها المساعدة ذات المدى القصير، في المتوسط، قد عززت النمو الاقتصادي في الدول العربية وغيرها من البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض، إلا أن النتائج لا توفر الدعم لفرضية أن المساعدات تعمل بشكل إيجابي فقط في البلدان التي لديها إطار من السياسات الجيدة، وأشارت الدراسة أيضا إلى أن المساعدات يمكن أن يكون لها تأثير في النمو على حد سواء من خلال تراكم رأس المال ومن خلال زيادات في إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج.

- **دراسة (٢٠٠٦) Reddy and Minoiu**: بعنوان " **المساعدات الإنمائية والنمو الاقتصادي"**: تضمنت الدراسة تحليلاً للتأثير الإنمائي للمساعدات الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية، حيث تم فصل الآثار المترتبة على عنصرين من المساعدات : المساعدات التنموية المحفزة للنمو، والجيوسياسية المحتمل أنها مثبطة للنمو، والعمل على وضع مواصفات تسمح لتأثير المساعدات على النمو الاقتصادي أن يحدث خلال فترة إبطاء طويلة، هذا النهج يتيح أن تأخذ في الاعتبار الاستثمارات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي تمولها المساعدات في البنية التحتية الاقتصادية والقدرات البشرية التي يمكن بحكم طبيعتها أن تخلق عائدات فقط مع مرور الوقت، وتشير نتائج الدراسة إلى أن المساعدات التي تدار بالشكل المناسب تعزز النمو في الأمد البعيد .كما أن تأثير المساعدات التنموية معنوي وكبير. وأشارت الدراسة إلى أن زيادة مستوى المساعدات التنموية سواء عن طريق تغيير التركيب أو إجمالي المساعدات يمكن أن يكون له تأثير كبير على النمو في الأمد البعيد، وعلاوة على ذلك، لم تجد الدراسة أي دليل على أن هناك تناقص لعائدات المساعدات أو أنها لا تكون فعالة إلا بوجود السياسيات الجيدة.

- **دراسة (٢٠٠٥)Feeny**: بعنوان **"اثر المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في بابوا غنيا الجديدة."**: بحثت الدراسة في تأثير المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في بابوا غينيا الجديدة باستخدام بيانات السلاسل الزمنية للفترة (١٩٦٥ – ١٩٩٩)، وتستقصي الدراسة فيما إذا كانت فعالية المساعدات مشروطة بمستوى السياسة الاقتصادية والحكم، وتم تقدير النموذج القياسي باستخدام الانحدار الذاتي المبطئ (ARDL) كنهج للتكامل المشترك التي اقترحها (Pesaran and Shin,١٩٩٥)، ونتائج الدراسة قدمت أدلة ضعيفة على أن المساعدات بمختلف مكوناتها قد ساهمت في النمو الاقتصادي في بابوا نيو غينيا، وهناك بعض الأدلة على أن المساعدات أكثر فعالية خلال الفترات التي كانت فيها الدولة ملتزمة ببرنامج البنك الدولي للتكيف الهيكلي (Structural Adjustment Programme, SAP) وأشارت الدراسة إلى تفسير بديل هو أن (SAP) قد تكون أكثر فعالية عندما تدعم بالمساعدات الخارجية.

- **دراسة (٢٠٠٥) Amanja, Lloyd and Morrissey**: بعنوان **" المتغيرات المالية الكلية والمساعدات والنمو في كينيا"**: أشارت الدراسة إلى أن التنبؤات النظرية والأدلة التطبيقية حول أثر المساعدات الخارجية والسياسة المالية على النمو مختلطة، وتبحث هذه الدراسة أثر المتغيرات المالية (الإنفاق الحكومي والإيرادات) والمساعدات على النمو اعتمادا على سلاسل زمنية لبيانات سنوية لكينيا خلال الفترة (١٩٦٤ – ٢٠٠٢)، وباستخدام نهج التكامل المشترك ومتجه الانحدار الذاتي (VAR) ونموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) قدرت الدراسة العلاقات على حد سواء قصيرة وطويلة المدى بين المساعدات الخارجية والمتغيرات المالية ونمو نصيب الفرد من الدخل، واستخدم اثنين من أنواع المساعدات وهي المنح الخارجية والقروض الميسرة، وعلى حد سواء أظهرت نتائج مختلفة، حيث تبين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن القروض الميسرة كان لها تأثير سلبي على النمو بينما المنح لديها تأثير إيجابي، كما تبين أن الإنفاق الحكومي كان له تأثير إيجابي على النمو المدى الطويل، وليس هناك أي دليل على أن الضرائب تؤخر النمو، وخلصت الدراسة إلى أن المساعدات يمكن أن تكون أكثر فعالية في حال تقديمها في شكل منح مترافقة بسياسة مالية منضبطة.

- **دراسة Mohey-ud-din(٢٠٠٥)**: بعنوان **" اثر المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في باكستان"**: تحلل هذه الدراسة اتجاهات وهيكل المساعدات الخارجية في باكستان خلال (١٩٦٠–٢٠٠٢) ودورها وفعاليتها في عملية التنمية الاقتصادية في باكستان. وأظهرت الدراسة وجود آثار إيجابية للمساعدات الخارجية على التنمية الاقتصادية وتشمل؛ تعزيز نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال التحول الهيكلي للاقتصاد، ووضع الأساس للقطاعات الصناعية والزراعية، وتوفير المساعدة التقنية والمشورة في مجال السياسات والتكنولوجيا الحديثة، والتغلب على العجز في الميزانية والعجز في ميزان المدفوعات، وتمويل مشاريع قطاع التنمية الاجتماعي، والتأثير الايجابي للمساعدات على الناتج المحلي الإجمالي في ضوء نتائج تقدير معادلة الانحدار للناتج المحلي الإجمالي والمساعدات الخارجية، كما بينت الدراسة أن الناتج المحلي الإجمالي يزيد بمعدل متناقص كلما زاد تدفق رأس المال الأجنبي، وهكذا، فإن التأثير العام للمساعدات الخارجية على التنمية الاقتصادية ايجابي. كما أشارت الدراسة آثار سلبية للمساعدات وتشمل؛ أنها كانت بديلا عن الادخار المحلي، وأدت إلى زيادة عبء الديون، وخلصت الدراسة إلى أن المساعدات قد تكون مفيدة في تحفيز النمو الاقتصادي بوجود السياسات المالية والنقدية والتجارية الجيدة.

- **دراسة Hatemi and Irandoust (٢٠٠٥)**: بعنوان **" المساعدات الخارجية والنمو الاقتصادي"**: استقصت الدراسة العلاقة بين المساعدات الخارجية والنمو الاقتصادي لفريق من البلدان النامية (بوتسوانا واثيوبيا والهند وكينيا وسريلانكا وتنزانيا) خلال الفترة (١٩٦٦-١٩٧٤)، وبينت النتائج أن المتغيرات تحتوي على جذر الوحدة وإنها متكاملة، والمرونة على المدى الطويل (ما يقرب من واحد لمعظم البلدان)، كما بينت أن المساعدات الخارجية لها تأثير إيجابي وكبير على النشاط الاقتصادي لكل بلد من البلدان في العينة، وأن النتيجة التي يمكن استخلاصها من هذه الدراسة هو أن تدفقات رأس المال الأجنبي يمكن أن يكون لها أثر إيجابي على الدخل الحقيقي من خلال دعم المدخرات المحلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- دراسة (١٩٩٨) **Durbarry, Gemmell and Greenaway** : بعنوان " **أدلة جديدة على أثر المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي**": تضمنت الدراسة أن تدفقات المساعدات الخارجية نمت بشكل كبير في فترة ما بعد الحرب، وقد حاولت العديد من الدراسات تقييم فعالية المساعدات على المستوى الكلي والجزئي، بينما وجدت التقييمات على المستوى الجزئي أنه في معظم الحالات المساعدات تعمل جيداً، وتلك التي في المستوى الكلي غامضة، فكانت هذه الدراسة لتقييم تأثير المساعدات الخارجية على النمو في عينة كبيرة من البلدان النامية، حيث استخدم نموذج Augmented Fischer-Easterly وتقدير هذا باستخدام كل من تقنية البيانات المقطعية (Panel Data)، ونتائج الدراسة تدعم بقوة الرأي القائل بأن المساعدات الخارجية يكون لها بعض الأثر الإيجابي على النمو، على شرط توفر بيئة سياسية مستقرة للاقتصاد الكلي، وأيضا ظهر أن هذه النتائج تختلف وفقا لمستوى الدخل، ومستويات توزيع المساعدات والموقع الجغرافي.

- **دراسة المومني (١٩٨٧)**: بعنوان " **أثر رأس المال الأجنبي (القروض والمساعدات) على التنمية الاقتصادية التجربة الأردنية للفترة ١٩٦٨-١٩٨٥**": هدفت الدراسة بيان نتائج استقصاء أثر رأس المال الأجنبي من القروض والمساعدات على التنمية الاقتصادية في الأردن خلال الفترة ـ١٩٨٥) (١٩٦٨، بالإضافة إلى تأثير رأس المال الأجنبي على المدخرات المحلية والقومية، وذلك في ضوء وجهات النظر المختلفة من قبل المدرسة التقليدية وغير التقليدية، حيث جرى بناء نموذج قياسي اقتصادي وتقديره بطريقة (OLS) وتقييم نتائجه، وقد بينت نتائج الدراسة التأثير السلبي للقروض الخارجية على النمو الاقتصادي والمدخرات المحلية، مقابل تأثير إيجابي للمساعدات الخارجية على كل منهما، ولذلك فأن وجهات النظر المختلفة للمدرستين التقليدية وغير التقليدية تبقى عرضة للرفض والنقد، كما أن النتائج التي توصل إليها العديد من الاقتصاديين والمتعلقة بتأثير رأس المال الأجنبي على التنمية الاقتصادية ليس بالضروري أن تكون صحيحة لكل الدول التي تعتمد اعتمادًا كبيرًا على رأس المال الأجنبي.

والخلاصة للدراسات السابقة التي تمت لقياس وتحديد أثر المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية الكلية، وسبق الإشارة لعدد منها، أن المساعدات الخارجية قد يكون لها آثار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إيجابية وأخرى سلبية على النمو الاقتصادي والمتغيرات ذات العلاقة، وقد أبرزت هذه الدراسات أهمية وجود مؤسسات جيدة في البلدان المتلقية لفعالية المساعدات، وتفوق تلك المقدمة بدافع من الاعتبارات التنموية، مقارنة بالمساعدات المقدمة بدافع من الاعتبارات السياسية، بالإضافة إلى تأثير صحة وسلامة السياسات المالية والنقدية، والحاكمية الرشيدة، والاستقرار السياسي على فعالية هذه المساعدات في تعزيز النمو الاقتصادي في البلدان المتلقية للمساعدات.

إن ما يميز هذه الدراسة، أنها الأولى في الأردن (حسب علم الباحث) التي تدرس أثر المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي معبرًا عنه بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مع الأخذ بالاعتبار عدد من المتغيرات الاقتصادية الأخرى الفاعلة في تكوين الفجوات الاقتصادية في الأردن والتي تؤثر على النمو الاقتصادي، حيث يعد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أحد المؤشرات الهامة التي تقيس النمو الاقتصادي الحقيقي، وتعكس كفاءة السياسات الاقتصادية والمالية التي تستهدف التأثير الإيجابي على المتغيرات الاقتصادية المختلفة لتحقيق النمو الاقتصادي لغاية تحسين الظروف المعيشية للمواطنين، لذا فإن موضوع هذه الدراسة يهم واضعي السياسات الاقتصادية ومتخذي القرار بشأنها، بالنظر إلى تزايد حاجة الأردن للمساعدات الخارجية ولتعظيم المنافع منها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني : المساعدات الخارجية، المفهوم والدور

مقدمة:

المبحث الأول: المساعدات الخارجية:المفهوم ونظرة تاريخية

المبحث الثاني: أشكال ومصادر المساعدات الخارجية

المبحث الثالث: دوافع المانحين والمتلقين للمساعدات الخارجية ودورها في الاقتصاد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد :

بالنظر إلى أن الآثار المترتبة على المساعدات الخارجية حازت على اهتمام الباحثين والدارسين، واللذين اختلفوا في نظرتهم إلى المساعدات الخارجية وآثارها، كما أن تدفقاً كبيراً لأموال المساعدات يجري من الجهات المانحة إلى الدول النامية، فهناك حاجة لعرض عام عن المساعدات الخارجية، والأنواع المختلفة منها، وأهداف الجهات المانحة والمتلقية للمساعدات الخارجية.

ولتحقيق ذلك يقدم الفصل لمحة تاريخية عن المساعدات الخارجية، ويتناول مختلف أشكالها، والتي تتحدد وفقا لشروط المانحين، ويوضح دوافع الجهات المانحة ولماذا تقبل البلدان النامية المساعدات، بالإضافة إلى مناقشة الجانب الأكثر أهمية من المساعدات الخارجية، وهو دور المساعدات الخارجية في اقتصاد البلدان النامية، فمن جهة، يعرض الفصل حجج المؤيدين للمساعدات الخارجية، والدور الإيجابي الذي تلعبه في النمو الاقتصادي للبلدان النامية، ومن جهة أخرى، يستعرض آراء المعارضين والآثار الضارة للمساعدات الخارجية والكيفية التي تعوق بها النمو الاقتصادي في البلدان النامية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: المساعدات الخارجية: المفهوم ونظرة التاريخية:

أ- مفهوم المساعدات الخارجية:

هناك عدد من التعريفات لمصطلح المساعدات الخارجية (Foreign Aid)، وفقًا للأدبيات الاقتصادية: فقد عرفت المساعدات الخارجية بأنها؛ مجموع قيمة المنح والهبات المالية والفنية ، والقروض الميسرة كافة التي لا يقل عنصر المنحة فيها عن ٢٥%، والمقدمة من قبل المصادر الرسمية (الدول والمنظمات الدولية) للدول النامية". كما عرفت بأنها؛ الهبات والمعونات الخارجية التي تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة، أو الدول التي تحتاج إلى مساعدة دولية مؤقتة، مراعاةً لأوضاعها الإنسانية، والأمنية والاقتصادية والاجتماعية"، (Hjertholm and White, ٢٠٠٠).

وقد عرفت لجنة المساعدة الإنمائية (Development Assistance Committee, DAC) التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organization of Economic Corporation and Development, OECD) المساعدات الإنمائية بأنها؛ أي تدفق مالي أو مساعدات فنية أو سلع مادية تهدف إلى دعم الرفاهية والتنمية الاقتصادية للبلدان غير شاملة الأغراض العسكرية، أو أغراض حفظ السلام أو الأغراض الثقافية، وتشمل المنح والقروض الميسرة، وقد اشترطت اللجنة أن تكون القروض ميسرة لإدراجها تحت بند المساعدات الإنمائية ، أي أن تكون أسعار الفائدة عليها أقل من أسعار السوق، وهذا التعريف السابق هو المتبع في البنك الدولي.

ويمكن تعريف المساعدات الخارجية بأنها؛ ما تحصل عليه الدولة المتلقية أو سكانها من موارد تشمل الأموال والسلع، أو الخدمات من الجهات المانحة الخارجية من الدول أو المؤسسات الإقليمية والدولية، لغاية تغطية فجوة الموارد لدى المتلقي، والمساعدات الخارجية قد تكون اقتصادية، أو عسكرية، أو إنسانية تقدم في حالات الطوارئ، كتلك المساعدات التي تقدم في أعقاب الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والزلازل والبراكين (Veen,٢٠١١).

والمساعدات الخارجية تتضمن نقل الموارد المالية أو السلع؛ مثل الغذاء أو المعدات العسكرية، وكما تشمل المشورة الفنية والتدريب، وتأخذ الموارد المالية شكل منح أو قروض بشروط ميسرة، ومثال قروض التصدير، والنوع الأكثر شيوعا من المساعدات الخارجية هو المساعدة الإنمائية الرسمية (Official Development Assistance, ODA)، وهي المساعدة المقدمة من أجل تعزيز التنمية ومكافحة الفقر في البلد المتلقي، والمصدر الرئيسي للمساعدة الإنمائية الرسمية هي المنح الثنائية من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى آخر، والتي لا تمثل سوى جزء صغير من المساعدات بالنسبة لبعض البلدان المانحة، وبعض هذه المساعدات يقدم في شكل قروض، وأحيانا يتم توجيه المساعدات من خلال المنظمات الدولية و غير الحكومية، مثل صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund, IMF)، والبنك الدولي (World Bank, WB)، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (United Nations Children's Fund, UNICEF) والتي وفرت كميات كبيرة من المساعدات للدول والمنظمات غير الحكومية المشاركة في أنشطة المساعدات (أبومصطفى، ٢٠٠٩).

ب- نظرة تاريخية للمساعدات الخارجية(Kanbur, ٢٠٠٣):

إن الدول المتقدمة غالباً ما تقدم المساعدات الخارجية لتعزيز أمنها، وذلك باستخدام المساعدات الاقتصادية لاستمالة حكومات الدول النامية ومنعها من الوقوع تحت تأثير الدول المتقدمة الأخرى المنافسة أو للدفاع عن الحق في إنشاء أو استخدام قواعد عسكرية على أراض الدول النامية، والمساعدات الخارجية أيضا يمكن أن تستخدم لتحقيق أهداف سياسية للبلد المانح، من خلال التأثير على المسؤولين في البلدان الفقيرة مما يمكنها كسب التأييد لمواقفها في المنظمات الدولية، كما تقدم المساعدات لتشجيع الصادرات لبلد ما من خلال برامج المساعدات التي تفرض على البلد المتلقي استخدام المساعدات لشراء المنتجات الزراعية أو السلع المصنعة من البلد المانح، و كما تهدف الدول المانحة للمساعدات إلى أغراض أخرى من قبيل نشر لغتها وثقافتها، أو الدين، وقد تقدم البلدان المساعدات لتخفيف المعاناة التي تسببها الكوارث الطبيعية أو التي من صنع الإنسان مثل المجاعة، والمرض، والحروب، وفي أحيان كثيرة يتم تصميم برامج المساعدات لخدمة العديد من الأغراض في وقت واحد، مثل، تعزيز التنمية الاقتصادية، المساعدة في إنشاء أو تعزيز المؤسسات السياسية، معالجة مجموعة متنوعة من المشاكل العابرة للحدود الوطنية للدول بما في ذلك الأمراض، والإرهاب وغيرها من الجرائم، وحماية البيئة، لذا فإنه من الصعب تحديد أي هذه الأغراض هو الأكثر أهمية.

إن المساعدات العسكرية كانت أول شكل من أشكال المساعدات الخارجية والتي هدفت إلى مساعدة الأطراف المتحاربة بالنظر إلى الأهمية الإستراتيجية لذلك، وقد بدأ استخدامها في العصر الحديث في القرن الثامن عشر، عندما دعمت بروسيا بعض حلفائها، كما أن القوى الأوروبية في القرنين التاسع عشر والعشرين قدمت مبالغ كبيرة من المال إلى مستعمراتها، وبشكل أساسي لتحسين البنية التحتية الهدف النهائي المتمثل في زيادة الناتج الاقتصادي للمستعمرات، إن هيكل ونطاق المساعدات الخارجية في الوقت الحاضر يمكن إرجاعه إلى تطورين رئيسيين في أعقاب الحرب العالمية الثانية؛ (١) تنفيذ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خطة مارشال، التي تمثلت برزمة من المساعدات ترعاها الولايات المتحدة لإعادة تأهيل اقتصادات دولة من دول غرب وجنوب القارة الأوروبية، و(٢) تأسيس المنظمات الدولية الهامة، بما في ذلك المتحدة وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وقد لعبت هذه المنظمات الدولية دورا كبيرا في الأموال الدولية، وتحديد المؤهلات لتلقي المساعدات، وتقييم أثر المساعدات الخارجية.

أن ما قدم من المساعدات الخارجية قبل الحرب العالمية الثانية ضئيل جدًا مقارنة بما قدم من هذه المساعدات بعد تلك الحرب فقد نما حجم برامج المساعدات ما بعد الحرب والمقدمة من المملكة المتحدة وفرنسا والقوى الاستعمارية الأوروبية السابقة الأخرى إلى مستعمراتها السابقة، الأهم من ذلك ما قدمه كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وحلفائهم خلال الحرب الباردة حيث استخدمت المساعدات الخارجية كأداة دبلوماسية لتعزيز التحالفات السياسية والمصالح الاستراتيجية، كما تم حجب المساعدات من أحد الجانبين لمعاقبة الدول التي بدت قريبة جدا من الجانب الآخر، وبالإضافة إلى خطة مارشال، قدمت الولايات المتحدة في عام ١٩٤٧ المساعدة إلى اليونان وتركيا لمساعدة كل منها في مقاومة انتشار الشيوعية، وعلى الجانب الآخر، قدمت دول الكتلة الشيوعية بقيادة الاتحاد السوفياتي كميات متزايدة من المساعدات للدول الأقل نموا لاستقطاب الحلفاء كوسيلة لكسب النفوذ وكذلك لتعزيز التنمية الاقتصادية.

كما نفذت العديد من البلدان برامج مساعدات خاص بها بعد الحرب العالمية الثانية، حيث وضعت اليابان برنامج مساعدات شامل، وذلك كثمرة لمدفوعات التعويضات الذي التزمت به عقب تلك الحرب، وقدمت المساعدات في المقام الأول إلى البلدان الآسيوية، وكان الكثير من المساعدات اليابانية يتم من خلال الشراء من الشركات اليابانية، التي ساعدت على دعم التنمية الاقتصادية في اليابان، وبحلول أواخر القرن العشرين، أصبحت اليابان ثاني أكبر البلدان المانحة في العالم، وتوسعت برامج مساعداتها لتشمل بلدان غير آسيوية، على الرغم من أن الكثير من المساعدات اليابانية لا تزال موجهة نحو آسيا.
إن الغالبية العظمى من المساعدة الإنمائية الرسمية تأتي من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وتحديدا من اثني عشر بلدا التي تشكل لجنة المساعدة الإنمائية في المنظمة (DAC) والتي تشمل دول أوروبا الغربية، والولايات المتحدة، كندا، اليابان، أستراليا، ونيوزيلندا، وهناك بلدان أخرى تقدم مساعدات كبيرة تشمل البرازيل، الصين، الهند، الكويت، بولندا، قطر، المملكة العربية السعودية، كوريا الجنوبية، تايوان، تركيا، والإمارات العربية المتحدة.
وفي السبعينيات من القرن الماضي، وبناءً على مطالبة الدول النامية المستمرة بزيادة المساعدات من الدول الغنية وخاصة الاستعمارية منها، وذلك لمسؤوليتها عن الأوضاع الصعبة التي تعانيها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مستعمراتها السابقة، فإن المجتمع الدولي ومن خلال الأمم المتحدة حدد نسبة بسيطة تساوي ٠.٧ % من الدخل القومي الإجمالي (Gross National Income, GNI) لبلد ما كمعيار للمساعدات الخارجية، ومع ذلك، لم يصل سوى عدد قليل من البلدان (الدنمارك، لوكسمبورغ، هولندا، النرويج والسويد) لذلك المستوى في تقديم المساعدات، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة واليابان تعد أكبر الجهات المانحة في العالم بالنظر إلى القيمة لمطلقة لما تقدمانه من مساعدات فإن مستويات ما تقدمانه من المساعدات الخارجية تقل بشكل كبير عن المعيار المحدد من قبل الأمم المتحدة.

ومنذ نهاية الحرب الباردة، أخذت الدول الغنية بتقديم المساعدات الخارجية كجزء من مبادرات صنع السلام أو حفظ السلام في مختلف المناطق حول العالم، ومثال ذلك؛ ما قدمته الولايات المتحدة من مساعدات ضمن معاهدة كامب ديفيد لصنع السلام بين مصر و إسرائيل في الشرق الأوسط، بالإضافة مبادراتها في البلقان، ايرلندا الشمالية، وأجزاء من أفريقيا، كما استخدمت المساعدات الخارجية أداة لتعزيز الانتقال السلس إلى الديمقراطية والرأسمالية في البلدان الشيوعية السابقة، وأبرزها روسيا.

وعلى الرغم من التطور الكبير الذي حدث في جزء كبير من آسيا وأمريكا اللاتينية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، لا تزال المساعدات الخارجية تستخدم لتعزيز التنمية الاقتصادية، حيث التخلف موجودًا بشدة في العديد من البلدان في أفريقيا رغم تلقيها كميات ضخمة نسبيا من المساعدات الخارجية ولفترات طويلة، وفي أواخر القرن العشرين، بدأ تقديم المساعدات الإنسانية للبلدان الأفريقية وبكميات متزايدة لتخفيف المعاناة الناجمة عن الكوارث الطبيعية والأمراض؛ مثل وباء فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، والحروب الأهلية المدمرة، وقد ركزت المبادرات الرئيسية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز على البلدان الأشد تضررا، ومعظمها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كما يتم استخدام المساعدات الخارجية أيضا لمعالجة المشاكل العابرة للحدود مثل إنتاج وتصدير المخدرات غير المشروعة، حيث أصبح تقديم المساعدات مشروطا بفعالية البلدان المتلقية بمكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها.

وقد قدمت المساعدات الخارجية، ولا سيما في البلدان الأكثر فقرا، لتمويل أو لمراقبة الانتخابات، الإصلاحات القضائية، ولمساعدة أنشطة منظمات حقوق الإنسان وجماعات العمل، وفي عصر ما بعد الحرب الباردة، عندما أصبح تمويل الحكومات المعادية للشيوعية أقل أهمية بالنسبة للدول الغربية الرأسمالية، جرى التركيز على تشجيع الديمقراطية كمعيار في برامج المساعدات الخارجية، وقدمت المساعدات لبعض الدول كحافز لبدء إصلاحات ديمقراطية وتم حجبها عن الآخرين كعقاب على مثل هذه الإصلاحات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومنذ تسعينيات القرن العشرين، أخذ العديد من الجهات المانحة للمساعدات الخارجية، وخاصة صندوق النقد الدولي، بربط المساعدات بالإصلاحات الاقتصادية الموجهة نحو تحرير السوق، مثل خفض الحواجز التجارية والخصخصة، وبالتالي، تم استخدام المساعدات الخارجية كأداة من قبل بعض المؤسسات والبلدان لتشجيع انتشار الرأسمالية.

وفي العقد الأخير من القرن الماضي، أصبحت تدفقات رأس المال الخاص وتحويلات العمال المهاجرين من أكبر مصادر "المساعدات" من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة، متجاوزا مبلغ المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها تلك البلدان، وقد ذهب معظم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية التي تتبع سياسات تحرير التجارة والاقتصاد وخاصة تلك ذات الأسواق الكبيرة مثل البرازيل، الصين، والهند. وجهت انتقادات كبيرة للمساعدات الخارجية سواء في البلدان المانحة أو المتلقية لهذه المساعدات، فنظرت بعض الجماعات في البلدان المتلقية للمساعدات الأجنبية بشك، إذ المساعدات في نظرها، لا شيء أكثر من مجرد أداة للنفوذ للبلدان المانحة، حيث يزعم منتقدي وصفات صندوق النقد الدولي للإصلاح الاقتصادي، أن الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية المطلوبة صعبة سياسيا وصارمة جدا وأن الديون التي تراكمت من خلال قروض صندوق النقد الدولي تساعد على خلق الفقر، فرأس المال الذي كان يمكن استثماره بدلا من ذلك تم توجيهه إلى سداد الديون، وقد قام البنك الدولي على وقع الانتقادات الموجهة لسياساته بكونها لا تستجيب للاحتياجات المحلية واعتمدت مشاريع تضر أكثر مما تنفع، بتعديل كثير من سياساته لتكون أقل عرضة للانتقاد. وبشكل عام، فإن المعارضين لطريقة تنفيذ برامج المساعدات الخارجية يدعون أن المساعدات الخارجية قد تهيمن عليها مصالح الشركات، وقد تخلق عبء ديون كبير على البلدان النامية، وتجبر البلدان على تجنب وضع وتنفيذ استراتيجيات لحماية اقتصاداتها من مخاطر الانفتاح الاقتصادي، وبالإضافة إلى ذلك، يشير العديد من النقاد إلى استمرار تقديم المساعدات لاعتبارات سياسية أكثر منها تنموية، مستشهدين على سبيل المثال، بالزيادة في المساعدات للدول المتحالفة مع الولايات المتحدة في الحرب ضد الإرهاب في العقد الماضي، بغض النظر عن التزامها بالديمقراطية وحقوق الإنسان.

وفي الوقت نفسه، تنتقد بعض الجماعات في البلدان المانحة المساعدات الخارجية بأنها غير فعالة إسراف، وأن معظم المستفيدين من المساعدات الخارجية لا يستحقون ذلك أو عدم حكمة استخدامهم وعزز هذه الانتقادات النتائج المخيبة للآمال عموما من برامج المساعدات الخارجية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث لا تزال العديد من الدول تعاني من الفقر، والفساد، والحرب الأهلية على الرغم من تقديم مساعدات كبيرة لها، وضعف نتائج الجهود المبذولة للحد من إنتاج المخدرات والاتجار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بها، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، الموسوعة البريطانية (Britannica Encyclopedia , www.britannica.com).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: أشكال ومصادر المساعدات الخارجية

المساعدات الخارجية من حيث البيانات الرسمية، تمثل أنواع تدفق الموارد التي يتم منحها علنا من الجهات المانحة (الدول أو المؤسسات المالية الإقليمية والدولية) إلى الدولة المتلقية أو سكانها، ويتم تضمين المساعدات الاقتصادية فقط؛ أي المساعدات التي يتم استخدامها لأغراض اقتصادية مثل إقامة مشاريع البنية التحتية والسدود والمشاريع في قطاعات الصناعة و الصحة والتعليم، بينما يتم استبعاد المساعدات العسكرية.

الجدول رقم ١

صافي مساعدات التنمية الرسمية(ODA) من البلدان المانحة الرئيسية				
البلد	٢٠١١		٢٠١٠	
	المساعدة الإنمائية الرسمية بالأسعار الجارية (مليون دولار امريكى)	المساعدة الإنمائية الرسمية\ الدخل القومي الإجمالي (%)	المساعدة الإنمائية الرسمية بالأسعار الجارية (مليون دولار امريكى)	المساعدة الإنمائية الرسمية\ الدخل القومي الإجمالي (%)
استراليا	٤ ٩٨٣	٠.٣٤	٣ ٨٢٦	٠.٣٢
كندا	٥ ٤٥٧	٠.٣٢	٥ ٢٠٩	٠.٣٤
الدنمارك	٢ ٩٣١	٠.٨٥	٢ ٨٧١	٠.٩١
فرنسا	١٢ ٩٩٧	٠.٤٦	١٢ ٩١٥	٠.٥
المانيا	١٤ ٠٩٣	٠.٣٩	١٢ ٩٨٥	٠.٣٩
ايطاليا	٤ ٣٢٦	٠.٢	٢ ٩٩٦	٠.١٥
اليابان	١٠ ٨٣١	٠.١٨	١١ ٠٢١	٠.٢
هولندا	٦ ٣٤٤	٠.٧٥	٦ ٣٥٧	٠.٨١
النرويج	٤ ٩٣٤	١	٤ ٥٨٠	١.١
البرتغال	٧٠٨	٠.٣١	٦٤٩	٠.٢٩
اسبانيا	٤ ١٧٣	٠.٢٩	٥ ٩٤٩	٠.٤٣
السويد	٥ ٦٠٣	١.٠٢	٤ ٥٣٣	٠.٩٧
سويسرا	٣ ٠٧٦	٠.٤٥	٢ ٣٠٠	٠.٤
المملكة المتحدة	١٣ ٨٣٢	٠.٥٦	١٣ ٠٥٣	٠.٥٧
الولايات المتحدة	٣٠ ٩٢٤	٠.٢	٣٠ ٣٥٣	٠.٢١
المجموع	**١٣٤ ٠٣٨**	**٠.٣١**	**١٢٨ ٤٦٦**	**٠.٣٢**
المتوسط		٠.٤٦		٠.٤٩

المصدر: OECD Home › Development Co-operation Directorate (DCD-DAC) › Aid statistics › Statistics on resource flows to developing countries › Table ٤ - Net Official Development Assistance by DAC Country.

ويبين الجدول رقم (١) توزيعات المساعدات الخارجية المقدمة من قبل الدول المانحة الرئيسية على حد سواء في المبلغ الإجمالي وكنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي لهذه البلدان في السنتين ٢٠١٠ و ٢٠١١، ويشير الجدول إلى أن الولايات المتحدة رغم أنها أكبر جهة مانحة من حيث القيمة المطلقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالنسبة للآخرين، إلا إنها قدمت مساعدات بنسبة ٠.٢٠% فقط من الدخل القومي الإجمالي لها في ٢٠١١، وهي نسبة قليلة مقارنة بمتوسط قدره ٠.٤٦% بالنسبة لجميع البلدان.

ومن وجهة نظر اقتصادية فإن المساعدات الخارجية تتمثل بتدفق الموارد والمساعدة التقنية للدول النامية مباشرة من الحكومات في البلدان المتقدمة أو من المنظمات الإقليمية والدولية مثل البنك الدولي ، أو بتدفق الأموال من البلاد التي نصيب الفرد فيها من الدخل مرتفع إلى البلاد التي نصيب الفرد فيها من الدخل منخفض، وكما تتجلى بانتقال الخدمات والسلع من البلاد ذات الميزة التنافسية لبلاد أخرى لديها ميزة تنافسية أقل، ويجب أن تلبي هذه المساعدات معيارين؛ (١) أن يكون الهدف غير تجاري من وجهة نظر الجهة المانحة، (٢) أن تتميز بشروط ميسرة فيما يتعلق بمعدل الفائدة وفترة سداد رأس المال المقترض، حيث تكون هذه الشروط أكثر ليونة من الناحية التجارية.

تتعدد أشكال المساعدات الخارجية بالنظر إلى عدد من العوامل المتعلقة بهذه المساعدات ومنها؛ هيكل المساعدات وشروطها والغاية منها وعنصر المنحة فيها ودرجة التيسير في القروض من جهة سعر الفائدة وفترة السداد وغيرها من العوامل، حيث يمكن تقسيم المساعدات الخارجية إلي عدة أنواع، وكما يلي:

أ. المساعدات المالية:

إن المساعدات الخارجية بأبسط أشكالها هي المساعدة المالية التي تتضمن تدفقًا لرأس المال الأجنبي وتوفير العملات الأجنبية القابلة للتحويل بدون شروط، ولكن في الواقع القليل جدًا من رأس المال الأجنبي يأتي إلى الدول النامية بهذا الشكل المريح، وأي انحراف عن هذا النموذج يوصف بانه مشروط أو مقيد، وفي الأغلب تتضمن المساعدات الخارجية شروطًا، وتقسم المساعدات المالية إلى الأشكال التالية (حمدان، مرجع سابق):-

١. مساعدة مالية مقيدة أو غير مقيدة:

- ✓ **المساعدة المقيدة** : وهي نوعان؛ المقيدة بالبلد المانح مصدر المساعدة والمقيدة بمشروع
  - **المقيدة بالبلد المانح:** حيث يقدم البلد المانح المساعدة إلى البلد المتلقي على شرط أن تنفقها في الاستيراد من البلد المانح، وذلك لتجاوز مشاكل ميزان المدفوعات للبلد المتلقي للمساعدة وتحفيز الصادرات من البلد المانح، على سبيل المثال، بعض برامج المساعدات المقدمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من قبل الولايات المتحدة تتضمن شرط استيراد المواد الخام والآلات من الولايات المتحدة فقط، وعليه فهي مساعدات مقيدة بالبلد المانح أو بالمصدر.

- **المقيدة بمشروع:** وهي المساعدة المقدمة لتنفيذ مشروع أو مشاريع محددة، والبلد المتلقي لا يمكنه أن يحول هذه المساعدة إلى مشروع آخر.
- **مزدوجة القيد:** حيث تقيد المساعدة بالبلد المانح أو المصدر بالإضافة إلى تقيدها بمشروع محدد.
- **المساعدة غير المقيدة:** هي المساعدات الخارجية غير المقيدة بمشروع أو بالبلد المانح، وهذا الشكل من المساعدات أفضل من المساعدة المقيدة لأنها قد توفر استخدامًا أكثر كفاءة للموارد الخارجية، وترغب البلدان المتلقية أكثر بالمساعدات غير المقيدة لأنها لن تكون ملزمة بإنفاق هذه المساعدات على مشاريع محددة أو بالاستيراد من البلد المانح مما قد يوفر الفرصة لاستخدام أكفأ للموارد.

٢. قرض أو منحة:

- ✓ **القروض:** وهي عمليات الاقتراض بالنقد الأجنبي من قبل البلدان الفقيرة من البلدان الغنية لتمويل المشاريع قصيرة أو طويلة المدى، وهذه القروض تنقسم إلى نوعين الأول القروض الصعبة والآخر القروض الميسرة:-

- **قرض صعب:** وهو القرض الذي يقدم من أجل تمويل الواردات الصناعية ويعطى عادة لمدة خمس سنوات أو أقل، وهذا النوع من القروض لا يحتوي على عناصر ميسرة، ولكن سعر الفائدة عادة ما يكون أقل من سعر الفائدة السائد في السوق الدولية، وفترة السماح قصيرة لحد كبير، وتتضمن شروط جزائية بعد انتهاء الفترة الزمنية المنصوص عليها باتفاقية
- **قروض ميسرة:** وهو القرض التي يتضمن عناصر تيسير وعادة ما يكون لمدة ١٠- ٣٠ عاما، والفائدة على هذا النوع من القروض في كثير الأحيان أقل من الفائدة على القروض الصعبة، وكما تنطوي على فترة سماح وعناصر ميسرة أكبر نسبيا، وبالمعنى الدقيق للكلمة فإن الميسر من قرض المساعدات الخارجية هو الفرق بين مبلغ القرض والقيمة الحالية لدفعات السداد، فإذا كانت أسعار الفائدة في سوق رأس المال المستخدمة في حسابات القيمة الحالية تتجاوز نسبة الفائدة التي يتقاضاها المقرض فإن القيمة الحالية لدفعات التسديد أقل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مبلغ القرض، مما يعني أن المقرض قد يسر على المقترض، وعليه فأن القرض الذي تنطوي شروطه على العناصر الميسرة والمتمثلة بسعر فائدة أقل من السعر السائد في السوق، فترة سداد طويلة وفترة سماح فأنه يصنف ضمن المساعدات الخارجية، أما إذا كانت القيمة للسداد هي صفر، وبالتالي العنصر الميسر هو ١٠٠% من مبلغ القرض، فأنها منحة.

- ✓ **منحة:** المنحة هو ذلك الشكل من أشكال المساعدات الخارجية، الذي لا يترتب عليه دفع أصل المبلغ أو فائدة بل هو هدية مجانية، وهذا الشكل من المساعدات مرغوب كثيرًا لأنه يزيد من الإنفاق الداخلي ويولد الدخل، ويتم تقديم هذه المنح على أساس إنساني في أحيان كثيرة، وخاصة في أوقات الطوارئ، والزلازل والفيضانات والحروب أو لأغراض خاصة أخرى.

وقد أعلنت وزارة التخطيط والتعاون الدولي في الأردن أن إجمالي ما حصلت عليه المملكة من مساعدات خارجية خلال العام ٢٠١٢ قد بلغ (٣.٠٥١) مليار دينار؛ منها مبلغ (٢,١٠٩) مليار دينار منح ونسبتها ٦٩% من هذه المساعدات ، والباقي قروض ميسرة بأسعار فائدة منخفضة تتراوح ما بين (٠%- ٥%) وفترة سداد تتراوح ما بين (١٥- ٣٠) سنة متضمنة فترة سماح تصل إلى (٥- ٧) سنوات (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير المساعدات الخارجية، ٢٠١٢).

ب. المساعدات العينية:

هي نوع آخر من المساعدات المقيدة، وتتضمن تدفقًا للسلع مثل المنتجات الزراعية والمواد الخام والسلع الاستهلاكية، وهي تساعد في السيطرة على المجاعة، أو الحفاظ على وتيرة الصناعات من خلال توفير المواد الخام للقطاع الصناعي، وتكون مفيدة أكثر لو تم تقديمها في شكل نقد عندها يمكن أن يستخدمها البلد المتلقي بشكل أفضل، وذلك بشراء كميات أكبر من السلع ومن مصادر أرخص، والمساعدات العينية في بعض الأحيان لها تأثير سلبي على أسعار المنتجات الزراعية في البلد المتلقي، وتكون بمثابة عامل مثبط لقطاع الزراعة، وقد تعطي البلد المانح تأثير سياسي كبير على البلد المتلقي.

ومن أنواع المساعدات العينية قرض الحبوب الغذائية، والتي يحصل من خلالها البلد المتلقي على قروض ميسرة لشراء الحبوب من البلد المانح، على سبيل المثال، الولايات المتحدة تمنح قرض الحبوب الغذائية إلى بلد فقير تحت القانون العام (PL ٤٨٠) والأموال التي يتم الحصول عليها يتم إنفاقها من خلال الشركات والوكالات الأمريكية العاملة في البلدان المتلقية.

ج. المساعدة الفنية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المساعدات الفنية أو التقنية نوع من المساعدات المقيدة أو المشروطة، وهي مفيدة للبلد المتلقي حيث أنها تزيد من وتيرة التنمية الاقتصادية عن طريق استخدام التكنولوجيا الحديثة في قطاعات محددة من الاقتصاد، وفي إطار هذا النوع من برامج المساعدات، يتم توفير فرص وإمكانيات التدريب من قبل البلدان المانحة والتي تتحمل كل نفقات المستشارين والخبراء الفنيين المشاركين في التدريب، والمساعدة الفنية من وجهة نظر الجهة المانحة لها شكلين رئيسيين (شقير وآخرون، ٢٠٠٠):

- استخدام مستشارين وخبراء فنيين من البلد المانح للقيام بالتدريب وتقديم خدماتهم في الخارج في البلد المتلقي وعلى حساب البلد المانحة.
- توفير المنح الدراسية ومرافق التدريب في البلد المانح لأشخاص من البلد المتلقي.

وقد تعطى البلد المتلقية مساعدات مالية وتترك لتقرر بنفسها مقدار ما سينفق من هذه المساعدات على خدمات الخبراء الأجانب وعلى التعليم والتدريب في الخارج، ومن المزايا المفيدة للمساعدة التقنية توفير المرافق التعليمية والتدريبية في البلدان المانحة، وأن كلا الحكومتين المانحة والمتلقية لها دور في اختيار الدورات واختيار المرشحين وأنواع التدريب المقدمة والتي يمكن أن توجه بشكل وثيق لحاجة الاقتصاد المستلم للمساعدة، ومن الانتقادات الموجهة لهذا النوع من المساعدات أن المستشارين الأجانب يتحيزون للتقنيات الحديثة سواء كانت مناسبة للبلد المتلقي أم غير مناسبة، لذلك فهم يفضلون المشاريع التي تنطوي على التكنولوجيا الحديثة.

ومهما كانت المخاوف من النفوذ الأجنبي، فإن البلدان النامية تسعى لاستيراد المهارات الأجنبية والتعليم لتحقيق التقدم الاقتصادي، حيث أن سياسة العزلة مثل النماذج الروسية أو اليابانية لا يمكن تطبيقها في أي من البلدان النامية في هذه المرحلة لأنها لا تملك حتى الآن عدد كاف من الأشخاص المدربين والمهرة، أو الإصرار على إحداث التغيير التقني الذي كان لدى الروس و اليابانيين في أواخر القرن التاسع عشر.

د. الاستثمار الأجنبي المباشر:

يتم تضمين الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) أيضا في فئة المساعدات الخارجية، وفي حين أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو أرخص بكثير من القروض بالنسبة للبلد المتلقي لأنه لا ينطوي على تسديد لأصل المبلغ أو دفع فائدة عليه، إلا أن تدفقات الأرباح قد تتجاوز بكثير مبلغ السداد للقروض، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يجلب المعرفة التقنية إلى البلدان النامية لكن هذه المعرفة يمكن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شراؤها بأسعار أقل على أسس تجارية إذا كان ذلك متاحًا. وبالتالي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون له تأثير إيجابي وكذلك سلبي على البلدان النامية (Shah, et al., ٢٠٠٥).

ه. المساعدات العسكرية:

على الرغم من أن الدفاع عن الدولة وحمايتها يلعب دورا هاما في أنشطة التنمية والأعمال، هناك مدرسة فكرية تعتمد وجهة نظر اقتصادية تستبعد المساعدات العسكرية من المساعدات الخارجية الاقتصادية لأن هذا النوع من المساعدات لا يخلق تأثير فوري ومباشر على الأنشطة الاقتصادية للبلد المتلقي (مرجع سابق ,.Shah, et al).

ومن حيث المصادر فليس هناك مصدرا فريدا للمساعدات الخارجية، فقد يكون من بلد واحد أو من مجموعة من البلدان، أو من مؤسسات مالية دولية أو إقليمية، وعلى أساس نوع المانحين تنقسم المساعدات الخارجية إلى نوعين (عبدالفتاح، وآخرون ٢٠٠١):

أ. **المساعدة الثنائية:** تسمى المساعدات التي تعطى من حكومة دولة مانحة واحدة إلى الدولة المتلقية بالمساعدات الثنائية، وهي بالأساس علاقة واحد لواحد بين دولتين، وتعتمد على العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين إلى جانب إرادة البلد المانح.

ب. **المساعدات المتعددة الأطراف:** وتعطى المساعدات المتعددة الأطراف من قبل بعض المؤسسات المالية والوكالات أو المنظمات الدولية أو الإقليمية لحكومات البلدان النامية، ويتم توزيعها من أجل رفع وتيرة التنمية الاقتصادية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: دوافع المانحين والمتلقين للمساعدات الخارجية ودورها في الاقتصاد

لقد تغير مبرر تقديم المساعدات الخارجية وقبولها بمرور الزمن في السنوات السنين الماضية، وبتعدد المانحين والمساهمين فيها، ففي الخمسينات من القرن الماضي كان الهدف تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاج والدخل عن طريق تدعيم المدخرات المحلية وزيادة الاستثمارات الأجنبية، أما في الستينات فقد أصبح الحصول على العملات الأجنبية و توفير احتياطيات كافية منها أشياء مهمة لاستمرار النشاط الاقتصادي، وبنهاية الستينيات وبداية السبعينيات بدأ الاهتمام بتنمية الموارد البشرية فزاد تقديم المساعدات لمجالات التعليم والصحة وغيرها الجوانب الإنسانية، فشملت برامج المساعدات أهدافًا مثل إعادة توزيع الدخل، والحد من الفقر، والتنمية الريفية، بالإضافة إلى تحقيق النمو الاقتصادي، ثم تطورت برامج المساعدات في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي لتواكب الاهتمامات العالمية بتحقيق التنمية البشرية والتنمية المستدامة، فأضيفت أهداف المحافظة على البيئة، وتمكين المرأة، ومحاربة الفساد، والحكم الرشيد وتعزيز الديمقراطية، وغيرها من متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى برامج المساعدات الخارجية، وفي بداية القرن الحادي والعشرين كان لتحقيق أهداف الألفية والشراكة الاقتصادية نصيب وافر من في برامج المساعدات، الخارجية (أبو مصطفى، ٢٠٠٩).
وفيما يلي تفصيل لدوافع كل من الدول المانحة والدول المتلقية للمساعدات:

أولاً: دوافع الجهات المانحة:

إن الدول المانحة تقدم المساعدات في المقام الأول وفقا لسياساتها المتعلقة بمصالحها السياسية أو الاستراتيجية أو الاقتصادية، وقد تقدم بعض المساعدات الإنمائية بدوافع أخلاقية وإنسانية للبلدان الفقيرة التي ضربتها المجاعة أو الزلازل أو الفيضانات وغيرها من الكوارث، ولكن في الظروف العادية فإن الأدلة التاريخية وعلى مدى فترات طويلة من الزمن تشير إلى أن الدول المانحة تتوقع بعض الفوائد(السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها) لقاء تقديمها المساعدة للآخرين، وفيما يلي شرحًا لدوافع الدول والجهات المانحة (عبدالفتاح، وآخرون، مرجع سابق):

أ. **الدوافع السياسية:** تعد الدوافع السياسية أهم عوامل قيام البلدان المانحة بتقديم المساعدات والمنح، وخاصة بالنسبة للبلدان المانحة الرئيسية مثل الولايات المتحدة، حيث تتدفق المساعدات بهدف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مصالح الجهة المانحة، وتدفق الأموال يميل إلى الاختلاف وفقًا للتقييم السياسي للجهة المانحة وسيناريوهات التحولات الدولية وليس وفقًا لمدى احتياج المتلقين المحتملين.

وتجارب الدول الكبرى المانحة الأخرى مثل اليابان وبريطانيا وفرنسا مماثلة لتلك التي للولايات المتحدة، ومعظم المساعدات من الدول الاشتراكية، وخاصة من الاتحاد السوفيتي السابق، انبثقت من نفس الدوافع السياسية والاستراتيجية، ولكن شكلها، ومحتوياتها وطرائقها مختلفة نوعا ما، ومع نهاية الحرب الباردة وزوال الاتحاد السوفياتي (بل العالم الثاني كله) تراجعت بعض الشيء الدوافع السياسية فهي ليست ثابتة، وتظهر للوجود بشكل متقطع، فعلى سبيل المثال، شهدت حرب الخليج لعام ١٩٩١ تدفقًا للمساعدات الموجهة إلى الحكومات الحليفة والصديقة للولايات المتحدة مثل مصر وتركيا وتوقفت عن الأردن، وعلاوة على ذلك، وفي تسعينات القرن الماضي، كان يجري ربط تقديم المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف بمستوى ما يحققه البلد المتلقي بخصوص تعزيز حرية السوق و الانفتاح الاقتصادي والتحول في نظامه السياسي والاقتصادي وفقا لمبادئ الرأسمالية والديمقراطية التي تروج لها الجهات المانحة.

ب. **الدوافع الاقتصادية:** من منظور سياسي واستراتيجي أوسع، فإن برامج المساعدات الخارجية من الدول المتقدمة لديها مبررات اقتصادية قوية، وعلى سبيل المثال اليابان تقصد من جراء مساعدتها للدول الآسيوية المجاورة تشجيع الاستثمارات الخاصة الكبيرة والتوسع التجاري. فالدوافع الاقتصادية والمصالح الذاتية خلقت اتجاه متزايد من قبل الجهات المانحة لتقديم قروض بدلا من المنح المباشرة، حيث تشكل القروض بفائدة الآن معظم إجمالي المساعدات، بشكل يفوق ما كانت عليه في فترات سابقة وخاصة في ستينيات القرن الماضي، وكذلك نحو ربط المساعدات بصادرات الدول المانحة والتي أثقلت كاهل البلدان النامية بأعباء كبيرة من الديون وسدادها، كما رفعت من تكاليف واردات هذه الدول بنسبة كبيرة، هذه الزيادة في تكاليف الواردات كانت بسبب ربط المساعدات بصادرات البلد المانح مما يحد من حرية البلد المتلقي في تسوق واستيراد السلع وخاصة السلع الرأسمالية والوسيطة بكلف منخفضة ومناسبة من المصادر الأخرى المتاحة حول العالم، ولذا كانت المساعدات المقيدة هي الخيار الثاني مقارنة مع المساعدات غير المقيدة، بالإضافة إلى استخدام المساعدات لغاية تحرير التجارة من خلال خفض الحواجز أمام الواردات من البلدان المتقدمة المانحة للمساعدات، وقد أوضح أحد مسؤولي المساعدات الأمريكية السابقين ذلك بصراحة، حيث قال جاد (Gaud, ١٩٦٨) ما معناه:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"إن أكبر سوء فهم حول برنامج المساعدات الخارجية هو أننا نرسل الأموال إلى الخارج، لم نفعل ذلك، فالمساعدات الخارجية تتكون من المعدات الأمريكية و المواد الخام وخدمات الخبراء والغذاء، وجميعها مقدمة لمشاريع إنمائية محددة، ونحن أنفسنا قمنا بمراجعتها والموافقة عليها، وثلاثة وتسعون في المائة من أموال الوكالة الأميركية للتنمية (AID) أنفقت مباشرة في الولايات المتحدة لدفع ثمن هذه الأشياء، في العام الماضي فقط (١٩٦٧) ، أربعة آلاف من الشركات الأمريكية في ٥٠ ولاية استلمت (١,٣) مليار دولار من أموال المساعدات من أجل المنتجات المعروضة كجزء من برنامج المساعدات الخارجية ".

ويبين الجدول رقم (٢) التوزيع الجغرافي المساعدات الإنمائية الرسمية حسب المنطقة المتلقية خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١١)

الجدول رقم ٢

المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) حسب المنطقة.					
المنطقة	**صافي المساعدة المستلمة (مليون دولار أمريكي)**				
	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
شمال الصحراء، أفريقيا	٣ ٣٧٤	٤ ٢٢٤	٢ ٩٩٢	٢ ٥٩٨	٣ ٥٩٥
جنوب الصحراء، أفريقيا	٣٤ ٧٢٠	٣٩ ٦٢٧	٤٢ ٤٦٥	٤٣ ٨٠٥	٤٥ ٦٤٧
شمال ووسط امريكا	٣ ٤٨٤	٤ ٣٢٢	٤ ٣٥٢	٦ ٧٧٣	٥ ٨٥٨
جنوب امريكا	٢ ٩٤٠	٣ ٧٥٤	٣ ٧٧٣	٣ ١٨٧	٤ ٤٠٨
الشرق الأوسط	١٤ ٥١٨	١٩ ٩١٤	١٠ ٣٧٨	٩ ٤٨٨	١١ ٣١٥
جنوب ووسط اسيا	١٤ ٠٩٠	١٥ ٩٨١	١٨ ٤٦٤	١٨ ٦٣٦	٢٠ ٠٥٥
شرق اسيا	٧ ٢٨٦	٧ ٠١٩	٨ ٢٤٩	٧ ٤٩٨	٥ ٠٣٤
أوروبا	٤ ٣٣٤	٥ ٣٧٧	٥ ٧٤١	٥ ٨٥٦	٥ ٣٥٢
ايقنوسيا	١ ٣٠٩	١ ٥٣٣	١ ٥٦٠	٢ ٠١٨	٢ ٢٠١

المصدر:OECD Home › Development Co-operation Directorate (DCD-DAC › (Aid statistics › Statistics on resource flows to developing countries › Table ٢٥ .ODA Receipts and Selected Indicators for Developing Countries and Territories.

كما أن المساعدات الخارجية نادرا ما يتم تخصيصها وفقًا لاحتياجات البلدان النامية، فالواقع يشير إلى أن معظم المساعدات الثنائية لا علاقة لها بأولويات التنمية في البلدان المتلقية بل هي مبنية إلى حد كبير على اعتبارات سياسية وعسكرية، أو نزوات لا يمكن التنبؤ بها أو أحكام خاصة بصناع القرار في الجهات المانحة، إلا أن المساعدات المتعددة الأطراف (على سبيل المثال، من البنك الدولي ووكالات الأمم المتحدة المختلفة) هي إلى حد ما أكثر عقلانية من الناحية الاقتصادية، على الرغم من أن الأغنياء هنا أيضا يحصلون على المزيد من الموارد أكثر من الفقراء.

ثانياً : دوافع البلدان النامية لقبول المساعدات (عبدالفتاح، وآخرون، مرجع سابق):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن أسباب حرص الدول النامية على قبول المساعدات بما فيها الأشكال الأكثر صرامة وتقييدا منها، قد حظيت باهتمام أقل بكثير من الأسباب التي دفعت الجهات المانحة لتقديم هذه المساعدات، ويمكننا تحديد ثلاثة أسباب لقبول الدول النامية بالمساعدات:

أ. **أسباب اقتصادية:** من الواضح أن السبب الاقتصادي يلعب دورًا حاسمًا في قبول الدول النامية للمساعدات، وغالبا ما تميل البلدان النامية إلى التماهي مع ادعاءات الجهات المانحة دون تمحيص، بالقول أن المساعدات هي عنصر حاسم وأساسي في عملية التنمية، وأنها تكمل الموارد المحلية الشحيحة، وتساعد على تحويل الاقتصاد هيكليا، وتسهم في وصول البلدان الأقل نمواً لمرحلة الاكتفاء الذاتي اقتصاديًا، وبالتالي فإن البلدان النامية ولغاية الحصول على المساعدات تستند في منطقها الاقتصادي إلى حد كبير على قبولها بتصورات الجهات المانحة حول ما تحتاجه البلدان الفقيرة لتعزيز التنمية الاقتصادية.

وبالتالي فإن الخلاف الظاهر لا يتعلق بدور المساعدات وإنما بحجم وشروط هذه المساعدات، وبطبيعة الحال، فإن البلدان الأقل نموًا ترغب في الحصول على المزيد من المساعدات في شكل منح كاملة أو قروض منخفضة التكلفة على المدى الطويل مع الحد الأدنى من الشروط، هذا يعني عدم تقييد المساعدات بصادرات البلد المانح، ومنح قدر أكبر من الحرية للبلدان المتلقية لتقرر بنفسها ما هو في مصلحة التنمية فيها على المدى الطويل.

ب. **أسباب سياسية:** في بعض البلدان يجري النظر إلى المساعدات من قبل كل من الجهات المانحة والبلدان المستفيدة باعتبارها وسيلة لتوفير قدر أكبر من النفوذ السياسي للقيادة الحالية لقمع المعارضة والحفاظ على نفسها في السلطة.

وقد قدمت جنوب فيتنام النموذج الأكثر وضوحًا لمثل هذا النوع من المساعدات في ستينيات القرن الماضي، كما فعلت ذلك إيران وأمريكا الوسطى لاحقًا، وغيرها كثير من دول العالم الثالث لديها دوافع سياسية مماثلة، والمشكلة هي أنه حال قبول هذه المساعدات، تتضاءل بدرجة كبيرة قدرة الحكومات المستفيدة على تخليص نفسها من الالتزامات السياسية أو الاقتصادية تجاه الجهات والحكومات المانحة، أو منعها من التدخل في شؤونها الداخلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج. **الحافز الأخلاقي:** سواء كان ذلك على أساس المسؤوليات الإنسانية الأساسية للأغنياء تجاه رفاه الفقراء أو بسبب الاعتقاد بأن الدول الغنية مدينة للدول الفقيرة أدبيًا وأخلاقيًا لاستغلال الدول الغنية للدول الفقيرة وما فيها من موارد في الماضي خلال فترة الاستعمار.

حيث العديد من أنصار المساعدات الخارجية في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء يعتقدون أن الأمم الغنية لديها التزاما لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم الثالث، وقد انتقل إلى ربط هذا الالتزام الأخلاقي مع الحاجة إلى منح البلدان النامية المستفيدة مزيد من الاستقلالية فيما يتعلق بتخصيص واستخدام أموال المساعدات، ومثال على هذه التوجه ما حدث في قمة الأرض عام ١٩٩٢ (United Nations Conference on Environment and Development, UNCED) الذي عقد في ريو دي جانيرو، حيث ضغطت البلدان النامية من أجل زيادة كبيرة في المساعدات الخارجية للسماح لهم بمواصلة برامج التنمية المستدامة بيئيًا، والفكرة المتضمنة أن البلدان الصناعية هي مصادر التلوث الكبرى في العالم، وليس من حقهم الطلب من البلدان الأقل نموا إبطاء نموها لإنقاذ الكوكب.

إذا نظرنا إلى العلاقة بين تخصيص المساعدات والفقر، نجد النتائج أكثر غرابة، فعلى سبيل المثال، ٣١% فقط من المساعدات يذهب إلى البلدان التي تضم ٦٦% من أفقر الناس في العالم، وعلاوة على ذلك، فإن الفرد من فئة ٤٠% الأغنى من سكان دول العالم الثالث يستقبل أكثر من ضعف نصيب الفرد من المساعدات من فئة ٤٠% الأفقر من سكان تلك الدول، وقد ارتفعت هذه النسبة بشكل كبير منذ عام ١٩٧٠، وإذا قارنا تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا مع النفقات العسكرية الكبيرة والصغيرة، نجد أن البلدان التي تنفق أكثر على قواتها العسكرية (أكبر من ٤% من الناتج القومي الإجمالي) تتلقى ضعفي نصيب الفرد من المساعدات إلى البلدان التي تنفق أقل من ذلك بكثير (Human Development Report, ١٩٩٤).

كما تنظر البلدان المانحة والمتلقية بشكل مختلف للمساعدات الخارجية، لذا فإن تحليل عملية الأخذ والعطاء يأخذ بالاعتبار وجهات النظر هذه والتي غالبا ما تكون متناقضة.

ثالثا: دور المساعدات الخارجية في الاقتصاد

إن مسألة الأثر الاقتصادي للمساعدات الخارجية مثل تأثير الاستثمار الأجنبي الخاص موضوع خلافي بين الاقتصاديين (مرجع سابق,.Shah, et al) وكما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- هناك المؤيدون للمساعدات الخارجية اتباع المدرسة التقليدية، ومنهم تشنيري (Chennery) الذي برر حاجة الدول النامية للمساعدات الخارجية باستخدام نموذج الفجوتين، ويرى مؤيدي المساعدات أن التمويل الخارجي للاستثمار الذي يوجه إلى البلدان المنخفضة الدخل يجب أن يأتي من الموارد الرسمية للمساعدات، ومن وجهة نظرهم أن للمساعدات الخارجية دور إيجابي يتمثل في أن المساعدات قد ساعدت بالفعل على تعزيز النمو والتحول الهيكلي في العديد من البلدان النامية، من خلال المساعدة على تجنب المجاعة وسوء التغذية، والاستثمار أكثر من المدخرات المحلية، والاستيراد أكثر مما تسمح بع عائدات الصادرات، وزيادة تكوين رأس المال، وتوفير موارد مالية أرخص، واتاحت التقدم التكنولوجي، وتمويل النفقات العامة وإنشاء البنية التحتية، وإقامة الصناعات الثقيلة الأساسية، وإقامة المشاريع المحفوفة بالمخاطر، وزيادة فرص العمل(يونس، وآخرون، ٢٠٠٢). وحسب رأيهم يمكن تقسيم حاجة الدول النامية للمساعدات إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى من التنمية: في الاقتصاد المتخلف يكون مستوى الادخار منخفض جدا و الاستثمار المطلوب مرتفع جدا لذلك يجب الحصول على المساعدات الخارجية لسد هذه الفجوة، ونتيجة للزيادة في الاستثمار فإن الدخل و الناتج سيزيد الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الادخار، وستأتي مرحلة يتساوى عندها المدخرات المحلية والاستثمار (S-I =٠) أي المشروعات بأكملها سيتم تمويلها من قبل المدخرات المحلية، وعندما تتحقق المساواة بين الادخار والاستثمار، فإن المرحلة الأولى ستنتهي.

المرحلة الثانية: في هذه المرحلة ستصبح الواردات أكبر من الصادرات أي (M>X)، ولكن سيكون الفرق بسيط بين الواردات والصادرات، لذا تستمر في هذه المرحلة الحاجة للمساعدات الخارجية لسد الفجوة الصغيرة بين التصدير والاستيراد فقط.

المرحلة الثالثة: في المرحلة الثالثة من التنمية تتحقق عندما يتمكن الاقتصاد تحقيق فائض في المدخرات المحلية وفائض في الميزان التجاري أي (I<S) و (M<X)، وعندها فإن البلد سيكون في وضع يمكنه من سداد المديونية من القروض والمساعدات.

ب- هناك غير المؤيدين للمساعدات الخارجية اتباع المدرسة التجديدية، واللذين عبروا عن عدم تأييدها المساعدات الخارجية لما لها من أثار سيئة على الاقتصاد حسب رأيهم، حيث بين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أصحاب هذا الرأي من الاقتصاديين مثل جريفن وإنوس (Griffen and Enos, ١٩٧٠)، وجود علاقة سلبية للمساعدات الخارجية مع النمو بسبب عوامل مختلفة، وبالإضافة إلى أن الالتزام بشروط أقسى للحصول على المساعدات يجعل البلدان تقع في فخ أكثر صعوبة أو سياسيًا، ومن وجهة نظرهم فإن الدور السلبي للمساعدات الخارجية يتمثل في إعاقتها للتنمية في البلدان النامية من خلال زيادة عبْ خدمة الدين، وأن المساعدات المقيدة بالمصدر مكلفة، وأن المساعدات المقيدة بمشروع تؤدي إلى سوء تخصيص الموارد، وأن المشاريع الضخمة التي تمول بالمساعدات تستدعي نفقات جارية كبيرة تتحملها الدول النامية، والدافع السياسي وراء المساعدات الثنائية، واستيراد نماذج غير مناسبة للتنمية، وتسببها بالتوترات الاجتماعية والسياسية فهي تساعد بعض الحكام على إطالة أمد حكمهم وقمع المعارضة وبهذا تعزز المساعدات التوترات الاجتماعية والسياسية، كما إنها تؤدي إلى الكثير من الاعتماد على المساعدات وانخفاض في المدخرات (Voiradas, ١٩٧٣).

واستنادا للدراسات التي قام بها الباحثين الاقتصاديين (Griffen and Enos) لعينة من الدول المتلقية للمساعدات ، فإن ٢٥٪ من المساعدات الخارجية ينتج عنه زيادة الاستثمارات والواردات، في حين أن ٧٥٪ من المساعدات الخارجية تنفق على السلع الاستهلاكية، وبهذه الطريقة فإن المساعدات الخارجية تؤدي إلى خفض المدخرات المحلية نظرًا لاستخدامها كبديل للمدخرات المحلية، وبعض النقاد يشككون بالنتائج التي توصل إليها الباحثين، ومع ذلك، فإنهم يعترفون بأن جزء من المساعدات الخارجية يستخدم في الاستهلاك بدلا من أن يستخدم لأغراض الاستثمار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث : أداء الاقتصاد الأردني والحاجة للمساعدات الخارجية

خلال فترة الدراسة

تمهيد:

المبحث الأول: جوانب من تطور أداء الاقتصاد الأردني خلال فترة الدراسة

المبحث الثاني: المساعدات الخارجية للأردن وتطورها خلال فترة الدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد:

هذا الفصل يعرض لأهم ملامح الاقتصاد الأردني بشكل عام وخلال فترة الدراسة ١٩٩٠- ٢٠١١ بشكل خاص، كما يشمل الفصل شيء من التفصيل لأهم الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الأردني، وسيتم التطرق بالوصف والتحليل لدوافع الأردن للحصول على المساعدات الخارجية كأحد مصادر التمويل الخارجي المتاحة، والتطورات التي شهدتها، من حيث الحجم والمصادر في ظل الظروف السياسية والاقتصادية للمنطقة والعالم وتبعاتها على الأردن، فلم تنج دولة من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، والتي جاءت لتسهم في تعميق الأزمة التي يعاني منها الاقتصاد الأردني منذ ثمانينات العقد الماضي، فالأردن جزء من هذا العالم، يتأثر به ولا يؤثر فيه بسبب انفتاح اقتصاده وضعفه، والأسباب متوفرة ليعاني من أزماته، سواء بانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، أو بتراجع الاستثمارات الأجنبية في البلاد، وانخفاض إيرادات الخزينة، وتراجع الصادرات بسبب الركود الاقتصادي الذي يواجه العالم ، وزيادة نسبة البطالة وانخفاض حوالات المغتربين. وتراجع المساعدات والمنح الخارجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: جوانب من تطور أداء الاقتصاد الأردني خلال فترة الدراسة

المطلب الأول: لمحات عن الاقتصاد الأردني خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠١١:

في أواخر ثمانينات القرن الماضي مر الاقتصاد الأردني بظروف استثنائية، حيث انفجرت الأزمة الاقتصادية التي بدأت في العام ١٩٨٨ وتعمقت في العام التالي، والناتجة عن سنوات من الإنفاق المالي المتزايد خلال الفترة ١٩٨٣- ١٩٨٨ بالاعتماد على القروض الخارجية، أدى إلى عجز متفاقم في الحساب الجاري، وتراكم في الدين العام الخارجي، وتحقيق معدل نمو سالب في الناتج المحلي الإجمالي، و وصل الأمر إلى انهيار سعر صرف الدينار الأردني أمام العملات الأجنبية، ونفاد الاحتياطيات من العملة الأجنبية، وتآكلت الأجور (الرفاعي، ٢٠٠٦).

تلك الأزمة أدت إلى تنفيذ الأردن برنامج التصحيح الاقتصادي الأول ١٩٩٠- ١٩٩٨ بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي، وذلك لمعالجة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الأردني التي انعكست في الأزمة، ومن أهداف البرنامج المعلنة تخفيض عجز الحساب الجاري وعجز الموازنة، وضبط المديونية، وإعادة الاستقرار الاقتصادي وذلك بتحسين كفاءة الاقتصاد وقدراته التنافسية، كما سعى إلى وضع أسس نمو اقتصادي مستدام وبعيد المدى من خلال خفض حصة الحكومة في الناتج المحلي الإجمالي، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية، وتعزيز ميزان المدفوعات، وتخفيض التضخم (الرفاعي، مرجع سابق).

وقد ارتكزت وصفات صندوق النقد الدولي على زيادة الضرائب غير المباشرة الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تكلفة معظم السلع الأساسية، وتخفيض الإنفاق الحكومي، وإلغاء الدعم الحكومي عن السلع الأساسية، وعن مختلف الخدمات العامة، وتحرير التجارة الخارجية والداخلية، وإزالة الحواجز الجمركية، ووقف حماية الإنتاج المحلي ودعم الصادرات، وخصخصة مؤسسات القطاع العام وبيع حصة الحكومة في الشركات وخاصة الكبرى منها، وتقديم التسهيلات للاستثمارات الأجنبية. ولم تتحقق أهداف برامج التصحيح إلا جزئيًا بالرغم من تطبيق الأردن لبرنامج ثاني للتصحيح الاقتصادي لشروط المؤسسات الدولية، هدف هذا البرنامج لاستعادة وتيرة النمو الاقتصادي بعد فترة الركود، والسيطرة على التضخم، ووقف الدعم الحكومي للسلع الغذائية والمحافظة على استقرار الدينار الأردني وبناء رصيد آمن من احتياطات العملات الأجنبية لدى البنك المركزي، علاوة على الالتزام ببرنامج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ذاتي للتصحيح الاقتصادي على إثر تخرجه من برامج صندوق النقد في العام ٢٠٠٤ (الرفاعي، مرجع سابق).

وقد تركت السياسات التي اتبعتها الحكومات الأردنية المتعاقبة تطبيقًا لبرامج التكيف الاقتصادي أثارا اقتصادية واجتماعية قاسية على المواطنين خاصة الفقراء ومتوسطي الدخل، حيث أن هذه السياسات بشكل عام ذات طبيعة انكماشية أدت إلى سوء الأحوال المعيشية للغالبية العظمى من أبناء المجتمع وبشكل خاص ذوي الدخل المحدود، مما زاد نسبة الفئات التي تعيش تحت خط الفقر، وأسهمت هذه السياسات في زيادة الأعباء على المواطن، وارتفاع معدل البطالة.

والاقتصاد الأردني اقتصاد صغير مفتوح، يرتبط بمحيطه الإقليمي والعالم، يطغى عليه نموذج الاقتصاد المختلط، حيث تقاسم القطاعين العام والخاص هيكل الاقتصاد ومقومات التنمية فيه. وقد مر الاقتصاد الأردني منذ العام ١٩٩٠ بمراحل عدة، حيث فترة الإصلاح الاقتصادي وحرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩٩ والتي تلت فترة الانكماش والانحسار وصولًا لأزمة انهيار سعر صرف الدينار ١٩٨٣- ١٩٨٩ ثم انتقل الاقتصاد إلى فترة الانفتاح والعولمة ٢٠٠٠- ٢٠٠٧ لتعقبها فترة التأثر بالأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨- ٢٠١٠ وليعاصر حاليًا ما يعرف بالربيع العربي والحراكات السياسية (٢٠١١– إلى الآن)، وقد كان للتطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في المنطقة تأثيراتها الواضحة على الاقتصاد الأردني، فقد أصبح أكثر انكشافًا عبر بوابة منظمة التجارة العالمية واتفاقيات التجارة الحرة مع العديد من دول العالم وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وجدير بالذكر أن بعض من الأزمات في المنطقة والتحديات التي تعرض لها الاقتصاد الأردني مثلت فرصًا تنموية ومحركات للنمو الاقتصادي (السواعي،٢٠١١).

ويعد العنصر البشري المورد الأساس للاقتصاد الأردني، حيث يشكل الشباب ومن سنهم أقل من ٤٠ عامًا ٨٢% من السكان، والأردن من بين الأفضل بالنظر لمؤشر انتشار التعليم ومحو الأمية، كما يحظى الأردن بشبكة طرق تربط كافة المدن والقرى في مختلف مناطق المملكة، بالإضافة لتوفير خدمات المياه والكهرباء والاتصالات في تلك المناطق جميعا، وهذا يتيح بنية تحتية جيدة للتنمية الاقتصادية في الأردن (التقرير الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكان للدولة الدور الرئيس في تحفيز النمو الاقتصادي في الأردن، فالموازنة العامة للدولة كانت على الدوام أداة تنفيذ السياسات المالية والاقتصادية للحكومة، والهادفة لخلق التنمية في البلد، والتي تشمل إنشاء البنى التحتية والمشاريع الكبرى في قطاعات الطرق والمياه والطاقة والنقل والاتصالات والتعليم والصحة، وذلك بالرغم من إتباع نهج التخاصية في العقدين الماضيين لكثير من تلك المشاريع والشركات والمؤسسات العامة، وجذب الاستثمارات الخارجية والمحلية، ولطالما اعتمدت الدولة الأردنية مصادر التمويل الخارجي من القروض والمساعدات موردًا لتمويل العجز الحاصل في الموازنة العامة لقصور الإيرادات العامة المحلية عن تغطية النفقات العامة، حيث تزايدت الحاجة للمساعدات الخارجية والقروض في ظل ملازمة العجز للموازنة العامة جراء تجاوز معدل نمو النفقات العامة لمعدل نمو الإيرادات المحلية للموازنة العامة وخاصة خلال السنوات الخمس الأخيرة نتيجة التزامات الحكومة بهيكلة رواتب موظفي القطاع العام لإزالة التشوهات وعدم العدالة فيها، ودعم الطاقة وبعض المواد الأساسية، وتوفير متطلبات الأجهزة الأمنية التي تزايدت نفقاتها بشكل كبير وملفت (التقرير الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق).

وقد واجه الأردن منذ العام ٢٠٠٣ عدد من الهزات الخارجية تضافرت مع التطورات الداخلية لتكشف عمق المخاطر التي تنطوي عليها بنية اقتصاده، ففي العام ٢٠٠٣ تم احتلال العراق وفقد الأردن بذلك سوق رئيسية لصادراته علاوة على فقدان مصدر النفط الرخيص الذي كان يستورد من العراق بأسعار تفضيلية تقل عن الأسعار العالمية بالإضافة إلى المنح النفطية التي كان يقدمها العراق في عهد الرئيس صدام حسين للأردن، الأمر الذي كان له انعكاسات خطيرة على الاقتصاد الأردني نتيجة ارتفاع كلفة الطاقة حيث تم التزود بالنفط من مصادر بديلة وبالأسعار العالمية، وتفاقم الأمر جراء ارتفاع أسعار النفط عالميًا خلال الفترة اللاحقة والتي وصلت ذروتها في العام ٢٠٠٧ فقد قارب السعر سقف (١٥٠) دولار أمريكي للبرميل، ورتب ذلك زيادة عجز الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة، ولمواجهة الأمر لجأت الحكومة إلى رفع أسعار المشتقات النفطية والتي لها بالغ الأثر على الاقتصاد وعلى الظروف المعيشية للمواطنين (التقرير الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق).

وقد تأثر الأردن في عام ٢٠٠٨ بالأزمة المالية العالمية التي انفجرت في الولايات المتحدة، والناتجة بشكل رئيس عن المبالغة في الاستثمار العقاري بسبب الكلفة المتدنية للإقراض، والتوسع المصرفي الائتمان وخلق النقود، وغياب المراقبة الدقيقة، ولترابط الاقتصاد انتقلت الأزمة من سوق المال إلى أسواق الإنتاج الحقيقية فتضررت الصناعة وخاصة صناعة السيارات الأمريكية، وعبرت الأزمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأطلسي لتضرب في الدول الأوروبية، وبخاصة أعضاء الاتحاد الأوروبي، وانكشفت اقتصادات وإسبانيا والبرتغال وإيطاليا، وهُرعت الدول الأوروبية لوضع برامج تقشفية تتعهد بموجبها دول أوروبا حل المشكلة اليونانية، وكما أدت الأزمة المالية العالمية إلى تراجع استثمارات دول الخليج، ودخولها ركود عقاري، وإلى هبوط أسعار النفط إلى حوالي (٧٠) دولار للبرميل قبل أن تستعيد عافيتها لتحوم حول سعر (١٠٠) دولار للبرميل منذ العام ٢٠١٠، وما حصل من تراجع في سوق العقار العالمي وتراخ في أسواق المال والبورصات العالمية، حصل في الأردن، فأخذت المشروعات العقارية تهوي، والديون تتكاثر، والبنوك تسارع لأخذ احتياطات مقابل الديون الكبيرة المشكوك فيها (التقرير الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق).

ومع نهاية العام ٢٠١٠ انطلقت شرارة الاحتجاجات في تونس والتي انتقلت إلى العديد من البلاد العربية لتعم العواصم ومدنها وقراها والشوارع، وتساقطت الأنظمة في تونس ومصر وليبيا واليمن في العام ٢٠١١ بفعل رياح ما عرف بالربيع العربي، والتي بدأت تهب داخل سورية واستحالت ريحًا عاصفًا لا تبقي ولا تذر، واشتعلت نارًا تأكل الأخضر واليابس، يتطاير شررها إلى دول الجوار ، ليصبح المواطن السوري عربيًا آخر على قائمة اللجوء إلى الدول المجاورة ومنها الأردن.

وللأردن علاقات ومصالح اقتصادية كبيرة مع سوريا، وذلك بالرغم من ظروف عدم التوافق السياسي بينهما، فلكل منهما مصلحة واضحة في الحفاظ على تدفق انتقال الناس والسلع عبر الحدود بينهما، وتنوعت العلاقات من "التجارة المباشرة" إلى تجارة الترانزيت، إلى الصناعات والشركات المشتركة. وفي الفترة الأخيرة التي انفتحت سوريا فيها على الخارج، زادت الاستثمارات الأردنية المباشرة داخل سوريا خاصة في الجامعات، والمصارف، والعقار، كما أن سوريا كانت الممر الآمن لصادرات البرية إلى لبنان وتركيا، وكذلك يستفيد الأردن من تجارة أوروبا ولبنان وسوريا عبر الأردن إلى دول الخليج، وتأثرت هذه العلاقات بقوة بالحريق السوري وتكاد تكون توقفت بالكامل(التقرير الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٢)، وقد كان واجبًا على الأردن البلد العربي المسلم المجاور لسوريا أن يستقبل كبير من اللاجئين السوريين الذين وصل عددهم حتى نهاية شهر تشرين الأول (نوفمبر) ٢٠١٣ إلى أكثر من (٥١٥) ألف لاجئ يقيم حوالي (١٥٠٠٠٠) منهم في مخيم الزعتري ومخيم مريجب الفهود، وينتشر الباقون على كامل الرقعة الأردنية في المدن والقرى(المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، http://www.unhcr-arabic.org)، وتم استحداث إدارة لإدارة شؤون اللاجئين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أدت حركة اللجوء من سوريا إلى زيادة عدد سكان الأردن بحوالي ١٠% حتى النصف الأول من العام ٢٠١٣، وهذا وضع أعباء إضافية على الاقتصاد الأردني، فزاد الضغط على البنية التحتية على خدمات المياه والكهرباء والاتصالات والتعليم والصحة حيث أن نصف اللاجئين السوريين في الدراسة.

وشهد الأردن منذ العام ٢٠١١ الكثير من الحراكات والاحتجاجات المستمرة المطالبة بالإصلاح ومكافحة الفساد و وقف الهدر في المال العام، وقد أدت آلاف الاحتجاجات والإضرابات والاعتصامات في شوارع مدن المملكة إلى رفع الكلفة، وتعطيل الحياة الاقتصادية بين الفينة والأخرى، وإرباك القطاع العام بحيث تراخى في اتخاذ القرار والعمل خوف تهم الفساد، وقد كان لردة الفعل الرسمية التي تميزت بالهدوء، وبالأمن الناعم، الذي يقبل الاحتجاج المشروع باعتباره حقا من حقوق المواطن يضمنه القانون، والدعوة إلى تجنب الأذى والاعتداء على رموز الدولة وممتلكاتها ومؤسساتها، علاوة على ما اتخذ من خطوات إصلاحية توجت بتعديلات طالت ثلث مواد الدستور الأردني، دورًا كبيرًا مكن من منع انتقال عدوى الاحتجاجات العنيفة من المحيط العربي المتفجر إلى الداخل الأردني (التقرير الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق).

وقد تضافرت الظروف الدولية والإقليمية في التأثير على الاقتصاد الأردني، فتراجعت المساعدات والاستثمارات المباشرة، وتأخرت بعض المشروعات، وتباطأت حوالات الأردنيين العاملين في الخارج، وتقطّعت إمدادات الغاز المصري للأردن، والكميات الموردة منه تقل عن المتفق عليها، وقد أدى هذا الأمر إلى استبدال الغاز المصري بالوقود الثقيل والسولار مما ضاعف من كلفة التوليد الكهربائي، وحمّل الخزينة والمواطن وشركة الكهرباء الحكومية أعباء إضافية باهظة، وتجاوزت ديون شركة الكهرباء المليار دينار، وتحملت الموازنة دعم المشتقات النفطية والطاقة والذي وصل إلى أكثر من ثمانمائة مليون دينار في العام ٢٠١٢، وترافق هذا مع تراجع الإيرادات المحلية للموازنة العامة في الوقت الذي استمرت فيه نفقاتها بالزيادة، وهكذا زاد العجز، واتسعت فجوة الموارد، وتراكمت المديونية لتصل في نهاية العام ٢٠١٢ حوالي ٧٥% من الناتج المحلي الإجمالي (خطاب الموازنة العامة،٢٠١٣).

إن تتابع الأزمات يربك صنّاع القرار وواضعي السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، في مواجهة الأزمات المتلاحقة وغير المتوقعة ومعالجة تبعاتها لا يمكّن من التخطيط السليم، ولذلك تفاقمت المشكلات الرئيسية التي يعاني منها الأردن بفعل الاختلالات الهيكلية في بنية الاقتصاد، فمن جهة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عجز مزمن في الميزان التجاري، والذي يتوقع أن يتجاوز (٧) مليار دينار بسبب الارتفاع الكبير فاتورة النفط، وأسعار السلع التموينية التي يستورد معظمها من الخارج، وهما السبب في حوالي أربعة مليار دينار من العجز في الميزان التجاري أي أكثر من نصف هذا العجز بأكمله . ومن جهة أخرى، هناك عجز في الموازنة العامة، حيث انخفضت مساهمة الإيرادات المحلية للموازنة العامة في تغطية نفقاتها الجارية إلى حوالي ٧٣% في العام (٢٠١٢)، في حين أنها قاربت نسبة ١٠٠% في بعض السنوات السابقة (التقرير الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق). وتستمر المعاناة من البطالة التي وصلت إلى حوالي ١٣ % في نهاية العام ٢٠١٢، وهي تراوح حوالي هذه النسبة منذ فترة، وقد الدراسة التي أنجزت حول إستراتيجية التشغيل في الأردن العام ٢٠١٢ إن نصف الأردنيين في سن العمل فقط هم من يعملون أو يبحثون جدّيا عن عمل، وأن نصف العاطلين من حملة الشهادة دون العامة، وأن نصفهم من الإناث، وأن البطالة تتركز في الشباب حيث بلغ معدل البطالة بينهم أكثر من ضعف المعدل العام، وفي حين أن حوالي (٢٠٠) ألف من الأردنيين يبحثون عن عمل، فإن الاقتصاد الأردني يوفر فرص عمل لحوالي (٨٠٠) ألف من العمالة الوافدة من غير الأردنيين(إستراتيجية التشغيل الوطنية، ٢٠١٢).

واتسعت دائرة الفقر، فتوزيع الدخل والثروة في الأردن يميلان أكثر وأكثر نحو التركز، وتزيد الفجوة بين الفقراء والأغنياء، وتتقلص الطبقة المتوسطة، ويرتبط الفقر والبطالة وفقًا للتقرير السكاني للعام ٢٠١٠ الذي أصدره المجلس الأعلى للسكان، حيث يؤشر التقرير إلى أن المحافظات خارج العاصمة تعاني أكثر من هذه الظاهرة.

إن نقص الموارد الطبيعية وبخاصة الطاقة والمياه أبرز مشاكل الأردن، ولذلك أصبحت معالجة أزمة الطاقة في الأردن هي المحور الأساس للاستراتيجيات التي وضعت لمعالجة المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد الأردني، فحين يتمكن الأردن من إنتاج حاجاته من الطاقة بحيث تكفي جميع الاستخدامات الحالية والمستقبلية، بما فيها الصناعة، وإنتاج المياه الذي يتطلب كميات كبيرة من الطاقة تصل إلى ١٥% من استهلاك المملكة من الكهرباء في العام الحالي، فإن ذلك يوفر قاعدة متينة للتغلب على جزءاً كبيراً من التحديات والمصاعب التي سبق عرضها أو يخفف من تأثيراتها (التقرير الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أن هناك عدد من الخصائص والسمات الأساسية للاقتصاد الأردني تتحكم في خيارات صانع القرار والمخطط للسياسات الاقتصادية والمالية فهذه الخصائص أقرب للثبات صعبة التغير في المستقبل، وفيما يلي عرض لهذه الخصائص (الباشا، ٢٠١٣):

أ. **شح الموارد الطبيعية:** هناك ندرة في الموارد الطبيعية في الأردن فلا وجود للنفط كما هو متاح في المحيط الإقليمي، كما إن الأردن يصنف من بين الدول الأربع الأكثر فقرًا في المياه على مستوى العالم، وأقل من ٢% من مساحة البلاد تغطيها الغابات، وذلك باستثناء ما يتوفر من خامات الفوسفات والبوتاس، والتي تم حال استغلالها لمدة طويلة وبيعها وتصديرها للخارج مواد خام دون تعظيم النفع منها.

ب. **صغر حجم الاقتصاد والانفتاح:** أن الجغرافيا والديمغرافيا وندرة الموارد الطبيعية والتجارة الخارجية تفرض صغر حجم الاقتصاد الأردني، حيث صغر المساحة البالغة (٨٩٠٠٠) كم^{٢}، وعدد السكان لا يزيد عن (٦,٥) مليون نسمة، علاوة على شح الموارد الطبيعية، وتؤكد ذلك العلاقة بالعالم الخارجي في مجال التجارة الخارجية فالأردن لا يمتلك أي تأثير على الأسعار العالمية سواء لصادراته أو وارداته.

ج. **ضيق السوق المحلي:** يتسم السوق الأردني بصغر جانب الطلب (الطلب الكلي) بحيث أنه يضيق عن استيعاب الإنتاج المحلي من السلع ذات الميزة النسبية في الإنتاج، ويلزم بالسعي الدائم لفتح أسواق خارجية لتصدير الفوائض من الإنتاج، ومن جهة ثانية، فأن ندرة الموارد وضعف القاعدة الصناعية تؤدي إلى ضيق جانب العرض من المنتجين المحليين وتستلزم استيراد معظم الاحتياجات الأساسية والكمالية للمستهلك الأردني لتغطية الطلب الفائض عن إمكانيات الإنتاج المحلي.

د. **ارتباط قوي بالإقليم والعالم:** تفرض الخصائص السابقة ارتباط الاقتصاد الأردني بالإقليم والعالم لتحقيق الأهداف التنموية واستكمال الحاجات والموارد الضرورية التي يعجز عن توفيرها محليًا، وتصدير الفائض من الموارد البشرية والطبيعية، والسلع والخدمات التي ينتجها محليًا.

ه. **الاختلالات الهيكلية والتشوهات الاقتصادية المزمنة:** يتسم الاقتصاد الأردني بمجموعة من التشوهات الاقتصادية والاختلالات الهيكلية التي تراكمت مع مرور الزمن وبرزت بشكل واضح في نهاية ثمانينيات القرن الماضي، وهي اختلالات في بنية الاقتصاد لازمته

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأصبحت من سماته العامة، وذلك بدفع من الخصائص السابق ذكرها، وجراء السياسات الاقتصادية للحكومات المتعاقبة ونمو القطاعات غير الإنتاجية ، مثل التجارة والخدمات والإنشاءات ، على حساب القطاعات الإنتاجية وخاصة الصناعة والزراعة، وزيادة على الخارج في تأمين الاحتياجات الأساسية والمواد الغذائية. ومن هذه التشوهات عجز الموازنة، والعجز في الميزان التجاري، وارتفاع المديونية، والتي لها تأثيرات سلبية بعيدة المدى على الاقتصاد.

المطلب الثاني: توأم العجز والمديونية

توأم العجز هو مصطلح يطلق على الحالة التي يترافق فيها العجز في الميزان التجاري مع العجز في الموازنة العامة للدولة، وكما سبق الإشارة فهي اختلالات هيكلية مزمنة يعاني منها الاقتصاد الأردني، ولهما أبعاد سلبية وتأثير جوهري على المتغيرات الاقتصادية الأخرى، وتفرضان على صناع السياسات المالية والاقتصادية استمرار الحاجة إلى القروض والمساعدات لمواجهة متطلبات خطط التنمية وتوفير العملات الأجنبية. وتؤدي هذه الحال إلى ارتفاع المديونية سواء الداخلية منها أو الخارجية، وزيادة أعباء الاقتصاد بالنظر لمتطلبات خدمة الديون من تسديد للأقساط والفوائد، مما يدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة يتزايد فيها العجز والديون وأعبائها(الباشا، مرجع سابق)، وهنا تبرز أهمية إجراء الدراسات الاقتصادية لتشخص المشكلة، وتلتمس طرق الحل لها، ونعرض فيما يلي شيء من التفصيل حول عجز الموازنة والفجوة الادخارية والفجوة الخارجية والعجز في الميزان التجاري بالإضافة إلى المديونية العامة.

أولاً: عجز الموازنة العامة

الموازنة العامة للحكومة هي ترجمة لخططها الاقتصادية والاجتماعية، وأداة تنفيذ سياستها المالية كما تمكنها من القيام بوظائفها المختلفة، وتعكس برنامج عمل الحكومة وتحوله إلى برامج ومشاريع تخصص لها الأموال لتنفيذها، وعليه فإن كل عمل للحكومة يرتبط بالموازنة العامة، حيث يجرى تنفيذ المشاريع وتقديم الخدمات الحكومية بحدود ما خصص لها من أموال في الموازنة العامة (عبدالواحد، ٢٠٠٢).

ويلحظ الدور التنموي للموازنة العامة الذي يستهدف تعزيز النمو الاقتصادي من خلال ما تخصصه نفقات لتنفيذ المشاريع الرأسمالية، وبالتالي تؤثر إيجابًا على تحسين مستوى معيشة المواطن، وتخلق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فرص عمل تمكن من تخفيض معدلات البطالة والفقر، كما أن للموازنة دور اجتماعي يتمثل في كونها وسيلة لتوزيع الدخل القومي بين طبقات المجتمع المختلفة من خلال فرض الضرائب على القادرين وتحصيلها وإعادتها من خلال مخصصات شبكة الأمان الاجتماعي، والإعانات وبرامج التعليم والصحة والخدمات العامة، إلا إن المحافظة على مستويات مناسبة من عجز الموازنة تحد في الكثير من الأحيان من قدرة الحكومة على توفير مخصصات كافية للمشاريع الرأسمالية، الأمر الذي يعيق تحقيق النمو الاقتصادي المستهدف وتحسين مستوى معيشة المواطنين بالمستوى المطلوب (عبدالواحد، مرجع سابق).

ويظهر عجز الموازنة عندما تتجاوز النفقات المقدرة في الموازنة العامة الإيرادات المحلية المقدرة فيها، وهذا هو حال الموازنة العامة في الأردن بشكل عام، كما أن هذه النفقات تنمو بنسب تزيد عن نسبة نمو الإيرادات المحلية، الأمر الذي جعل الموازنة العامة تعاني عجزاً مُستمراً تزايد بمعدلات كبيرة في السنوات الأخيرة بالرغم من برامج التصحيح الاقتصادي التي نفذتها المملكة بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أو ذاتيًا، فالإيرادات المحلية والتي وصلت نسبة تغطيتها للنفقات الجارية إلى ١٠٠% تقريبًا أخذت بالتناقص في السنوات الأخيرة نتيجة تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي وانعكاس ذلك سلبًا على الإيرادات المحلية. وتقدم الدراسة فيما يلي عرضًا لأهم مؤشرات الموازنة العامة للحكومة المركزية لإلقاء الضوء على عدد من مواطن الضعف في المالية العامة:

يعرض الجدول رقم (٣) تطور النفقات العامة والإيرادات المحلية للموازنة العامة خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١١) وبعض المؤشرات الخاصة بها والتي يجب النظر إليها عند الحديث عن المالية العامة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم ٣

تطور النفقات العامة والإيرادات العامة خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١١

السنة	الايرادات العامة (مليون دينار)	الإيرادات المحلية (مليون دينار)	النفقات العامة (مليون دينار)	النفقات الجارية (مليون دينار)	النفقات الرأسمالية (مليون دينار)	الإيرادات العامة\ النفقات العامة	الإيرادات المحلية\ النفقات الجارية	معدل النمو في الإيرادات المحلية	معدل النمو في النفقات العامة	معدل النمو في النفقات الجارية	معدل النمو في النفقات الرأسمالية	النفقات الجارية\ النفقات العامة	النفقات الرأسمالية\ال نفقات العامة
1990	1169.7	744	1120.1	841.4	278.7	104%	88%	-	-	-	-	75%	25%
1991	1451	828.8	1234.3	904	330.3	118%	92%	11%	10%	7%	19%	73%	27%
1992	1358.6	1221.2	1372.5	1019.8	352.7	99%	120%	47%	11%	13%	7%	74%	26%
1993	1406.3	1208.6	1411.6	1119.4	292.2	100%	108%	1%-	3%	10%	17%-	79%	21%
1994	1537.3	1296.1	1587.8	1211.6	376.2	97%	107%	7%	12%	8%	29%	76%	24%
1995	1620	1404.3	1693.9	1309.5	384.4	96%	107%	8%	7%	8%	2%	77%	23%
1996	1748.8	1431.9	1789.6	1379.3	410.3	98%	104%	2%	6%	5%	7%	77%	23%
1997	1620.8	1378.3	1952	1524.8	427.2	83%	90%	4%-	9%	11%	4%	78%	22%
1998	1732.1	1474.5	2087.7	1644.6	443.1	83%	90%	7%	7%	8%	4%	79%	21%
1999	1815.9	1497.1	2039.5	1643.1	396.4	89%	91%	2%	2%-	0%	11%-	81%	19%
2000	1983.3	1592.1	2187.1	1851.3	335.8	91%	86%	6%	7%	13%	15%-	85%	15%
2001	2092	1658.6	2316.3	1912.5	403.8	90%	87%	4%	6%	3%	20%	83%	17%
2002	2136	1644.1	2396.2	1899.9	496.3	89%	87%	1%-	3%	1%-	23%	79%	21%
2003	2613	1675.6	2809.8	2163.7	646.1	93%	77%	2%	17%	14%	30%	77%	23%
2004	2958.5	2147.2	3180.5	2377.8	802.7	93%	90%	28%	13%	10%	24%	75%	25%
2005	3062.1	2561.8	3538.9	2908	630.9	87%	88%	19%	11%	22%	21%-	82%	18%
2006	3469	3164.4	3912.2	3118.1	794.1	89%	101%	24%	11%	7%	26%	80%	20%
2007	3971.5	3628.1	4586.5	3743.9	842.6	87%	97%	15%	17%	20%	6%	82%	18%
2008	5093.7	4375.4	5431.9	4473.4	958.5	94%	98%	21%	18%	19%	14%	82%	18%
2009	4521.2	4187.8	6030.5	4586	1444.5	75%	91%	4%-	11%	3%	51%	76%	24%
2010	4662.8	4261.1	5708	4746.6	961.4	82%	90%	2%	5%-	4%	33%-	83%	17%
2011	5413.9	4198.9	6801.8	5743.3	1058.5	80%	73%	1%-	19%	21%	10%	84%	16%

المصدر: البنك المركزي الأردني، قاعدة البيانات الإحصائية، والنسب من إعداد الباحث.

وأهم تلك المؤشرات نسب تغطية الإيرادات المحلية للنفقات، والتي تؤشر على مدى اعتماد الدولة على ذاتها في تمويل الإنفاق العام والتعامل مع الفجوة الداخلية (الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة في الموازنة العامة)، وبالنظر إلى الجدول، يلحظ تراجع قدرة الإيرادات العامة (محلية وخارجية) على تغطية النفقات العامة (جارية ورأسمالية)، وهذا يدلل على عدم قدرة المالية العامة على تغطية نفقاتها، واستمرار حاجتها إلى الاقتراض، لمواجهة متطلبات الإنفاق الرأسمالي وجزء من النفقات الجارية في السنوات الأخيرة، حيث انخفضت نسبة الإيرادات العامة إلى النفقات العامة من أقصى حد لها والبالغ ١٠٤% في العام ١٩٩٠ إلى ٨٠% للعام ٢٠١١ أي إنها تراجعت بنحو ٢٤%، ما يعني أننا وصلنا إلى الدرجة التي يتطلب بها الأمر تغطية ما يقارب ربع النفقات العامة للدولة، من خلال الاقتراض الداخلي والخارجي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم ١

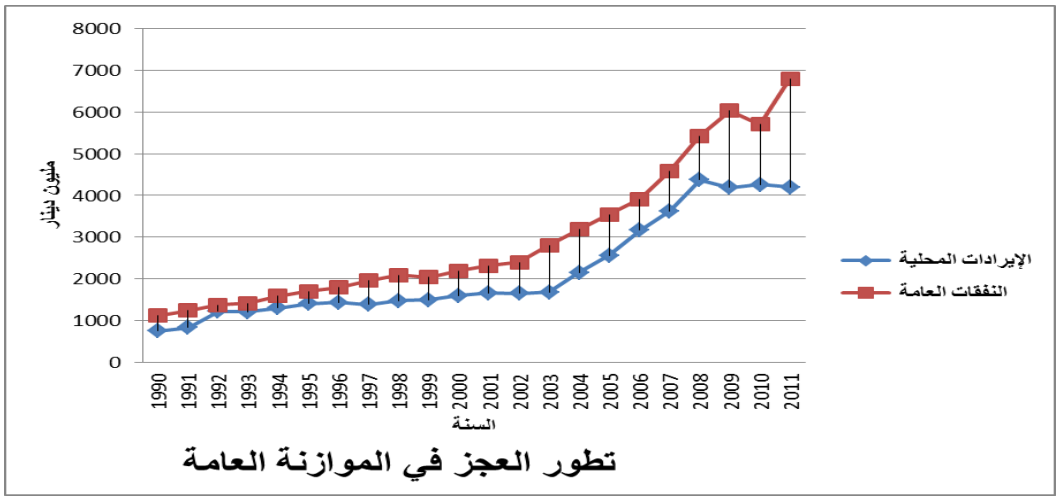

كما يعرض الشكل رقم (١) تطور عجز الموازنة العامة خلال فترة الدراسة، ويتضح الوضع الحرج للمالية العامة وخاصة في السنوات الأخيرة لدى استعراض نسبة تغطية الإيرادات المحلية من الضرائب والرسوم للنفقات الجارية للموازنة العامة؛ وقد تراجعت هذه النسبة من ٨٨% في العام ١٩٩٠ لتصل إلى ٧٣% في العام ٢٠١١، أي عدم قدرة الحكومة على تغطية نفقات العمل اليومي لإداراتها المختلفة بالقدر الكافي دون الحاجة إلى موارد خارجية من قروض ومساعدات.

هذا وقد شهدت الفترة (١٩٩٣- ١٩٩٦) تحسن في الإيرادات المحلية لتغطي كامل النفقات الجارية وجزء من النفقات الرأسمالية، وذلك خلال فترة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي بالتنسيق مع النقد، كما انعكس تحسن الإيرادات المحلية بتخفيض العجز كنسبة من الناتج المحلي إلى أقل من ٣%، لتحسن تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة، وتغطية كامل النفقات الجارية من الإيرادات المحلية والتي وصلت بالمتوسط إلى ما يقرب من ١٠٧%، إلا أن الأرقام تشير إلى تراجع خطير في نسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية، حيث لم تغطي الإيرادات المحلية سوى ٧٣% من النفقات الجارية في العام ٢٠١١؛ أي أن ٢٧% من نفقات العمل اليومي للحكومة المركزية وإداراتها جرى تمويله من مصادر خارجية سواء قروض أو مساعدات، كما أن الإيرادات المحلية غطت حوالي من إجمالي النفقات (جارية ورأسمالية) في الموازنة العامة، أي أن ٣٨% من إجمالي النفقات في الموازنة العامة لذلك العام جرى تمويلها من مصادر خارجية (قروض ومساعدات)، وهذا أحد الرئيسة لتزايد المديونية العامة حيث تجاوزت نسبة ٧٧% من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا المستوى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من المديونية يؤشر على عدم التزام الحكومة بقانون إدارة الدين العام والذي يفرض عدم تجاوز العام نسبة ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي (قانون إدارة الدين العام رقم لسنة ٢٠٠١ وتعديلاته)، ويعكس الشكل رقم (٢) مقدار تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية للموازنة العامة خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١١.

الشكل رقم ٢

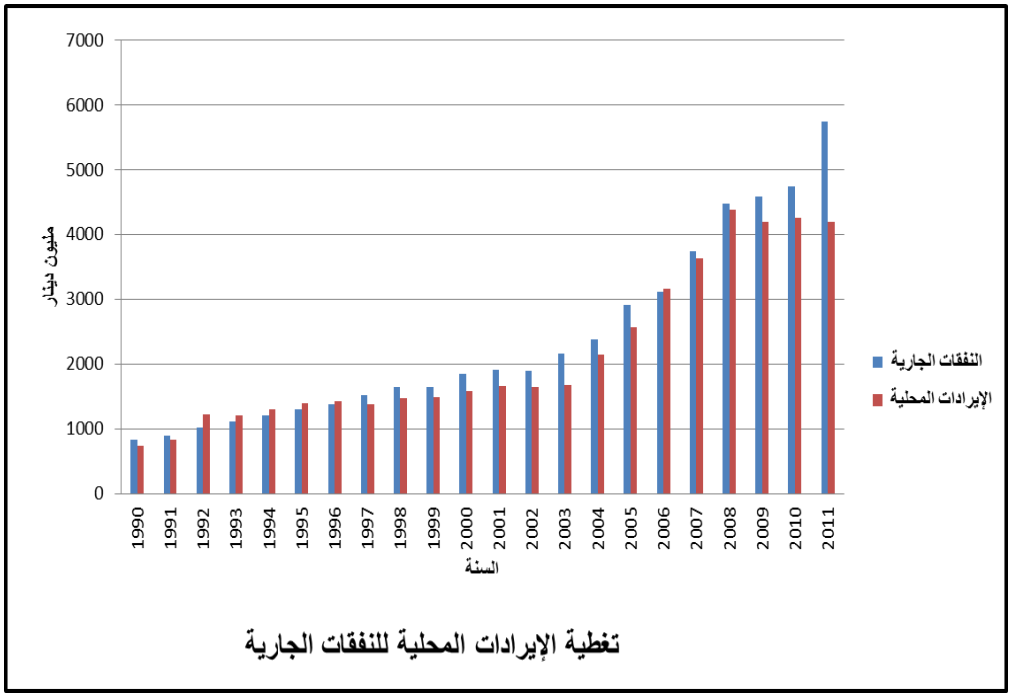

وأيضًا يشير الجدول رقم (٣) إلى أن النفقات الجارية في الموازنة العامة ارتفعت بنسبة ٢١% في العام ٢٠١١ مقابل انخفاض الإيرادات المحلية بنسبة ١%، حيث استمرت النفقات الجارية بالتزايد خلال السنوات الأخيرة وعلى حساب النفقات الرأسمالية والتي لا تزيد عن ١٦% من إجمالي النفقات العامة في الموازنة، وذلك نتيجة الزيادة الكبيرة في منافع العاملين وحزمة الأمان الاجتماعي وزيادة قيمة الدعم الحكومي للسلع التموينية الأساسية وتضخم النفقات العسكرية والتي بلغت (١.٧٦٨) مليار دينار تشكل حوالي ٢٦% من إجمالي النفقات العامة في موازنة العام ٢٠١١، الأمر الذي زاد من عجز الموازنة حيث تم تمويله من المنح والمساعدات والقروض، والتي شكلت ١٩% من إجمالي إيرادات الموازنة العامة وما نسبته ٦% من الناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠١١، كما أدت إلى زيادة المديونية العامة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم ٤

تطور عجز الموازنة العامة خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١١

السنة	النفقات العامة (مليون دينار)	الإيرادات المحلية (مليون دينار)	عجز الموازنة العامة قبل المساعدات الخارجية (مليون دينار)	المساعدات الخارجية (مليون دينار)	عجز الموازنة العامة بعد المساعدات الخارجية (مليون دينار)	العجز قبل المساعدات الخارجية\النفقات العامة	العجز بعد المساعدات الخارجية\النفقات العامة	معدل التغير في العجز قبل المساعدات الخارجية
١٩٩٠	١١٢٠.١	٧٤٤	-٣٧٦.١	١٦٤.٣	-٢١١.٨	٣٤٪	١٩٪	–
١٩٩١	١٢٣٤.٣	٨٢٨.٨	-٤٠٥.٥	٢٢٥.٢	-١٨٠.٣	٣٣٪	١٥٪	٨٪
١٩٩٢	١٣٧٢.٥	١٢٢١.٢	-١٥١.٣	١٣٧.٤	-١٣.٩	١١٪	١٪	-٦٣٪
١٩٩٣	١٤١١.٦	١٢٠٨.٦	-٢٠٣.٠	١٩٧.٧	-٥.٣	١٤٪	٠٪	٣٤٪
١٩٩٤	١٥٨٧.٨	١٢٩٦.١	-٢٩١.٧	٢٤١.٢	-٥٠.٥	١٨٪	٣٪	٤٤٪
١٩٩٥	١٦٩٣.٩	١٤٠٤.٣	-٢٨٩.٦	٢١٥.٧	-٧٣.٩	١٧٪	٤٪	-١٪
١٩٩٦	١٧٨٩.٦	١٤٣١.٩	-٣٥٧.٧	٣١٦.٩	-٤٠.٨	٢٠٪	٢٪	٢٤٪
١٩٩٧	١٩٥٢	١٣٧٨.٣	-٥٧٣.٧	٢٤٢.٥	-٣٣١.٢	٢٩٪	١٧٪	٦٠٪
١٩٩٨	٢٠٨٧.٧	١٤٧٤.٥	-٦١٣.٢	٢٥٧.٦	-٣٥٥.٦	٢٩٪	١٧٪	٧٪
١٩٩٩	٢٠٣٩.٥	١٤٩٧.١	-٥٤٢.٤	٣١٨.٨	-٢٢٣.٦	٢٧٪	١١٪	-١٢٪
٢٠٠٠	٢١٨٧.١	١٥٩٢.١	-٥٩٥.٠	٣٩١.٢	-٢٠٣.٨	٢٧٪	٩٪	١٠٪
٢٠٠١	٢٣١٦.٣	١٦٥٨.٦	-٦٥٧.٧	٤٣٣.٤	-٢٢٤.٣	٢٨٪	١٠٪	١١٪
٢٠٠٢	٢٣٩٦.٢	١٦٤٤.١	-٧٥٢.١	٤٩١.٩	-٢٦٠.٢	٣١٪	١١٪	١٤٪
٢٠٠٣	٢٨٠٩.٨	١٦٧٥.٦	-١١٣٤.٢	٩٣٧.٤	-١٩٦.٨	٤٠٪	٧٪	٥١٪
٢٠٠٤	٣١٨٠.٥	٢١٤٧.٢	-١٠٣٣.٣	٨١١.٣	-٢٢٢.٠	٣٢٪	٧٪	-٩٪
٢٠٠٥	٣٥٣٨.٩	٢٥٦١.٨	-٩٧٧.١	٥٠٠.٣	-٤٧٦.٨	٢٨٪	١٣٪	-٥٪
٢٠٠٦	٣٩١٢.٢	٣١٦٤.٤	-٧٤٧.٨	٣٠٤.٦	-٤٤٣.٢	١٩٪	١١٪	-٢٣٪
٢٠٠٧	٤٥٨٦.٥	٣٦٢٨.١	-٩٥٨.٤	٣٤٣.٤	-٦١٥.٠	٢١٪	١٣٪	٢٨٪
٢٠٠٨	٥٤٣١.٩	٤٣٧٥.٤	-١٠٥٦.٥	٧١٨.٣	-٣٣٨.٢	١٩٪	٦٪	١٠٪
٢٠٠٩	٦٠٣٠.٥	٤١٨٧.٨	-١٨٤٢.٧	٣٣٣.٤	-١٥٠٩.٣	٣١٪	٢٥٪	٧٤٪
٢٠١٠	٥٧٠٨	٤٢٦١.١	-١٤٤٦.٩	٤٠١.٧	-١٠٤٥.٢	٢٥٪	١٨٪	-٢١٪
٢٠١١	٦٨٠١.٨	٤١٩٨.٩	-٢٦٠٢.٩	١٢١٥.٠	-١٣٨٧.٩	٣٨٪	٢٠٪	٨٠٪

المصدر: البنك المركزي الأردني، قاعدة البيانات الإحصائية، والنسب من إعداد الباحث.

وتشير البيانات أن الإيرادات العامة حققت متوسط نمو سنوي نسبته ١٧% خلال الفتـــــرة ١٩٩٠-٢٠١١، كما أن المتوسط السنوي للنمو في الإيرادات المحلية العامة بلغ ٢٢%، في حين أن النفقات العامة ارتفعت بمتوسط سنوي قدره ٢٤%، وكذا النفقات الجارية والتي زادت بمتوسط سنوي بلغ ٢٧% خلال تلك الفترة.

ويوضح الجدول رقم (٤) تطور عجز الموازنة العامة خلال الفترة ١٩٩١- ٢٠١١ كما هو قبل المساعدات وبعدها، وقد مثل العجز قبل المساعدات الخارجية نسبة ٣١% و٢٥% و٣٨% من إجمالي النفقات في الموازنة العامة خلال السنوات ٢٠٠٩ و٢٠١٠ و٢٠١١على التوالي، وبعد إضافة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المساعدات فإنه مثل ما نسبته ٢٥% و١٨% و٢١% من إجمالي النفقات في الموازنة العامة لتلك السنوات وعلى التوالي، وكما يلاحظ أن العجز قد تراجع عما كان عليه في العام ١٩٩٠والبالغ ٣٤% من إجمالي النفقات العامة ليصل إلى متوسط سنوي قدره ١٥% في الفترة ١٩٩٢– ١٩٩٦ والتي خلالها الحكومة برنامج التصحيح الاقتصادي الأول، وقيدت النفقات العامة بشكل كبير، وكقيمة مطلقة ارتفع عجز الموازنة العامة قبل المساعدات من (٣٧٦.١) مليون دينار عام ١٩٩٠ إلى (٢٦٠٢.٢) مليون دينار عام ٢٠١١، أي أن عجز الموازنة قد ارتفع بمتوسط سنوي قدره ٢٨% خلال الفترة ١٩٩٠– ٢٠١١ وهو أعلى بكثير من المتوسط السنوي للنمو في الناتج المحلي الإجمالي الاقتصادي خلال تلك الفترة.

وهذا عصف بأي نتائج ايجابية للسياسات الاقتصادية وبرامج التصحيـــح الاقتصادي التي التزمت بها الحكومة. وقد بات الاعتماد على المساعدات الخارجية أمراً مستقراً في هيكل الموازنة العامة، بالرغم من عدم إمكانية التعويل على استمراره على نحو مستدام وهو ما لوحظ في العام ٢٠١٢، إذ لم يصل من المساعدات المقدرة في موازنة العامة سوى (٢٦) مليون دينار من أصل (٨٧٠) مليون دينار تم رصدها والاعتماد عليها في تخطيط النفقات لذلك العام، وإذا ما أخذ في الاعتبار عجز موازنة الوحدات الحكومية التي بدأت في تسجيل عجز مستمر في موازنتها منذ العام ٢٠١٠ وصل عجزها المالي نحو (٥١٣) مليون دينار ليرتفع إلى نحو (٩٤٧) مليون دينار في العام الذي يليه، وهو يكاد يوازي العجز في موازنة الحكومة المركزية ٢٠١١ (نشرة وزارة المالية، آذار، ٢٠١٣)، وعليه فقد بات العجز يتوزع بين موازنة الحكومة المركزية وموازنة الوحدات المستقلة، ما جعل من عجز موازنة هذه الوحدات عجز موازي يتوجب العناية به على قدم وساق مع العناية بعجز موازنة الحكومة المركزية، بل إن فاتورة الطاقة للعام الحالي تشير إلى أن عجز المؤسسات المستقلة سيتجاوز العجز المالي للحكومة الأردنية، بسبب الديون المتراكمة على شركة الكهرباء، جراء دعم أسعار الكهرباء بنسبة كبيرة تجاوزت ٥٠% ، وهذا العجز يؤكد الحاجة لإصلاح النظام للمالية العامة للحكومة المركزية، معالجة التشوهات التي نتجت عن آلية عمل ودور المؤسسات المستقلة، التي باتت تستهلك معظم النفقات العامة للدولة مخلفة عجزًا مالياً يفوق العجز المالي للحكومة المركزية. حيث يظهر أن عجز الموازنة العامة هو السبب الرئيس وراء ارتفاع المديونية الخارجية والداخلية للأردن ونخلص مما سبق إلى ضرورة تخفيض عجز الموازنة بتقييد النفقات الجارية في الموازنة العامة وتخصيص أموال كافية للنفقات الرأسمالية وفقًا للأولويات الوطنية وبما يعظم المنفعة للاقتصاد الوطني،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأن على الحكومة في ظل وضع المالية العامة المحملة بديون خارجية وداخلية كبيرة، أن تخفض من مستوى رفاهية الجهاز الحكومي، حيث الإنفاق الكبير على المباني الفخمة والسيارات الفارهة، ومشتريات اللوازم والأثاث الفاخر، ونفقات السفر والمياومات غير المبررة، والكثير من الموارد أو المادية غير المستغلة.

المطلب الثالث: الفجوة الادخارية والفجوة الخارجية

إن عجز الادخار المحلي عن تلبية متطلبات الاستثمار ينتج عنه ما يعرف بالفجوة الادخارية، وعجز الصادرات عن تغطية الواردات وتوفير قدر كافي من العملات الأجنبية للوفاء بحاجة الاقتصاد منها يؤدي لظهور فجوة التجارة الخارجية، هذه الحال تؤدي إلى عدم قدرة الاقتصاد المحلي على الوصول إلى المستوى المطلوب من الاستثمار لتحقيق معدل النمو الاقتصادي المستهدف، ولذا يتم اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية من القروض والمساعدات لتعديل هذا الاختلال الحاصل في العلاقة بين مستوى الاستثمار المطلوب وموارد التمويل المحلية في ظل وجود الفجوتين، وهذه المسألة أدت إلى ظهور ما يسمى بفجوة الموارد وهي الفرق بين ما يتحقق من موارد فعلية وموارد يحتاج إليها الاقتصاد لتمويل متطلباته الاستثمارية والاستهلاكية (يونس، ٢٠١١)، وهذا يقود لعرض تطور كل من الفجوتين في الاقتصاد الأردني لبيان مدى اعتماد الاقتصاد الأردني على العالم الخارجي في تأمين احتياجاته التمويلية والسلعية (عبدالهادي، ٢٠١٣)، وكما يلي:

أ. الفجوة الادخارية:

يتوزع إجمالي الدخل القومي المتاح (Gross National Disposable Income, GNDI) ما بين الاستهلاك النهائي (C)، والادخار (S). وبالنظر إلى الاقتصاد الأردني فإن الاستهلاك النهائي يسيطر على تركيبة إجمالي الدخل القومي المتاح وهناك ضعف واضح في الأهمية النسبية للادخار، وتزايد مستمر للاستثمار، والذي يلعب دورًا حاسمًا في المسيرة التنموية لأي بلد، حيث تلجأ معظم الدول لتحفيز الاستثمار لغاية تحقيق النمو الاقتصادي، أو الخروج من حالات الركود الاقتصادي، كما يتيح الاستثمار توفير جزء من حاجات الاقتصاد من مختلف السلع الاستهلاكية والرأسمالية، وفي ظل عجز الادخار المحلي فقد جرى تمويل جزء كبير من الاستثمارات بمصادر تمويل خارجية من القروض والمساعدات، (عبدالهادي، مرجع سابق).

الجدول رقم ٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفجوة الادخارية في الاقتصاد الأردني خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٨								
السنة	إجمالي الدخل القومي المتاح (مليون دينار)	الاستهلاك الكلي (مليون دينار)	الادخار (مليون دينار)	التكوين الرأسمالي (مليون دينار)	الفجوة الادخارية (مليون دينار)	النمو في إجمالي الدخل القومي المتاح	النمو في الاستهلاك الكلي	النمو في الفجوة الادخارية
١٩٩٠	٢٧٦٠.٩	٢٧٣٢.٨	٢٨.١	٨٥٠.٣	-٨٢٢.٢	-	-	-
١٩٩١	٢٩٥٨.٠	٢٨٨٤.٥	٧٣.٥	٧٣٨.٥	-٦٦٥.٠	٧٪	٦٪	-١٩٪
١٩٩٢	٣٦١٠.٥	٣٥٥٦.٥	٥٤.٠	١٢٠٨.٨	-١١٥٤.٨	٢٢٪	٢٣٪	٧٤٪
١٩٩٣	٣٨٨٤.٣	٣٦٥١.١	٢٣٣.٢	١٤٢٢.٨	-١١٨٩.٦	٨٪	٣٪	٣٪
١٩٩٤	٤٣٥٨.٣	٣٩٢١.٣	٤٣٧.٠	١٤٥١.٢	-١٠١٤.٢	١٢٪	٧٪	-١٥٪
١٩٩٥	٤٧١٤.٦	٤١٥٧.٣	٥٥٧.٣	١٥٥٤.١	-٩٩٦.٨	٨٪	٦٪	-٢٪
١٩٩٦	٤٩١٢.٢	٤٦٥٥.٦	٢٥٦.٦	١٤٩٩.٣	-١٢٤٢.٧	٤٪	١٢٪	٢٥٪
١٩٩٧	٥١٣٧.٤	٤٩٥٩.٨	١٧٧.٦	١٣٢١.٨	-١١٤٤.٢	٥٪	٧٪	-٨٪
١٩٩٨	٥٦٠٩.٩	٥٤٧٨.٩	١٣١.٠	١٢٢٤.٠	-١٠٩٣.٠	٩٪	١٠٪	-٤٪
١٩٩٩	٥٧٧٨.٣	٥٥٦٤.٥	٢١٣.٨	١٢٤٦.٣	-١٠٣٢.٥	٣٪	٢٪	-٦٪
٢٠٠٠	٥٩٩٨.٧	٦٢٣٢.٩	-٢٣٤.٢	١٣٤١.٤	-١٥٧٥.٦	٤٪	١٢٪	٥٣٪
٢٠٠١	٦٣٦٣.٧	٦٦١٥.٨	-٢٥٢.١	١٣٤٠.٠	-١٥٩٢.١	٦٪	٦٪	١٪
٢٠٠٢	٦٧٩٤.٠	٦٧٣٢.٩	٦١.١	١٣٦٥.٣	-١٣٠٤.٢	٧٪	٢٪	-١٨٪
٢٠٠٣	٧٢٢٨.٧	٧٢٣٧.٦	-٨.٩	١٥٠٦.٥	-١٥١٥.٤	٦٪	٧٪	١٦٪
٢٠٠٤	٨٠٩٠.٧	٨٣٢٢.٠	-٢٣١.٣	٢٢١٥.٦	-٢٤٤٦.٩	١٢٪	١٥٪	٦١٪
٢٠٠٥	٨٩٢٥.٤	٩٥٨١.٦	-٦٥٦.٢	٣٠٤٧.٩	-٣٧٠٤.١	١٠٪	١٥٪	٥١٪
٢٠٠٦*	١١٠٩٢.٦	١١٦٩٦.٧	-٦٠٤.١	٣٠٢٥.٤	-٣٦٢٩.٥	٢٤٪	٢٢٪	-٢٪
٢٠٠٧*	١٢٥٩٥.٧	١٣٤٧٦.٠	-٨٨٠.٣	٣٦٧١.٩	-٤٥٥٢.٢	١٤٪	١٥٪	٢٥٪
٢٠٠٨*	١٦١٠٨.٠	١٦١٨٠.٩	-٧٢.٩	٤٧٦١.٩	-٤٨٣٤.٨	٢٨٪	٢٠٪	٦٪

المصدر: البنك المركزي الأردني، قاعدة البيانات الإحصائية، والنسب من إعداد الباحث، (*) بيانات أولية.

ويبين الجدول رقم (٥) خاصية النقص الحاد في المدخرات المحلية، والناتجة عن الزيادة الكبيرة في حجم الاستهلاك الكلي، حيث يبين الجدول نمو الاستهلاك الكلي بمعدل متوسط بلغ ٢٧% سنويًا للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٨، وهو نفس معدل النمو في إجمالي الدخل القومي المتاح خلال تلك الفترة. أي أننا في الأردن ننفق قدر ما نملك، ونستهلك كل ما ننتج، وهذا يعني أننا لم ندخر شيئًا أن ادخارنا ينخفض سنويًا بمعدل متوسط قدره ٢٠%، وهذا أننا بحاجة مستمرة ومتزايدة للاعتماد على مصادر التمويل الخارجية لتوفير احتياجاتنا المختلفة من السلع والخدمات، حيث أن التكوين الرأسمالي كان ينمو بمعدل متوسط بحوالي ٢٦%، مما ترك الفجوة الادخارية تنمو بمعدل متوسط بلغ ٢٧% سنويًا.

الشكل رقم ٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

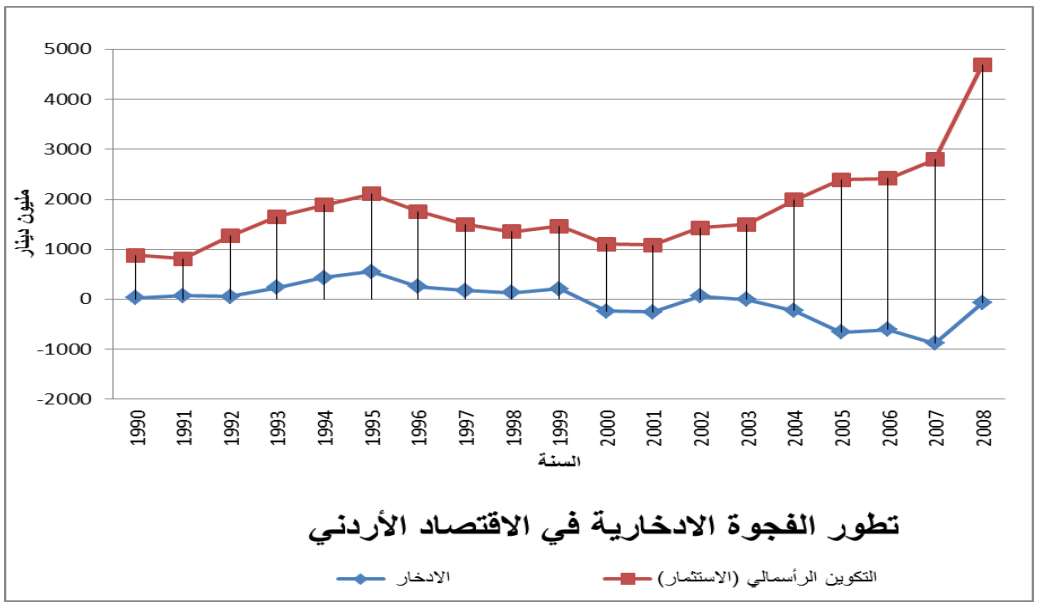

كما يوضح الجدول السابق رقم (٥) والشكل رقم (٣) حقيقة تذبذب الادخار خلال فترة ١٩٩٠-٢٠٠٨، حيث أخذ الادخار بالتزايد خلال الفترة ١٩٩٠- ١٩٩٥ وتحقيق فوائض إضافية من إجمالي الدخل القومي المتاح، وذلك نتيجة نمو إجمالي الدخل القومي المتاح بنسب تفوق نسب النمو في الاستهلاك الكلي خلال تلك الفترة، إلا أن الادخار تراجع خلال الفترة ١٩٩٦– ١٩٩٨ لأن الاستهلاك الكلي نما بمعدلات أكبر من معدلات النمو في إجمالي الدخل القومي المتاح، ثم ارتفع خلال العام ١٩٩٩ ليصل إلى (٢١٣.٣) مليون دينار، إلا إنه عاد من جديد للانخفاض خلال الفترة ٢٠٠٠–٢٠٠١ حيث أن معدلات نمو إجمالي الدخل القومي المتاح أقل من معدلات نمو الاستهلاك الكلي في تلك الفترة، وقد حقق الادخار ارتفاعًا خلال العام ٢٠٠٢ ثم عاد ليواصل انخفاض واستمر الاقتصاد دون أن يحقق أي ادخار خلال الفترة ٢٠٠٣– ٢٠٠٨ حيث تجاوز حجم الاستهلاك الكلي إجمالي الدخل القومي المتاح خلال تلك الفترة.

إن ما سبق يعود إلى تنامي تقليد الأنماط الاستهلاكية من الخارج وخاصة الدول الغربية، وانتشار هذا التقليد بين شرائح المجتمع نفسه في التوسع بالاستهلاك لغاية توفير وسائل الرفاهية وشراء السلع الكمالية، بالإضافة إلى تأثير ارتفاع فاتورة الطاقة خلال السنوات الماضية نتيجة فقدان مصدر النفط الرخيص باحتلال العراق في العام ٢٠٠٣، وارتفاع أسعار النفط التي واصلت الارتفاع لتبلغ الذروة في العام ٢٠٠٧ ووصلت إلى حوالي (١٥٠) دولار أمريكي للبرميل، وقد سبق الإشارة إلى تأثيراتها السلبية على الاقتصاد الأردني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والحال هذه فإن فجوة الموارد المحلية والحاجة إلى تمويل الاستثمار من مصادر خارجية أضاف تحديًا جديدًا أمام الاقتصاد الأردني، بالإضافة إلى متطلبات تغطية العجز في الموازنة العامة من هذه المصادر الخارجية أيضًا.

ب. الفجوة الخارجية (فجوة العملات الأجنبية) وعجز الميزان التجاري:

لقد كان الأردن دائمًا سوقًا اقتصاديًا مفتوحًا وسعى باستمرار إلى تسهيل التجارة مع بلدان المنطقة وخارجها، ويحتل قطاع التجارة الخارجية أهمية خاصة في النشاط الاقتصادي، حيث تشكل التجارة الخارجية ما نسبته ٩٢% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١١، وقد انعكس هذا المستوى من الانفتاح سلبيًا على الميزان التجاري، والذي يعاني من حالة عجز مزمنة نتيجة لتدني حجم الصادرات بالنظر لضعف قاعدة الإنتاج والقدرات التصديرية للأردن في مقابل ارتفاع حجم الواردات المدفوع بارتفاع المتطلبات الاستيرادية للمستهلكين والمنتجين على حد سواء، وهذا العجز المزمن في الميزان التجاري يُعتبر من المشاكل الرئيسة التي يواجها الاقتصاد الأردني، والمتتبع للبيانات الاقتصادية في الأردن يلحظ التأثير السلبي لهذا العجز، والذي أدى إلى توسع الفجوة الخارجية وتزايد المديونية العامة و تراجع الاحتياطيات من العملات الأجنبية.

الفوسفات والبوتاس والمواد الكيماوية (بما في ذلك الأدوية) والبضائع المصنعة والخضراوات هي أهم الصادرات الأردنية، وتمثل الفوسفات والبوتاس حوالي ٢٤% من إجمالي قيمة هذه الصادرات، وتليها المواد الكيماوية وحصتها حوالي ٢٣%، وقد ازداد تنوع الصادرات في السنوات الأخيرة الماضية حيث أخذ الأردن يركز تدريجيا على تصدير المنتجات المصنعة والسلع الاستهلاكية ذات القيمة المضافة العالية بدلًا عن الاعتماد على تصدير المواد الخام التقليدية.

الجدول رقم ٦

الفجوة الخارجية في الاقتصاد الأردني خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١١						
السنة	الصادرات من السلع والخدمات (مليون دينار)*	المستوردات من السلع والخدمات (مليون دينار)*	الفجوة الخارجية (مليون دينار)	نمو الصادرات من السلع والخدمات (مليون دينار)	نمو المستوردات من السلع والخدمات (مليون دينار)	التغير في الفجوة الخارجية
١٩٩٠	٦١٢.٣	١٧٢٥.٨	-١١١٣.٦	-	-	-
١٩٩١	٥٩٨.٦	١٧١٠.٥	-١١١١.٨	-٢٪	-١٪	٠٪
١٩٩٢	٦٣٣.٨	٢٢١٤.٠	-١٥٨٠.٢	٦٪	٢٩٪	٤٢٪
١٩٩٣	٦٩١.٣	٢٤٥٣.٦	-١٧٦٢.٣	٩٪	١١٪	١٢٪

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٩٩٤	٧٩٣.٩	٢٣٦٢.٦	-١٥٦٨.٧	١٥٪	-٤٪	-١١٪
١٩٩٥	١٠٠٤.٥	٢٥٩٠.٣	-١٥٨٥.٧	٢٧٪	١٠٪	١٪
١٩٩٦	١٠٣٩.٨	٣٠٤٣.٦	-٢٠٠٣.٨	٤٪	١٨٪	٢٦٪
١٩٩٧	١٠٦٧.٢	٢٩٠٨.١	-١٨٤٠.٩	٣٪	-٤٪	-٨٪
١٩٩٨	١٠٤٦.٤	٢٧١٤.٤	-١٦٦٨.٠	-٢٪	-٧٪	-٩٪
١٩٩٩	١٠٥١.٤	٢٦٣٥.٢	-١٥٨٣.٩	٠٪	-٣٪	-٥٪
٢٠٠٠	١٠٨٠.٨	٣٢٥٩.٤	-٢١٧٨.٦	٣٪	٢٤٪	٣٨٪
٢٠٠١	١٣٥٢.٤	٣٤٥٣.٧	-٢١٠١.٤	٢٥٪	٦٪	-٤٪
٢٠٠٢	١٥٥٦.٧	٣٥٩٩.٢	-٢٠٤٢.٤	١٥٪	٤٪	-٣٪
٢٠٠٣	١٦٧٥.١	٤٠٧٢.٠	-٢٣٩٦.٩	٨٪	١٣٪	١٧٪
٢٠٠٤	٢٣٠٦.٦	٥٧٩٩.٢	-٣٤٩٢.٦	٣٨٪	٤٢٪	٤٦٪
٢٠٠٥	٢٥٧٠.٢	٧٤٤٢.٩	-٤٨٧٢.٦	١١٪	٢٨٪	٤٠٪
٢٠٠٦	٢٩٢٩.٣	٨١٨٧.٧	-٥٢٥٨.٤	١٤٪	١٠٪	٨٪
٢٠٠٧	٣١٨٣.٧	٩٧٢٢.٢	-٦٥٣٨.٥	٩٪	١٩٪	٢٤٪
٢٠٠٨	٤٤٣١.١	١٢٠٦٠.٩	-٧٦٢٩.٨	٣٩٪	٢٤٪	١٧٪
٢٠٠٩	٣٥٧٩.٢	١٠١٠٧.٧	-٦٥٢٨.٥	-١٩٪	-١٦٪	-١٤٪
٢٠١٠	٤٢١٦.٩	١١٠٥٠.١	-٦٨٣٣.٢	١٨٪	٩٪	٥٪
٢٠١١	٤٨٠٥.٩	١٣٤٤٠.٢	-٨٦٣٤.٣	١٤٪	٢٢٪	٢٦٪
٢٠٠٠-١٩٩٠	------	------	-------	٧٧٪	٨٩٪	٩٦٪
٢٠١١-٢٠٠١	------	------	-------	٢٥٥٪	٢٨٩٪	٣١١٪

- * المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٢، العدد ٦٣.
- النسب من إعداد الباحث.

وقد انعكست خصائص الاقتصاد الأردني على تجارته الخارجية، فقد برز التركز الجغرافي للتجارة الخارجية للأردن، فمازالت الصادرات إلى البلدان العربية تشكل النسبة الأكبر من الصادرات الأردنية وتمثل حوالي ٥٠% من إجمالي الصادرات عام ٢٠١١، وذلك رغم سعي الأردن نحو أسواق غير تقليدية لصادراته خارج المنطقة، وتعتبر الولايات المتحدة حاليًا أحد الأسواق الرئيسة للصادرات الأردنية وخاصة من منتجات المناطق الصناعية المؤهلة (دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠١٣)، وهناك حاجة لتقييم تجربة المناطق الصناعية المؤهلة وبيان الجدوى الاقتصادية لها والقيمة التي تضيفها للاقتصاد الأردني بالنظر إلى اختلاف وجهات النظر بخصوصها (جريدة الرأي، ٢٠٠٥).

ومن الجدول رقم (٦) يلاحظ ارتفاع قيمة الصادرات بنسبة ٩٠% خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠٠٠) وبنسبة ٢٥٥% خلال الفترة ٢٠٠١- ٢٠١١ مدفوعة بارتفاع أسعار الفوسفات والبوتاس عالميًا، وصادرات المدن الصناعية المؤهلة إلى الولايات المتحدة، ويلاحظ أنها انخفضت بنسبة ١٩% في العام ٢٠٠٩ على أثر الأزمة المالية العالمية، ثم عادت إلى الارتفاع خلال العامين ٢٠١٠ و٢٠١١ وبنسبة ١٨% و ١٤% على التوالي، وقد تبين أنها زادت تراكميًا خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠١١ بنسبة ٨٦٥% وبمتوسط قدره ٣٢% سنويا.

ثلاثة عشر مليار واربعمائة واربعون مليون دينار هي قيمة إجمالي واردات الأردن في العام ٢٠١١ (دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠١٣)، وقد كانت الدول العربية المصدر الأول لها وحصتها ٣٦% من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إجمالي الواردات، والنفط هو أهم الواردات من الدول العربية حيث يستورد الأردن معظم احتياجاته من الطاقة، وقد بلغت قيمة الواردات من النفط ومشتقاته (٣٩٢١) مليون دينار شكلت ٢٩% من واردات ذلك العام. كما أن دول الاتحاد الأوروبي سوق استيراد رئيسي للأردن، فقد بلغ إجمالي قيمة الواردات من دول الاتحاد الأوروبي حوالي (٢٧٤٣) مليون دينار شكلت حوالي ٢٠% من إجمالي الواردات، وبالإضافة للنفط ومشتقاته، والآلات ومعدات النقل، فإن المواد الغذائية والحيوانات، والمواد الكيماوية هي الأصناف الرئيسية التي يستوردها الأردن، إذ أنها تشكل على التوالي حوالي ١٨%، ١٥%، ١١% من إجمالي قيمة الواردات.

وكانت قيمة الواردات قد ارتفعت بنسبة ٨٩% خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٠ وبنسبة ٢٨٩% خلال الفترة ٢٠٠١- ٢٠١١ مدفوعة بارتفاع أسعار النفط، ويلاحظ أنها انخفضت بنسبة ١٦% في العام ٢٠٠٩ على أثر الأزمة المالية العالمية، ثم عادت لنسق الارتفاع خلال العامين ٢٠١٠ و ٢٠١١ وبنسبة ٩% و ٢٢% على التوالي، وقد تبين أنها زادت تراكميًا خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠١١ بنسبة ٦٧٩% وبمتوسط كبير قدره ٣٢% سنويا.

وتتضح ضخامة حجم الواردات بمقارنتها بالناتج المحلي الإجمالي، حيث تبين البيانات أن حجم الواردات بالمتوسط خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١١ تجاوز ٧٠% من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يؤشر على مدى تأثيرها في واقع الاقتصاد الأردني والذي انعكس عجزًا في الميزان التجاري بمتوسط حوالي ٣٠ % من الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة، وذلك وبالرغم مما حققته الصادرات الأردنية من زيادة نسبية ملحوظة في العقد الأخير، إلا أن حجم الزيادة في الواردات كقيمة مطلقة احتوت تلك الزيادة وفاقتها بشكل كبير، مما أبقى على عجز الميزان التجاري صفة ملازمة للاقتصاد الأردني مشكلا بذلك خللا رئيسا في بنيته.

ونظراً لضخامة العجز التجاري وأهميته، فقد أولته السياسات الاقتصادية للحكومات المتعاقبة اهتماماً بالغاً، وكان تخفيض هذا العجز أحد أهداف برامج التصحيح الاقتصادي خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٤.

ويوضح الشكل رقم (٤) التالي اتجاه مستمر لتوسع الفجوة الخارجية والعجز المزمن في الميزان الأردني خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠١١، وذلك بالرغم من تذبذبها في بعض السنوات، مما أدى إلى زيادة الضغط على احتياطيات المملكة من العملات الأجنبية ، وتزايد حجم المديونية الخارجية من جهة وبالتالي التأثير السلبي الواضح على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والحقيقة أن العجز التجاري وملازم لميزان التجارة منذ عام ١٩٦٨ كما توضحه البيانات الرسمية المنشورة للإحصاءات السنوية للتجارة الخارجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم ٤

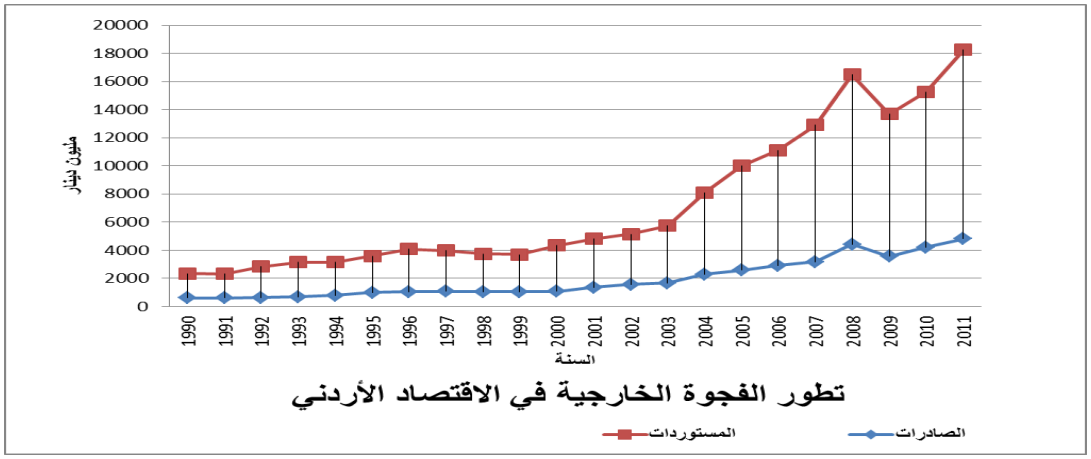

وعادة ما تلجأ الدول التي تعاني من عجز في الميزان التجاري إلى تخفيض سعر الصرف لعملاتها بهدف زيادة حجم الصادرات وتخفيض الواردات، وبالتالي العجز في الميزان التجاري، ويتوقع أن يكون التأثير أكثر فعالية عندما تكون مرونة الطلب على الصادرات عالية، إلا أن الأردن لم يستفد من تخفيض سعر صرف الدينار الذي حصل على إثر الأزمة الاقتصادية في العام ١٩٨٨، وذلك لأن الصادرات من الفوسفات والبوتاس والمواد الكيماوية والأدوية وغيرها، والتي تشكل الجزء الأكبر من صادرات المملكة مسعرة بمعظمها بالدولار الأمريكي وبالتالي لن يساعد تخفيض سعر صرف الدينار مقابل الدولار على زيادة القدرة التنافسية لهذه الصادرات في الأسواق العالمية، كما أشار طلافحة (طلافحه،١٩٨٩) إلى أن الصادرات الأردنية تتأثر إيجابياً بسعر الصرف للدينار ولكن بمستوى ضعيف لأن مرونة الطلب على الصادرات بالنسبة لسعر الصرف للدينار قليلة جداً وتقدر بـــ (٠,٤) تقريباً، ولذا فإن تخفيض الدينار الأردني لن يؤدي إلى زيادة الصادرات بالمستوى المأمول، وأن تخفيض قيمة الدينار كسياسة لتشجيع الصادرات لن تكون سياسة فعالة، وعليه ينصح بالمحافظة على الدينار الأردني مستقراً، كما خلصت الدراسة إلى أن العجز في الميزان التجاري الأردني يحتاج إلى وقت طويل لتخفيضه بشكل كبير والتخلص منه أخيراً، حيث اقترحت الدراسة ضرورة التأثير على الصادرات بشكل مستقل عن الواردات. وقد اعتمد الاقتصاد الأردني على القروض والمساعدات الخارجية، وحوالات الأردنيين العاملين في الخارج لتغطية العجز في ميزان المدفوعات والحاصل نتيجة العجز في الميزان التجاري في السنوات السابقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الرابع: المديونية

المديونية الخارجية من أهم المشاكل التي يواجها الأردن، نظرا لآثارها الخطيرة على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد تطلبت خطط التنمية التي نفذها الأردن خلال العقود الماضية توفير التمويل اللازم لتحقيق أهدافها والنهوض بقطاعات الاقتصاد المختلفة، وفي ضوء عدم كفاية المدخرات المحلية وعوائد الصادرات لتمويل الاستثمارات المطلوبة، فقد لجأت الحكومة إلى توفير التمويل اللازم لذلك بالاقتراض من الخارج والداخل والسعي للحصول على المساعدات الخارجية لتغطية القصور في الموارد والإمكانات المالية المحلية، ونتيجة استمرار الحاجة للاقتراض طوال العقود الماضية، فقد وصل الدين العام إلى مستويات مرتفعة جدا (عبدالهادي، مرجع سابق).

كما عانى الأردن من اختلالات وتشوهات هيكلية في الاقتصاد ناتجة عن شح الموارد الطبيعية والمالية المحلية، وصغر حجم السوق، وعدم الاستقرار السياسي في المحيط الإقليمي، الأمر الذي أدى ضعف القدرة الإنتاجية للصناعات الوطنية، وبالتالي انخفاض حجم الصادرات الأردنية، والحاجة إلى استيراد معظم السلع الاستهلاكية والرأسمالية من الخارج لتلبية الطلب المحلي المتزايد عليها، بالإضافة إلى تحويل جزء كبير من الإنفاق العام لتغطية النفقات العسكرية الكبيرة، مما أدى إلى وجود عجز مزمن في الميزان التجاري، ألزم الحكومة وواضعي السياسات الاقتصادية والمالية بالاعتماد على مصادر التمويل الخارجية من القروض والمنح والمساعدات (عبدالهادي، مرجع سابق).

إن الاقتراض بذاته ليس المشكلة، فهو سلوك إنساني أقرته الشرائع السماوية حيث أن آية الدين هي الأطول في القرآن الكريم، كما أن التنمية هي هدف دعت إليه تلك الشرائع فقد استخلف الله الإنسان الأرض لعمارتها، ولكن المشكلة في شروط الاقتراض وخاصة الفوائد واستخدام الجزء الأكبر من القروض لتمويل الإنفاق الاستهلاكي وهذا تصرف غير رشيد ولا يعظم المنفعة منها (يونس، وحيث أن الأردن يستورد معظم السلع من الخارج لتلبية الطلب المحلي عليها، وبالتالي يعود جزء من الأموال المقترضة إلى الخارج مقابل الواردات من السلع الاستهلاكية، كما قد تستدعي خدمة تلك الديون من تسديد للأقساط والفوائد اقتراضًا جديدًا، ويستمر الدوران في الحلقة المفرغة ويتراكم الدين ما استمر الدوران فيها، والأصل أن يرتبط الاقتراض بتمويل المشاريع الرأسمالية والسلع اللازمة لها لزيادة الإنتاج وتحقيق مستوى من النمو الاقتصادي يمكّن من تحقيق عوائد مالية كافية لخدمة القروض وتوفير فوائض مالية يخفف من على المالية العامة على الاقتراض كمصدر لتمويل خططها الاقتصادية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتنموية؛ أي أن المشكلة في أثر خدمة الدين العام من تسديد للأقساط ودفع للفوائد على الموازنة العامة للدولة، فخدمة الدين قد تمنع الحكومة من ممارسة دورها التنموي، وبذلك تخصص موارد كبيرة لخدمة الدين على حساب نفقات أخرى ضرورية للتنمية وخاصة الرأسمالية، وقد يصل حجم خدمة العام إلى مستوى تضطرّ معه الحكومة إلى الاقتراض من جديد للوفاء بمتطلبات خدمة القروض الأمر الذي يصعب من الخروج من أزمة الدين العام (الباشا، مرجع سابق).

إن العجز في الموازنة بسبب خدمة الدين العام المتراكم، يؤثّر سلباً على الاقتصاد الوطني بالنظر إلى أن الحكومة غالبًا ما تلجأ لرفع نسب الضرائب ووقف الدعم للمواد الأساسية ورفع أسعار الخدمات الحكومية لتدبير الأموال المطلوبة لخدمة الدين، وذلك لا شك يؤثر على الاقتصاد وعلى مستوى معيشة المواطنين، ولكن رغم ذلك، فإن لجوء الحكومة في عدد من الحالات إلى اعتماد الموازنة العامة بعجز أمراً مفيداً على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، وأن تمويل هذا العجز بالاقتراض من الخارج يستقطب أموالاً وعملات أجنبية من الخارج تحتاج إليها الدورة الاقتصادية المحلية في سعيها لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية (عثمان، ٢٠٠٣).

بالإضافة إلى ما سبق ذكره من خصائص يتسم بها الاقتصاد الأردني والتي كان لها بالغ الأثر في تشكيل بنية الاقتصاد وظهور الاختلالات فيه، فأن السياسات الاقتصادية والضريبية التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة كان لها دور كبير في عجز الموازنة العامة والعجز في الميزان التجاري، وبالتالي تراكم الدين العام حتى وصل إلى مستويات خطيرة، ففي العقدين الأخيرين اتبعت الحكومة سياسات اقتصادية ليبيرالية، فقد خفضت ضريبة الدخل ، وقدمت إعفاءات كبيرة من الضرائب والرسوم للاستثمار بدعوى تشجيع أصحاب الرساميل على توظيف أموالهم واستثمارها في الأردن، وباعت عدد من المؤسسات والشركات الكبرى التي تحقق عوائد للخزينة العامة، وتوسعت في الإنفاق الاستهلاكي على مشاريع خدمية ومرافق ترفيهية وتجهيزات مكتبية وسيارات، علاوة على تقصير الإدارة العامة في تحصيل الإيرادات العامة من الضرائب والرسوم، وشبهة الفساد التي طالت العديد من الإدارات العامة، وقد كان من الممكن تحقيق انجازات اقتصادية ومالية وخاصة على صعيد العجز في الموازنة العامة لو كانت الرقابة أفضل والسياسة المالية أكثر صرامة (التقرير الاقتصادي والاجتماعي؛ مرجع سابق).

إن من المفيد الحصول على القروض والمساعدات الخارجية لتمويل العجز وربط ذلك بتنفيذ رأسمالية تحقق عوائد للاقتصاد، لكن التمويل المحلي عبر أدوات السياسة النقدية وأذونات الخزينة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في حجم الطلب الكلي، ويؤثر على الكتلة النقدية (عرض النقد) المتاح، كما يدفع البنوك لتقليل القروض الاستهلاكية الممنوحة للأفراد والشركات من القطاع الخاص، وتصريف النقد الفائض لديها بالتوسع إقراضها للحكومة، وهذا يقود إلى ما يسمى بأثر المزاحمة في الاقتصاد بين الحكومة وبين القطاع الخاص الذي يرغب باستخدام هذه الأموال سواء في الاستثمار أو الاستهلاك، ويرفع من كلفة اقتراض الأموال محليًا، مما يقلل من أثر الزيادة في الإنفاق الحكومي على نمو الناتج المحلي الإجمالي (التقرير الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق).

الجدول رقم ٧

تطور الدين العام خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠١١

السنة	الرصيد القائم للدين العام الخارجي (مليون دينار)	صافي الدين العام الداخلي (مليون دينار)	إجمالي الدين العام (مليون دينار)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دينار)	إجمالي الدين العام\الناتج المحلي الإجمالي	التغير في الرصيد القائم للدين العام الخارجي	التغير في صافي الدين العام الداخلي	التغير في إجمالي الدين العام
١٩٩٨	٥٣٣٣.٧	٨٥٢.٠	٦١٨٥.٧	٥٦٠٩.٩	١١٠٪	-	-	-
١٩٩٩	٥٥١٠.١	٩٠٨.٠	٦٤١٨.١	٥٧٧٨.٣	١١١٪	٣٪	٧٪	٤٪
٢٠٠٠	٥٠٤٣.٥	٩٤٤.٠	٥٩٨٧.٥	٥٩٩٨.٧	١٠٠٪	-٨٪	٤٪	-٧٪
٢٠٠١	٤٩٦٩.٨	١١٥٢.٠	٦١٢١.٨	٦٣٦٣.٧	٩٦٪	-١٪	٢٢٪	٢٪
٢٠٠٢	٥٣٥٠.٤	١٣٣٥.٠	٦٦٨٥.٤	٦٧٩٤.٠	٩٨٪	٨٪	١٦٪	٩٪
٢٠٠٣	٥٣٩١.٨	١٧٠٤.٠	٧٠٩٥.٨	٧٢٢٨.٧	٩٨٪	١٪	٢٨٪	٦٪
٢٠٠٤	٥٣٤٨.٨	١٨٣٤.٠	٧١٨٢.٨	٨٠٩٠.٧	٨٩٪	-١٪	٨٪	١٪
٢٠٠٥	٥٠٥٦.٧	٢٤٣٧.٠	٧٤٩٣.٧	٨٩٢٥.٤	٨٤٪	-٥٪	٣٣٪	٤٪
٢٠٠٦	٥١٨٦.٥	٢١٦٣.٠	٧٣٤٩.٥	١٠٦٧٥.٤	٦٩٪	٣٪	-١١٪	-٢٪
٢٠٠٧	٥٢٥٣.٣	٢٩٤٦.٠	٨١٩٩.٣	١٢١٣١.٤	٦٨٪	١٪	٣٦٪	١٢٪
٢٠٠٨	٣٦٤٠.٢	٤٩١١.٠	٨٥٥١.٢	١٥٥٩٣.٤	٥٥٪	-٣١٪	٦٧٪	٤٪
٢٠٠٩	٣٨٦٩.٠	٥٧٩١.٠	٩٦٦٠.٠	١٦٩١٢.٢	٥٧٪	٦٪	١٨٪	١٣٪
٢٠١٠	٤٦١٠.٨	٦٨٥٢.٠	١١٤٦٢.٨	١٨٧٦٢.٠	٦١٪	١٩٪	١٨٪	١٩٪
٢٠١١	٤٤٨٦.٨	٨٩١٥.٠	١٣٤٠١.٨	٢٠٤٧٦.٦	٦٥٪	-٣٪	٣٠٪	١٧٪

المصدر: البنك المركزي الأردني، قاعدة البيانات الإحصائية، النسب من إعداد الباحث.

ويوضح الجدول رقم (٧) والشكل رقم (٥) ارتفاع المديونية العامة، وهي تضغط على الاقتصاد الأردني وموارده المتاحة، فقد وصل الرصيد القائم للدين العام إلى (١٦.٦) مليار دينار في نهاية العام ٢٠١٢ أي ما نسبته ٧٥% من الناتج المحلي الإجمالي، كما أن خدمة الدين من تسديد لأقساط القروض الخارجية وفوائدها بالإضافة إلى فوائد الدين الداخلي وصلت إلى (١.٠١) مليار دينار أي حوالي ٥% من الناتج المحلي الإجمالي، ويتوقع أن تصل خدمة الدين الخارجي إلى (١.٣) مليار دينار و (١.٥) في العامين ٢٠١٥ و٢٠١٦ على التوالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم ٥

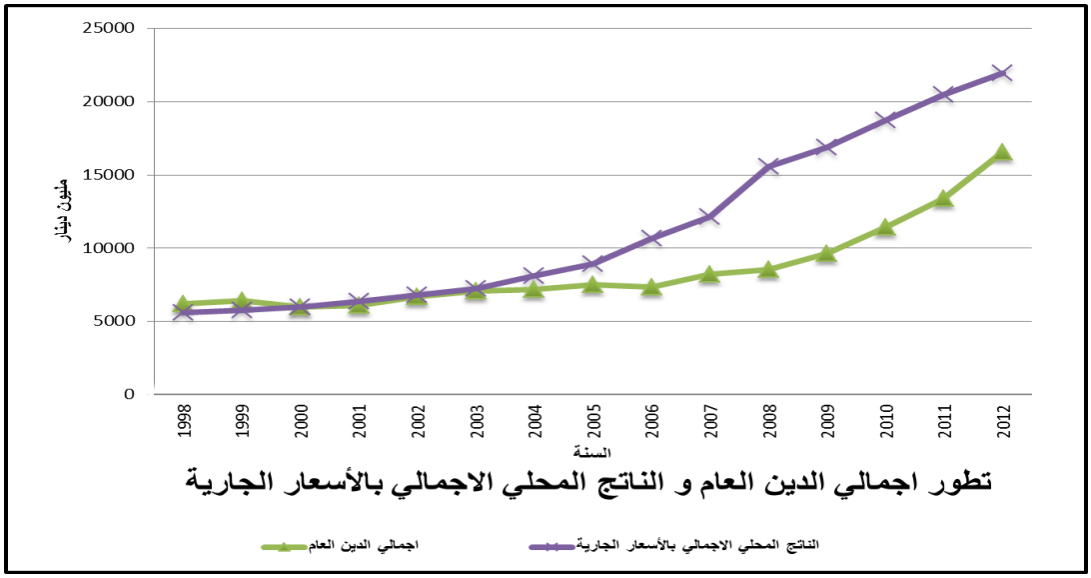

إن معظم حصيلة الإصدارات الجديدة من أذونات وسندات الخزينة والمؤسسات العامة والبالغة (٦.١٥٨) مليار دينار قد استخدم لإطفاء إصدارات سابقة منها والبالغة (٤.٣٦٧) مليار دينار وفوائد بقيمة (٥٣٩) مليون دينار أي حوالي ٨٠% من قيمة الإصدارات الجديدة خلال العام ٢٠١٢ (نشرة الدين العام ، آذار ٢٠١٣)، واستمرار هذه الحال يهدد الاقتصاد ويعيق التنمية الاقتصادية ويزيد من التبعية للخارج.

هذا وقد تناولت دراسات عدة التمويل الأجنبي في الأردن لبيان أثره على المتغيرات الاقتصادية المختلفة وخاصة العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات والتضخم والصادرات وبالتالي على التنمية الاقتصادية، وقد توصلت دراساتهم إلى نتائج مهمة منها (العتوم، والرحاحله، ٢٠٠٢):

- هناك تأثير سلبي للقروض الخارجية على النمو الاقتصادي وعلى المدخرات المحلية، حيث تبين أن التأثير الحدي للقروض الخارجية سالب وذو دلالة إحصائية معنوية على معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.
- لم يساعد التمويل الأجنبي في تخفيض العجز في الميزان التجاري، بل كان للقروض والمساعدات الخارجية تأثير بزيادة الواردات أكثر منه على الصادرات، ولذا فلم يتحقق هدف التنمية بتوفير البديل المحلي للواردات وتخفيض العجز التجاري.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- أدت القروض إلى زيادة التضخم في الأردن ، وكانت عبئاً ثقيلاً على ميزان المدفوعات الأردني.
- زاد مستوى خدمة الدين الخارجي نسبة إلى الصادرات والى الناتج القومي الإجمالي، مما يؤشر إلى احتمال حدوث نقص في الاحتياطيات من العملات الأجنبية، وتخفيض سعر صرف الدينار، وزيادة في الضرائب، وارتفاع معدل التضخم.

ويرى الباحث أنه يمكن السيطرة على العجز المزمن في الموازنة العامة، وتخفيض مستوى الدين العام، من خلال تحسين كفاءة تحصيل الإيرادات، والتشدد في الإنفاق العام وخاصة الجاري، وفرض رقابة أفضل عليه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: المساعدات الخارجية للأردن وتطورها خلال فترة الدراسة

نظرًا للظروف الاقتصادية والسياسية فقد اعتمد الأردن تاريخياً وبشكل كبير على المساعدات الخارجية كمورد مهم وأساسي للموازنة العامة للدولة ولتقليص العجز فيها، وهذا أمر طبيعي بالنسبة لاقتصاد يعاني من محدودية الموارد التي دفعته إلى السعي للحصول على التمويل الخارجي مع تفضيل للمساعدات وخاصة المنح منها، من خلال إقامة شبكة علاقات غير تقليدية مع المانحين الذين أرادوا للأردن استقرارا اقتصاديا تحت مظلة تعاون سياسي خاص في المنطقة، حيث تزايد اعتماد الاقتصاد الأردني على المساعدات الخارجية في السنوات القليلة الماضية وخاصة بعد احتلال العراق في العام ٢٠٠٣، حينها حصل الأردن على مساعدات مالية امريكية تجاوزت (٩٠٠) مليون دولار، كما قدمت الدول الخليجية منحا نفطية للأردن لتعويض توقف إمدادات النفط العراقي ذو الأسعار التفضيلية الذي كان يوفر دعماً جوهرياً للاقتصاد الأردني في عقد التسعينيات، وسرعان ما تحولت تلك المنح العينية إلى مساعدات مالية مباشرة تصب في الخزينة، ليتعاظم بعد فترة وجيزة الاعتماد عليها في الميزانية العامة وتصبح ركيزة أساسية للاستقرار المالي في الأردن لتشكل المساعدات المباشرة وغير المباشرة حوالي ١٨% من الإنفاق العام في العام ٢٠١١. وقد بلغ حجم المساعدات الخارجية المقدمة للمملكة من المنح والقروض الميسرة والملتزم بها من مختلف الدول والجهات المانحة خلال الأعوام ٢٠٠٠-٢٠١٢ ما مجموعه (١٣.٣) مليار دينار، حيث بلغت قيمة المنح الملتزم بها خلال تلك الفترة ما مجموعه (٩.١) مليار دينار فيما بلغت قيمة القروض الميسرة المتعاقد عليها (٤.١٥) مليار دينار (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير المساعدات الخارجية ٢٠١٢).

ومن سنة لأخرى تذبذب حجم المساعدات التي حصل الأردن عليها خلال العقود الماضية كما يظهر الجدول رقم (٨) ومن الشكل رقم (٦)، وهذا الذي لم تتعامل معه الحكومات بالشكل المناسب حيث تابعت الإفراط بتقدير المساعدات المتوقع الحصول عليها، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاعتماد على المساعدات في تمويل المشاريع الرأسمالية في الموازنة لا بل وصل الأمر إلى تغطية جزء من النفقات الجارية مثل دعم المحروقات والمواد التموينية ورواتب العاملين والمتقاعدين الحكوميين من تلك المساعدات، وهذا قلص من قدرة الموازنة العامة على مواجهة أية تداعيات استثنائية تصيب الاقتصاد الوطني دون مساعدات كما هو حاصل الآن، وقد أضافت حالة عدم اليقين من استمرار تدفق المساعدات الخارجية تحدياً جديداً للأردن، فالدول المانحة تعاني بدورها من تداعيات الأزمة المالية العالمية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على موازناتها مما دفع بصانعي القرار فيها إلى إعادة النظر في موازنات مساعداتها الخارجية وتقليل إنفاقها.

الجدول رقم ٨

تطور المساعدات الخارجية المقدمة للأردن خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١١

السنة	الإيرادات العامة (مليون دينار)	المساعدات الخارجية (مليون دينار)	المساعدات الخارجية\الإيرادات العامة	معدل التغير في المساعدات الخارجية
١٩٩٠	١١٦٩.٧	١٦٤.٣	١٤٪	-
١٩٩١	١٤٥١.٠	٢٢٥.٢	١٦٪	٣٧٪
١٩٩٢	١٣٥٨.٦	١٣٧.٤	١٠٪	-٣٩٪
١٩٩٣	١٤٠٦.٣	١٩٧.٧	١٤٪	٤٤٪
١٩٩٤	١٥٣٧.٣	٢٤١.٢	١٦٪	٢٢٪
١٩٩٥	١٦٢٠.٠	٢١٥.٧	١٣٪	-١١٪
١٩٩٦	١٧٤٨.٨	٣١٦.٩	١٨٪	٤٧٪
١٩٩٧	١٦٢٠.٨	٢٤٢.٥	١٥٪	-٢٣٪
١٩٩٨	١٧٣٢.١	٢٥٧.٦	١٥٪	٦٪
١٩٩٩	١٨١٥.٩	٣١٨.٨	١٨٪	٢٤٪
٢٠٠٠	١٩٨٣.٣	٣٩١.٢	٢٠٪	٢٣٪
٢٠٠١	٢٠٩٢.٠	٤٣٣.٤	٢١٪	١١٪
٢٠٠٢	٢١٣٦.٠	٤٩١.٩	٢٣٪	١٣٪
٢٠٠٣	٢٦١٣.٠	٩٣٧.٤	٣٦٪	٩١٪
٢٠٠٤	٢٩٥٨.٥	٨١١.٣	٢٧٪	-١٣٪
٢٠٠٥	٣٠٦٢.١	٥٠٠.٣	١٦٪	-٣٨٪
٢٠٠٦	٣٤٦٩.٠	٣٠٤.٦	٩٪	-٣٩٪
٢٠٠٧	٣٩٧١.٥	٣٤٣.٤	٩٪	١٣٪
٢٠٠٨	٥٠٩٣.٧	٧١٨.٣	١٤٪	١٠٩٪
٢٠٠٩	٤٥٢١.٢	٣٣٣.٤	٧٪	-٥٤٪
٢٠١٠	٤٦٦٢.٨	٤٠١.٧	٩٪	٢٠٪
٢٠١١	٥٤١٣.٩	١٢١٥.٠	٢٢٪	٢٠٢٪

- المصدر: البنك المركزي الأردني، قاعدة البيانات الإحصائية.
- النسب من إعداد الباحث.

وفرض قانون التخطيط رقم (٦٨) لسنة ١٩٧١ أن تكون وزارة التخطيط والتعاون الدولي حلقة الوصل بين جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية والخاصة وبين مصادر التمويل الخارجي من الدول الأخرى والمؤسسات الخارجية والدولية وغيرها. وعليه، فإن الوزارة هي الجهة المسؤولة عن إدارة وتنسيق عملية الحصول على المساعدات الخارجية وتخصيصها للبرامج والمشاريع التنموية وبما يتوافق مع الأولويات الوطنية بالتعاون مع مختلف الوزارات والدوائر والمؤسسات المعنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم ٦

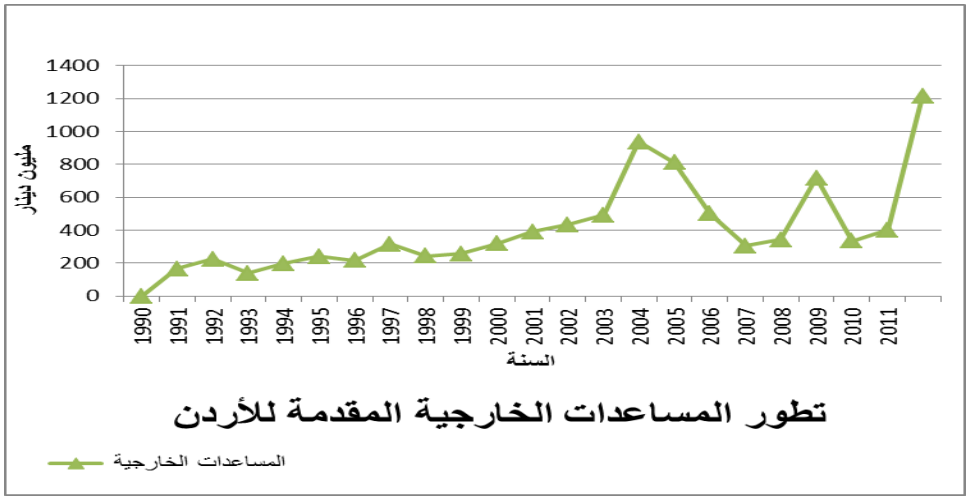

وقد كان للعلاقات المتميزة التي تربط الأردن بمختلف الدول والجهات المانحة والتمويلية، دوراً هامًا في الحصول على المساعدات الخارجية من المنح والقروض الميسرة والمساعدات الفنية لتأمين التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية بما يمكن من تنفيذ خطط الحكومة في عدد من القطاعات الحيوية وخاصة المياه والصرف الصحي والتعليم والطاقة والصحة والبنية التحتية والطرق ودعم قطاعي الفقر والشباب وقطاع القروض الصغيرة وغيرها، بالإضافة إلى دعم الموازنة العامة، وذلك بهدف المساهمة في تعزيز النمو والتنمية المستدامة.

وأبرز الجهات والمؤسسات المانحة للمساعدات ولمختلف القطاعات؛ الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، ودولة الإمارات العربية المتحدة والصناديق التابعة لدول الخليج العربي العربية؛ الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وصندوق أبو ظبي للتنمية، والصندوق السعودي للتنمية ، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والاتحاد الأوروبي، واليابان، والبنك الإسلامي للتنمية، (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير المساعدات الخارجية ٢٠١٢).

ويمكن تصنيف المساعدات الخارجية التي حصلت عليها المملكة على النحو التالي:

أ. **المساعدات الموجهة لدعم الموازنة العامة:** وهي المساعدات التي تقدم كدعم مباشر لخزينة الدولة بحيث يتم من خلالها الإنفاق على المشاريع والبرامج التنموية الواردة في قانون الموازنة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العامة، أو أن يتم رصدها كمخصصات إضافية ضمن الموازنة العامة لموازنات الوزارات التي ستقوم بتنفيذ مشاريع قطاعية معينة بعد أن يتم الاتفاق مع الجهات المانحة بشأنها، وتضم الجهات المانحة الرئيسة التي توفر المساعدات الموجهة لدعم الموازنة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت، حيث يتم تحويل قيمة هذه المساعدات من الجهات المانحة إلى وزارة المالية وتوريدها لحساب الخزينة العامة، ومعظم المساعدات التي تقدم لدعم الموازنة العامة تكون على شكل منح

الشكل رقم ٧

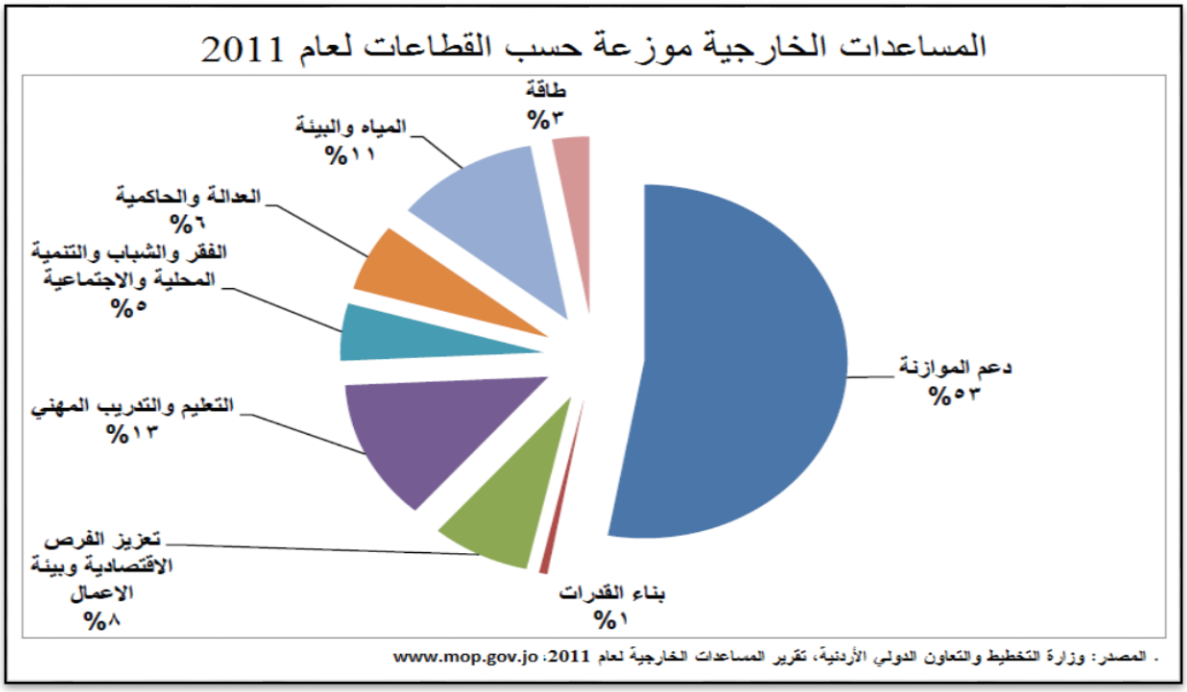

ب. **المساعدات التي تُدار بشكل مباشر من قبل الدول والجهات المانحة والهيئات الدولية:** وهي المساعدات التي يجري الاتفاق بشأنها بين الحكومة الأردنية والجهات المانحة، حيث يحدد الاتفاق أوجه استخدامها، والبرامج والمشاريع التي سيتم تمويلها منها، ويعطي ممثلي الجهات المانحة حق إدارة هذه البرامج والمشاريع الممولة وبموجب الأنظمة والتشريعات المالية والإدارية المتبعة لدى الجهات المانحة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج. **القروض الميسرة:** هي القروض التي تتعاقد عليها الحكومة مع الدول والجهات المانحة بهدف توفير التمويل اللازم لعدد من البرامج والمشاريع التنموية في مجالات البنية التحتية، والمياه والصرف الصحي، والطاقة، والتعليم وغيرها، تمتاز هذه القروض بشروط تمويلية ميسرة؛ تتمثل بأسعار فائدة منخفضة تتراوح ما بين (٠%- ٥%)، وفترة سداد تتراوح ما بين (١٥-٣٠) سنة متضمنة فترة سماح تصل إلى (٥-٧) سنوات.

د. **المساعدات الفنية:** وهي المساعدات الفنية التي تقوم الدول والجهات المانحة بتقديمها للأردن، وتتضمن استقدام الخبراء والمتطوعين، وبرامج التوأمة، والبعثات الدراسية والتدريبية وإعداد دراسات تنموية وتحليله، ويهدف هذا الجزء من المساعدات إلى رفع القدرات المؤسسية والإدارية لعدد من المؤسسات والوزارات الحكومية المعنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع : النموذج القياسي والاختبارات الإحصائية

تمهيد:

المبحث الأول: النموذج القياسي

المبحث الثاني: خصائص البيانات والاختبارات الإحصائية

المبحث الثالث: نتائج اختبار خصائص البيانات والاختبارات الإحصائية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد:

في ضوء العلاقة بين المساعدات الخارجية كأحد مصادر التمويل الخارجي من جهة، والنمو الاقتصادي وغيره من المؤشرات الاقتصادية الكلية في الدول النامية من جهة أخرى، والتي جرى إيضاحها سابقًا، أمكن بناء نموذج قياسي بناءً على الدراسات السابقة التي تم الإشارة إلى عدد منها، وهذا النموذج يتيح دراسة العلاقة القائمة بين المتغيرات محل الدراسة عمليًا مما يدعم الجانب النظري لهذه الدراسة، ويحقق أهدافها.

والهدف الرئيس لهذا الفصل هو قياس وتحليل أثر المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي معبرًا عنه بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى عدد من المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في النمو الاقتصادي في الأردن، وذلك خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١١، ويتضمن الفصل عرض للنموذج القياسي المعتمد في الدراسة، وللمنهجية القياسية التي سيتم استخدامها بالنظر إلى خصائص بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، تمهيداً لإجراء اختبار سببية غرانجر (Granger Causality test) والتكامل المشترك بينها (Cointegration)، وينتقل بعدها إلى تقدير النموذج القياسي من خلال تطبيق نموذج تصحيح الخطأ (VECM)، ومن ثم تحليل نتائج التقدير وبيان دلالاتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: النموذج القياسي

في ضوء ما يطرح نموذج الفجوات الاقتصادية ونموذج هارود–دومر والدراسات السابقة منها دراسة(السواعي،٢٠١١)، فقد أمكن فرض علاقة بين كل من النمو الاقتصادي ممثلًا بمتوسط نصيب الفرد من إجمالي النتاج المحلي من جهة، وكل من المساعدات الخارجية والإيرادات المحلية والإنفاق العام والادخار والاستثمار والصادرات والواردات، وتصور نموذج اقتصادي يمثل هذه العلاقة بين المتغيرات المختلفة بموجب المعادلة السلوكية التالية؛ حيث اعتبر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي دالة في المتغيرات الأخرى:

$$PCGDP = f(T, G, S, I, X, M, ODA)$$

والتعريف الإجرائي لهذه المتغيرات لغايات الدراسة كما يلي:

PCGDP: متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة؛ وهو حاصل قسمة إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة على عدد السكان في منتصف العام. وإجمالي الناتج المحلي (GDP) عبارة عن مجموع قيم السلع النهائية والخدمات التي ينتجها الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة، تكون عادة سنة واحدة، ويمكن حسابه بطريقة الإنفاق الكلي بأنه مجموع الإنفاق الاستهلاكي الخاص (C) والإنفاق الاستثماري (I) والإنفاق الحكومي (G) وصافي التجارة الخارجية (X-M) (صخري، ٢٠٠٥).

T: الإيرادات المحلية؛ وهي إيرادات الحكومة والدوائر التابعة لها من الضرائب والرسوم وبدلات الخدمات وعائدات التقاعد والمنح والإعانات باستثناء المساعدات الخارجية والقروض الداخلية والخارجية.

G: الإنفاق العام أو النفقات العامة؛ وهي مجموع ما تنفقه الحكومة والدوائر التابعة لها لشراء السلع والخدمات وتنفيذ المشاريع ونفقات التقاعد والإعانات، أي إجمالي النفقات الرأسمالية والجارية وتشمل النفقات التحويلية لتلك الجهات.

S: الادخار؛ وهو إجمالي الدخل القومي (Gross National Income , GNI) مطروحاً منه إجمالي الاستهلاك، إضافة إلى صافي التحويلات.

I: الاستثمار؛ ويشمل التكوين الاستثماري الثابت والتغير في المخزون السلعي، أي مجمل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النفقات على زيادة الأصول الثابتة للاقتصاد مضافا إليه صافي التغيرات في مستوى المخزون.

X: الصادرات؛ وهي الصادرات من السلع والخدمات المقدمة إلى بقية بلدان العالم، ولا تتضمن تعويضات الموظفين ودخل الاستثمارات والمدفوعات التحويلية.

M: الواردات؛ وهي الواردات من السلع والخدمات الواردة من بقية بلدان العالم. ولا تتضمن تعويضات الموظفين ودخل الاستثمارات والمدفوعات التحويلية.

ODA: المساعدات الخارجية؛ وهي المساعدات الإنمائية الرسمية والتي تشتمل على القروض بشروط ميسرة والمنح المقدمة من مؤسسات البلدان الأخرى ومن مؤسسات متعددة الأطراف. ولقد تم تحويل قيم متغيرات الدراسة من الاسعار الجارية إلى الاسعار الثابتة، واعتمدت أسعار العام ١٩٩٣ أساس لهذه الغاية، وذلك لإزالة أثر التضخم عن قيم تلك المتغيرات.

إن قياس أثر المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي معبرًا عنه بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو الهدف الرئيس لهذه الدراسة، ولتحقيق ذلك فقد تم بناء النموذج الاقتصادي القياسي التالي؛ والذي يعكس المعادلة السلوكية بين المتغيرات المختلفة، وذلك لاختبار فرضيات الدراسة والمتضمنة يوجد للمساعدات الخارجية كمتغير مستقل أثر إيجابي ذا دلالة إحصائية على المتغير التابع المتمثل بمتوسط نصيب الفرد من الدخل في الأردن، وعلى المتغيرات المستقلة الأخرى الداخلة في النموذج القياسي، خلال فترة الدراسة :

$$PCGDP_t = \alpha + \beta_0 T_t + \beta_1 G_t + \beta_3 S_t + \beta_4 I_t + \beta_5 X_t + \beta_6 M_t + \beta_7 ODA_t + \varepsilon_t$$

حيث أن: PCGDP متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، T الإيرادات المحلية، وG الإنفاق العام، وS الادخار، وI الاستثمار، وX الصادرات، وM الواردات، وODA المساعدات الخارجية.

ε_t : متجه حدود الخطأ العشوائي والتي يفترض أنها تتوزع توزيعا طبيعيا بوسط حسابي يساوي الصفر وتباين ثابت $\varepsilon_i \sim N(0, \sigma)$ علاوة على عدم ارتباط قيم الخطأ في الفترات الزمنية المختلفة.

α : الحد الثابت.

β_s : المعاملات التي تمثل مقدار أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد تم الحصول على بيانات متغيرات النموذج من قاعدة البيانات في البنك المركزي الأردني (www.cbj.gov.jo)، ودائرة الإحصاءات العامة (www.dos.gov.jo)، وقاعدة البيانات في صندوق النقد الدولي (www.imf.org/external/data.htm)، ومن إحصائيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (www.oecd.org).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: خصائص البيانات والاختبارات الإحصائية

يتأثر التحليل الإحصائي بطول السلاسل الزمنية وبخصائصها ومنها الميل والاتجاه العام والموسمية، لذا فمن الضروري التأكد من ملائمة السلاسل الزمنية للمتغيرات الداخلة في نموذج القياسي للدراسة لمتطلبات الاقتصاد القياسي وللأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل.

لذا ولضرورات الاقتصاد القياسي، فقد جرى تحويل بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات في النموذج القياسي إلى شكلها اللوغاريتمي لعلاج بعض المشاكل القياسية مثل عدم ثبات التباين، والاتجاه العام، كما جرى زيادة طول السلاسل الزمنية للمتغيرات المختلفة لتغطي الفترة من ١٩٨٠-٢٠١١ استجابة لمتطلبات الاختبارات الإحصائية.

وحيث أن الدراسة تطبق الأساليب الإحصائية الحديثة مثل نموذج تصحيح الخطأ (Vector Error Correction Model, VECM) واختبار سببية غرانجر (Granger Causality Test) والاختبارات الأخرى، والتي تفترض أن الأخطاء العشوائية في النماذج القياسية تتوزع توزيعًا طبيعيًا بوسط حسابي يساوي صفر وتباين ثابت مقداره (σ^2)، وعدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم الأخطاء العشوائية المتسلسلة، وكذلك عدم وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة فيما بينها، وبينها وبين الخطأ العشوائي، لذا يتوجب إجراء عدد من الاختبارات بالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات المختلفة بشكلها اللوغاريتمي لتجنب عدد من المشاكل القياسية، فيجب أن تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات مستقرة (Stationary)، أي يكون المتوسط والتباين (Variance) والتباين المشترك (Covariance) لها ثابت عبر الزمن، وبخلاف ذلك سيظهر تأثير الاتجاه العام (Trend) في سلوك المتغيرات، علاوة على الحصول على معلم انحدار زائف أو مضلل (Spurious Regression) ؛ أي تكون المعاملات المقدرة للمتغيرات المستقلة غير دقيقة وغير معنوية إحصائيا، كما تكون قيمة معامل التحديد (R^2) مرتفعة، وبالتالي تحليل غير سليم واستنتاجات ليست صحيحة (عطية، ٢٠٠٥). وعليه، فقد جرى تنفيذ كل من اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) للتأكد من سكون السلاسل الزمنية (Stationary) لغايات اختبار سببية غرانجر (Granger Causality Test)، بالإضافة إلى اختبار التكامل المشترك (Cointegration Test) بين المتغيرات الداخلة في النماذج القياسية للوصول إلى نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM)، (Nelson and Plosser ١٩٨٢) وكما يلي:

أ- **اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test):**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحتاج الدراسة لاختبار السلاسل الزمنية للمتغيرات المختلفة الداخلة في النماذج للتأكد من أنها ساكنة و تحديد درجة تكاملها للوصول إلى نماذج سليمة ومنطقية، وهناك عدة طرق لاختبار وجود جذر الوحدة والسكون منها اختبار ديكي – فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller Test, ADF) والذي تم استخدمه في اختبار وجود جذر الوحدة وسكون السلاسل الزمنية في هذه الدراسة، ويستلزم اختبار (ADF) إجراء انحدار ذاتي لسلسلة المتغير مع سلسلة المتغير نفسه مبطئة سنة واحدة كمتغير مستقل؛ وكما يلي:

- صيغة (١) المستوى (Level) $\Delta y_t = \alpha y_{t-1} + \delta x_t + \pi_t$

- صيغة (٢) الفروق (Δ) $\Delta y_t = \alpha y_{t-1} + \delta x_t + \sum_{i=1}^{p} \phi \Delta y_{t-i} + \pi_t$

حيث y_t هو سلسلة زمنية لمتغير ما يراد إجراء اختبار سكونها من عدمه، x_t يمثل متجه اختياري لتضمين المقطع والاتجاه، α معامل المتغير المستقل، π_t حد الخطأ العشوائي، ويفترض أن المتوسط والتباين والتباين المشترك للخطأ العشوائي يساوي صفر.

فإذا كانت $\alpha = ٠$ بعد إجراء الانحدار فذلك يعني وجود مشكلة جذر الوحدة، وبالتالي عدم سكون السلسلة الزمنية، أي هناك اتجاه عام في بيانات السلسة الزمنية للمتغير.

ويستمر أخذ الفروق لبيانات السلسلة الزمنية وأجراء اختبار وجود جذر الوحدة لها باستخدام الصيغة (٢) لغاية تحديد درجة تكاملها، فعند استخدام الفرق الأول لسلسة المتغير وكانت $\alpha \neq ٠$ فإن سلسلة الفرق الأول للمتغير ساكنة وأما السلسلة الأصلية فتكون متكاملة من الرتبة الأولى (Integrated of Order One, I(١)) أما إذا كانت السلسة مستقرة بعد الفرق الثاني فالسلسلة الأصلية متكاملة من الرتبة الثانية I(٢)، أما إذا كانت قيمة $\alpha \neq ٠$ عند تقدير الصيغة (١) السابقة فهذا يعني أنها مستقرة عند المستوى (Level) وتكون متكاملة من الرتبة صفر I(٠).

وتستخدم إحصائية (ADF Test) لتحديد ما إذا كنت السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة لها جذر الوحدة (غير ساكنة) باختبار الفرضيات التالية:

١- بيانات السلسلة غير ساكنة $H٠: \alpha = ٠$

٢- بيانات السلسة ساكنة $H٠: \alpha \neq ٠$

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعتمد الاختبار على القيم المطلقة لإحصائية الاختبار والقيم الحرجة لإحصائية [t] المجدولة، فإذا كانت القيم المطلقة لإحصائية اختبار (ADF) أقل من القيم الحرجة لإحصائية [t] المجدولة، فإن ذلك يعني قبول فرضية العدم القائلة بعدم سكون السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات، أما إن كانت القيم المطلقة لإحصائية اختبار (ADF) أكبر من القيم الحرجة لإحصائية [t] المحسوبة فإن السلاسل الزمنية للمتغيرات ساكنة، وفي حال عدم سكون السلاسل عند مستوياتها يتم أخذ الفروق للسلاسل الزمنية الواحد بعد الآخر واختبار سكونها حتى الوصول إلى السكون والذي يساعد بتحديد درجة تكامل السلسلة الزمنية بمستوى المعنوية المحدد.

ب- اختبار الكشف عن التكامل المشترك (Cointegration test):

ليس من الضروري الحصول على انحدار مضلل في حال استخدام سلاسل زمنية غير ساكنة للمتغيرات المختلفة، وذلك في حال كان هناك تكامل مشترك بينهما (Granger, ١٩٦٩).
والتكامل المشترك من الناحية الإحصائية يعني وجود تصاحب بين السلاسل الزمنية لمتغيرين أو أكثر، ومن الناحية الاقتصادية يعني وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين تلك المتغيرات، أي أن تقلبات أحد المتغيرين تؤدي لإلغاء تأثير التقلبات في المتغير الآخر وتحافظ على النسبة بين قيم المتغيرين ثابتة عبر الزمن، وبهذا تصبح مجموعة السلاسل الزمنية لتلك المتغيرات مستقرة بالرغم من عدم استقرارها بشكلها المستقل عند المستوى (Level)، وهذه العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات تستخدم في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة المتغيرات المستقلة، ولا يكفي أن تكون السلاسل الزمنية للمتغيرين متكاملتين من الرتبة نفسها الأولى أو أعلى منها بل يشترط أن تكون سلسلة البواقي أو الخطأ العشوائي الناتجة عن تقدير العلاقة بين تلك المتغيرات متكاملة من رتبة الصفر I(٠) (عطية، مرجع سابق).
ولتحديد وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية من عدمه، يجري المقارنة بين إحصائية الاختبار والقيم الحرجة للاختبار، فإذا كانت إحصائية الاختبار أكبر من القيمة الحرجة للاختبار عندها نرفض فرضية العدم المتضمنة عدم وجود تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية للمتغيرين، وبالتالي هناك مشترك بين السلاسل الزمنية لهما، كما أن سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى وأنها متكاملة من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صفر I(٠)، وعليه فإن المعلمات المقدرة من النموذج تتسم بالدقة ويمكن الاعتماد عليها في تفسير العلاقات بين المتغيرات، وأن الانحدار غير مضلل (عطيه، مرجع سابق).

وحيث أن النماذج المعتمدة في الدراسة هي نماذج متعددة (أكثر من متغيرين) فسيتم استخدام اختبار (Johansen – Juselius) وينطوي هذا الاختبار على تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي Vector Autoregressive model (VAR)، باستخدام دالة الإمكانية العظمى Maximum Likelihood Function، ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك يقترح اختبار (Johansen – Juselius) استخدام الاختبارات التالية:

١- اختبار الأثر (Trace test) (مجموع عناصر قطر المصفوفة).

٢- اختبار القيمة الذاتية العظمى (Maximum Eigen Values Test).

وبالاعتماد على اختبار الأثر واختبار القيمة الذاتية العظمى يجري فحص فرضية العدم التي تقول أن متجهات التكامل المشترك يساوي أو يقل عن (r)، وذلك من خلال مقارنة قيم إحصائية كل من الاختبارين (test statistic) بالقيمة الحرجة (critical value) لها عند مستوى معنوية ٥% حيث يتم رفض فرضية العدم إذا كانت قيمة إحصائية الاختبار أكبر من القيمة الحرجة للاختبار، وفي هذه الحالة يكون هناك متجه تكامل مشترك، بحيث يمكن تحديد عدد متجهات التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج (Johansen and Juselius, ١٩٩٠)، وفي حال وجود التكامل المشترك يفضل استخدام متجه نموذج تصحيح الخطأ Vector Error Correction model (VECM) حسب (Engle and Granger, ١٩٨٧).

ج- نموذج متجه تصحيح الخطأ Vector Error Correction Model (VECM):

ويمكن صياغة هذا النموذج على النحو التالي:

$$\Delta y_t = \alpha + \sum_{i=1}^{m} \beta_{1i} \Delta y_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \beta_{2i} \Delta x_{t-i} + \beta_3 \eta_{t-1} + \varepsilon_i$$

ويبين نموذج متجه تصحيح الخطأ أن Δy_t لا يعتمد فقط على التغير في y_t و Xt ، بل يعتمد أيضاً على مدى البعد عن التوازن بينهما، ويلتقط (β_3) معامل حد تصحيح الخطأ (η_{t-1}) في النموذج السابق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سرعة التعديل في المتغير لأي انحراف عن العلاقة التوازنية طويلة المدى مع المتغير أو المتغيرات المستقلة بوجود التكامل المشترك، حيث أن (η_t) يمثل سلسلة البواقي الناتجة عن تقدير معادلة انحدار y_t على x_t ، ويجب أن يكون (β_3) المعامل المقدر لحد تصحيح الخطأ سالب الإشارة الجبرية ومعنوي إحصائيا ليمكن القول أن هناك علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات، ولذا فإن نموذج تصحيح الخطأ بأنه يعكس العلاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات الداخلة في النموذج، كما يعكس العلاقة طويلة الأجل بينها دون فقدان خصائصها، ويمكن من تفادي مشكلة الانحدار المضلل (Spurious Regression) الناجمة عن ارتباط وعدم تجانس البواقي لمعادلة الانحدار (Engle and Granger, ١٩٨٧).

وفي حال عدم وجود تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية للمتغيرات الداخلة في النموذج فسيتم استخدام متجه الانحدار الذاتي Vector AutoRegression (VAR) وهو عبارة عن نموذج متجه تصحيح الخطأ ولكن بدون حد تصحيح الخطأ، وهو نموذج متعدد المتغيرات يتم من خلاله تفسير القيم الجارية لكل متغير داخل في النموذج بواسطة القيم الماضية لهذا المتغير والمتغيرات الأخرى في النموذج (Jacobs and Horst, ١٩٩٦).

د- تقدير دوال استجابة النبضة ومكونات التباين:

إن دوال استجابة النبضة Impulse Response Functions (IRFs) وباستخدام نموذج VAR أو VECM تقيس أثر الصدمة التي يتعرض لها متغير من متغيرات النموذج القياسي للدراسة على القيم الحالية والمستقبلية للمتغيرات الأخرى في هذا النموذج، والصدمة تتمثل بإحداث تغير إيجابي على حد الخطأ العشوائي (البواقي) لأحد المتغيرات الأخرى بمقدار انحراف معياري واحد أو تغير نسبة ١% في قيمة أي منها.

أما مكونات التباين Variance Decompositions (VDCs)، فهي توضح الأهمية النسبية للتغير الحاصل لأحد المتغيرات في تفسير التغير الحاصل في كل من المتغيرات الأخرى بشكل مستقل، ويتم الحصول على مكونات التباين من خلال نموذج VAR أو VECM (Schumacher,٢٠٠١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هـ- اختبار سببية غرانجر (Granger Causality Test):

طور غرانجر اختبارا إحصائيا لتحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، عرف فيما بعد باختبار سببية غرانجر (Granger Causality Test) وصار من الاختبارات الإحصائية المهمة التي تمكن من تحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات المختلفة، والاختبار بني على فرض أن السلوك الماضي لأحد المتغيرات (x) يمكن أن يسبب السلوك الحاضر لمتغير آخر (y)، وفي المقابل قد يكون السلوك الماضي للمتغير (y) سببًا في السلوك الحاضر للمتغير (x)، ولكن المستقبل لا يمكن أن يكون سببًا للحاضر أو الماضي، ومما يصعب من عملية تحديد اتجاه السببية مشكلة الارتباط الذاتي الملازمة لبيانات متغيرات السلاسل الزمنية (Granger, ١٩٦٩).

ومن ذلك، فإذا كان للقيم المبطئة للمتغير المستقل (x) تأثير جوهري في التغير الحاصل في المتغير التابع (y)، عندئذ يمكن القول أن (x) سببًا في (y)، وأن هناك علاقة سببية تتجه من (x) إلى (y) وفي هذه الحالة تكون العلاقة السببية أحادية الاتجاه (Unidirectional Causal)، وفي حال كان للقيم المبطئة للمتغير المستقل (y) تأثير جوهري في التغير الحاصل في المتغير التابع (x)، عندئذ يمكن القول أن (y) سببًا في (x)، وأن هناك علاقة سببية تتجه من (y) إلى (x) وفي هذه الحالة تكون العلاقة السببية أحادية الاتجاه، وتكون العلاقة سببية ثنائية (Bilateral Causality) بين المتغيرين إذا كان للقيم المبطئة لكل منهما تأثير جوهري في التغير الحاصل في المتغير الآخر، وقد لا توجد علاقات سببية بين المتغيرين (Granger, ١٩٦٩)، ويعتمد رفض وقبول فرض العدم على قيمة إحصائية [F] ومستوى المعنوية لها، فإذا كانت قيمة إحصائية[F] معنوية بمستوى يساوي أو أقل من ٥% عندها نرفض فرضية العدم، أي هناك علاقة سببية بين المتغيرين المستقل والتابع، وبخلاف ذلك نقبل فرضية العدم، ويحدد اتجاهها حسب معادلة الانحدار والمتغير المستقل والتابع فيها، (عطية، مرجع سابق).

المبحث الثالث: نتائج اختبار خصائص البيانات والاختبارات الإحصائية

وحيث أن الاختبارات الإحصائية المستخدمة في الدراسة تتأثر بفترات الإبطاء للمتغيرات الداخلة في النموذج القياسي، لذا فقد جرى اعتماد فترة ابطاء واحدة فهناك افتراض بأن الشروط المطلوبة في الاختبارات تتحقق عند فترة ابطاء واحدة (عطية، مرجع سابق)، وفيما يلي نتائج الاختبارات:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- نتائج اختبار (ADF) لجذر الوحدة وسكون السلاسل الزمنية:

الجدول رقم ٩

نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) لجذر الوحدة							
السلسلة الزمنية للمتغير	المستوى (Level)			الفرق الأول (First Difference)			رتبة التكامل
	مع المقطع	مع المقطع واتجاه	القرار	مع المقطع	مع المقطع واتجاه	القرار	
PCGDP	-١.١٦٠١٦٧ [-٢.٩٦٣٩٧٢]	-١.٦٠٥٧٩٥ [-٣.٥٦٨٣٧٩]	غير ساكنة	-٢.٨٣٧٢٥٦ [-٢.٩٦٧٧٦٧]	-٣.٨٤٦٧٨٠* [-٣.٥٧٤٢٤٤]	غير ساكنة/مع المقطع ساكنة/ مع المقطع واتجاه	I (١)
T	-٠.٩٨٣٣١٨ [-٢.٩٦٣٩٧٢]	-٢.٦٦٠٣٣٣ [-٣.٥٦٨٣٧٩]	غير ساكنة	-٣.٣٦٤٢١٣* [-٢.٩٦٧٧٦٧]	-٣.٣٠٩٦٧٨ [-٣.٥٧٤٢٤٤]	ساكنة/مع المقطع غير ساكنة/ مع المقطع واتجاه	I (١)
G	٠.٣٩٣٢٩٣ [-٢.٩٦٣٩٧٢]	-١.٨١٤٦٨٠ [-٣.٥٦٨٣٧٩]	غير ساكنة	-٣.٩٣٥٩٢٥* [-٢.٩٦٧٧٦٧]	-٤.٢٠٦٨٧٢* [-٣.٥٧٤٢٤٤]	ساكنة	I (١)
S	-١.٩٢٩٩٢ [-٢.٩٦٣٩٧٢]	-٣.٨٤٢٦٤٥* [-٣.٥٦٨٣٧٩]	غير ساكنة/مع المقطع ساكنة/ مع المقطع واتجاه	-٤.٣٢١٧١٢* [-٢.٩٦٧٧٦٧]	-٤.٢٦٤٤٥٧* [-٣.٥٧٤٢٤٤]	ساكنة	I (١)
I	-٠.٧٢٢٥٠٨ [-٢.٩٦٣٩٧٢]	-٢.٨٩٢٩٤٥ [-٣.٥٦٨٣٧٩]	غير ساكنة	-٣.٣٣٨٢٨٣* [-٢.٩٦٧٧٦٧]	-٣.٥٣٠١٦٣ [-٣.٥٧٤٢٤٤]	ساكنة/مع المقطع غير ساكنة/ مع المقطع واتجاه	I (١)
X	-١.٢٢٨٦٦٢ [-٢.٩٦٣٩٧٢]	-١.٩١٦٨٠٣ [-٣.٥٦٨٣٧٩]	غير ساكنة	-٤.٥١٥٥٥٢* [-٢.٩٦٧٧٦٧]	-٤.٦٧٧٨٧٢* [-٣.٥٧٤٢٤٤]	ساكنة	I (١)
M	-٠.٣٢٤١٣٨ [-٢.٩٦٣٩٧٢]	-٢.٣٠٣٥٨٨ [-٣.٥٦٨٣٧٩]	غير ساكنة	-٥.١٦٥٨٥٨* [-٢.٩٦٧٧٦٧]	-٥.٨١٨٧٣٩* [-٣.٥٧٤٢٤٤]	ساكنة	I (١)
ODA	-٢.٧٤٤٧١٢ [-٢.٩٦٣٩٧٢]	-٢.٨٩٧٢٦٤ [-٣.٥٦٨٣٧٩]	غير ساكنة	-٤.٩٤٧٢١١* [-٢.٩٦٧٧٦٧]	-٤.٩٥٢٨٧٧* [-٣.٥٧٤٢٤٤]	ساكنة	I (١)

* قيمة إحصائية اختبار (ADF) والتي تشير إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة بمستوى معنوية ٥%، قيمة إحصائية [t] المحسوبة.

ولاستجلاء التضارب في نتيجة اختبار (ADF) بشأن سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات (I,T,S,PCGDP) عند الفروق الأولى كما يبين الجدول رقم (١٠)، فقد جرى استجلاء هذا التضارب بتطبيق اختبار فيلبس- بيرون (Phillps – Perron, PP) والذي يعد أقوى من اختبار (ADF) في تحديد سكون السلاسل الزمنية من عدمه، ويوضح الجدول (١٠) نتائج اختبار (PP) والتي تشير إلى عدم سكون السلاسل الزمنية للمتغيرين (PCGDP,I,T,S) عند مستوياتها، وسكونها عند الفروق الأولى :

الجدول رقم ١٠

نتائج اختبار فيلبس- بيرون (PP) لجذر الوحدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السلسة الزمنية للمتغير	المستوى (Level)			الفرق الأول (First Difference)			رتبة التكامل
	مع المقطع	مع المقطع واتجاه	القرار	مع المقطع	مع المقطع واتجاه	القرار	
PCGDP	-٠.٥٩٠٢١١ [-٢.٩٦٠٤١١]	-٠.٦٨٣٨٨٨ [-٣.٥٦٢٨٨٢]	غير ساكنة	-٣.٨٥٢٤٤٤* [-٢.٩٦٣٩٧٢]	-٦.١٥٨٢٢٩* [-٣.٥٦٨٣٧٩]	ساكنة	I (١)
T	-١.٦٣٧٠٣٨ [-٢.٩٦٠٤١١]	-٢.٧٤٥٦٣٧ [-٣.٥٦٢٨٨٢]	غير ساكنة	-٥.١٣٨٢٩٣* [-٢.٩٦٣٩٧٢]	-٥.٠٣٧١٦٨* [-٣.٥٦٨٣٧٩]	ساكنة	I (١)
I	-٠.٩٩٤٣١٣ [-٢.٩٦٠٤١١]	-٢.٠٤٧٣٤٦ [-٣.٥٦٢٨٨٢]	غير ساكنة	-٥.٥٠٠١٥٩* [-٢.٩٦٣٩٧٢]	-٥.٦٨٤٨٦٢* [-٣.٥٦٨٣٧٩]	ساكنة	I (١)
S	-١.٧٥٦٦٥٧ [-٢.٩٦٠٤١١]	-٢.٤٢١٠٩٦ [-٣.٥٦٢٨٨٢]	غير ساكنة	-٥.٣١٣٦١٦* [-٢.٩٦٣٩٧٢]	-٥.٢٧٩٤٠٨* [-٣.٥٦٨٣٧٩]	ساكنة	I (١)

* قيمة إحصائية اختبار (PP) والتي تشير إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة بمستوى معنوية ٥%، قيمة إحصائية [t] المحسوبة.

بشكل عام، وحسب نتائج اختبارات (ADF, PP) المبينة في الجدولين (١٠ ,٩)، فإن السلاسل الزمنية للمتغيرات المختلفة غير ساكنة عند المستوى سواء مع المقطع، أو مع المقطع والاتجاه، فالاختبارات تظهر وجود جذر الوحدة وأن فرض العدم لا يمكن رفضه عند المستوى بمعنوية ٥%، فقيم إحصائية الاختبارين (ADF, PP) أقل من القيم الحرجة لإحصائية[t] المحسوبة، مما يعني قبول فرضية العدم القائلة بعدم سكون السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات عند مستوياتها، ولكنها ساكنة عند الفروق الأولى، وبهذا تكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة متكاملة من نفس الدرجة، الدرجة الأولى I(١).

ب- نتائج اختبار الكشف عن التكامل المشترك (Cointegration):

يوضح الجدول (١١) نتيجة اختبار الأثر trace test (λ trace) واختبار القيم العظمى maximum eigenvalues test (λ max) لاختبار تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية للمتغيرات الداخلة في النموذج القياسي، أي اختبار وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات المختلفة في الدراسة.

الجدول رقم ١١

اختبارات الكشف عن التكامل المشترك (Cointegration).				
المتغيرات	فرضية العدم	λ trace	λ max	القرار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

PCGDP, T, G, S, I, X,M, ODA	r=٠	٣٣٣.٢١٥٨* [١٨٧.٤٧٠١]	١٠١.٤٦٠٧* [٥٦.٧٠٥١٩]	رفض فرضية العدم
	r≤١	٢٣١.٧٥٥٠* [١٥٠.٥٥٨٥]	٦٠.٢٤٩٤٧* [٥٠.٥٩٩٨٥]	رفض فرضية العدم
	r≤٢	١٧١.٥٠٥٦* [١١٧.٧٠٨٢]	٥٠.٢٥٥٦٠* [٤٤.٤٩٧٢٠]	رفض فرضية العدم
	r≤٣	١٢١.٢٥٠٠* [٨٨.٨٠٣٨٠]	٣٩.٨٢٥٧٥* [٣٨.٣٣١٠١]	رفض فرضية العدم
	r≤٤	٨١.٩٦٤٢١* [٦٣.٨٧٦١٠]	٢٩.٩٩٩٩١ [٣٢.١١٨٣٢]	قبول فرضية العدم
	r≤٥	٥١.٩٦٤٣٠* [٤٢.٩١٥٢٥]	٢٠.٦٧٣١١ [٢٥.٨٢٣٢١]	قبول فرضية العدم
	r≤٦	٣١.٢٩١١٩* [٢٥.٨٧٢١١]	١٧.٩٢٦٨٦ [١٩.٣٨٧٠٤]	قبول فرضية العدم

* قيمة إحصائية الاختبار(λ trace ، λ max) والتي تشير إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة بمستوى معنوية ٥%، والرقم بين القوسين [ ] هو القيمة الحرجة للاختبار.

ويشير الجدول إلى وجود أربعة متجهات للتكامل المشترك بين السلاسل الزمنية للمتغيرات الداخلة في النموذج، حيث أن نتائج الاختبارات تدل على رفض فرضية العدم (r=٠) و(r≤١) و (r≤٢) و(r≤٣) بعدم وجود متجهات التكامل المشترك وبمستوى معنوية ٥% حيث أن قيم إحصائية كل من الاختبارين أكبر من القيمة الحرجة المقابلة لها، ولكن لا يمكن رفض فرضية العدم (r≤٤) وفقًا لاختبار(λ max) وبمستوى معنوية ٥%، وجدير بالذكر أن اختبار (λ max) يعتبر أقوى من (λ trace)، وعليه فإن السلاسل الزمنية للمتغيرات موضع الدراسة بينها علاقة توازنيه في الأجل الطويل على الرغم من أي اختلال بينها في الأجل القصير.

ج- نتائج اختبار سببية غرانجر (Granger Causality test):

استخدم في الاختبار الفروق الأولى للسلاسل الزمنية للمتغيرات الداخلة في النموذج القياسي للدراسة لتجنب الحصول على انحدار مضلل كون أن السلاسل ساكنة عند الفروق الأولى وغير ساكنة عند المستوى كما بينت اختبارات (ADF) و(PP) لجذر الوحدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم ١٢

نتائج اختبار سببية غرانجر (Granger Causality test)*				
فرضية العدم (Null Hypothesis)	فترات الإبطاء	F-statistics	P-value	القرار
Δ(T) لا يسبب Δ(PCGDP)	١	٣.٠٩٧٦٦	٠.٠٨٩٣	يسبب / معنوية ١٠%
Δ(G) لا يسبب Δ(PCGDP)	١	٣.٨٢٤٨٧	٠.٠٦٠٢	يسبب / معنوية ١٠%
Δ(I) لا يسبب Δ(PCGDP)	١	٦.٠٥٦٢٧	٠.٠٢٠٣	يسبب / معنوية ٥%
Δ(PCGDP) لا يسبب Δ(X)	١	٧.٤٠٤٩٠	٠.٠١١١	يسبب / معنوية ٥%
Δ(M) لا يسبب Δ(PCGDP)	١	٥.٣٩٥٢٣	٠.٠٢٧٧	يسبب / معنوية ٥%
Δ(ODA) لا يسبب Δ(PCGDP)	١	٣.٧٣٢٨١	٠.٠٦٣٥	يسبب / معنوية ١٠%
Δ(T) لا يسبب Δ(S)	١	٣.٢٢٩٩٢	٠.٠٨٣١	يسبب / معنوية ١٠%
D(ODA) لا يسبب Δ(T)	١	٧.٢٨٣٦١	٠.٠١١٧	يسبب / معنوية ٥%
Δ(G) لا يسبب Δ(I)	١	٤.٠٤١٦٩	٠.٠٥٤١	يسبب / معنوية ١٠%
Δ(G) لا يسبب Δ(X)	١	٥.٨٥١٣٤	٠.٠٢٢٣	يسبب / معنوية ٥%
Δ(G) لا يسبب Δ(M)	١	٥.٠٣٤٧٠	٠.٠٣٢٩	يسبب / معنوية ٥%
Δ(S) لا يسبب Δ(ODA)	١	٣.٤٧١٦٨	٠.٠٧٢٩	يسبب / معنوية ١٠%
Δ(I) لا يسبب Δ(X)	١	٣.٦٢١٢٦	٠.٠٦٧٤	يسبب / معنوية ١٠%
Δ(ODA) لا يسبب Δ(I)	١	٥.٢٨٤٤١	٠.٠٢٩٢	يسبب / معنوية ٥%
Δ(M) لا يسبب Δ(X)	١	٣.٢٣٨٣٥	٠.٠٨٢٧	يسبب / معنوية ١٠%

يبين الجدول رقم (١٢) المتغيرات التي أظهر اختبار سببية غرانجر أن بينها علاقة سببية، ويتضح من النتائج أن هناك علاقة سببية أحادية (Unidirectional) بمستوى معنوية ١٠% تجري من المساعدات الخارجية Δ(ODA) والإيرادات المحلية Δ(T) والانفاق العام Δ(G) إلى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي Δ(PCGDP)، كما تظهر وجود علاقة سببية أحادية بمستوى معنوية ٥% تجري من المساعدات الخارجية Δ(ODA) إلى الإيرادات المحلية Δ(T)، بالإضافة لوجود علاقة سببية أحادية بمستوى معنوية ١٠% تجري من الادخار Δ(S) إلى المساعدات الخارجية Δ(ODA)،وتبين أيضًا وجود علاقات سببية أحادية بمستوى معنوية ٥% تجري من المساعدات الخارجية Δ(ODA) إلى الاستثمار Δ(I)، كما يبين الجدول وجود علاقات سببية أحادية بمستوى معنوية ٥% تجري من الاستثمار Δ(I) والواردات Δ(M) باتجاه متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي Δ(PCGDP) ، بالإضافة إلى وجود علاقات سببية أحادية بمستوى معنوية ١٠% تجري من الانفاق العام Δ(G) باتجاه الاستثمار وبمستوى معنوية ٥% باتجاه الصادرات Δ(X) والواردات Δ(M)، ويظهر الجدول وجود علاقة سببية أحادية بمستوى معنوية ١٠% تجري من الإيرادات المحلية Δ(T) باتجاه الادخار Δ(S)، بالإضافة إلى وجود علاقات سببية أحادية بمستوى معنوية ١٠% تجري من الاستثمار Δ(I) والواردات Δ(M) باتجاه الصادرات Δ(X). ويمكن القول أن هناك علاقة سببية غير مباشرة تجري من المساعدات الخارجية إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وذلك العلاقة السببية للمساعدات الخارجية مع الإيرادات المحلية والاستثمار والتي بدورها لها علاقة سببية مع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

إن اختبار سببية غرانجر قد يكشف عن العلاقات السببية في المدى القصير فقط بين كل أثنين من المتغيرات المختلفة، لكنه لا يبين طبيعة العلاقة السببية من حيث كونها إيجابية أم سلبية، أو استمرارية هذه العلاقة ومعنويتها بوجود المتغيرات الأخرى في النموذج، لذا يتطلب الأمر إجراء اختبارات نموذج تصحيح الخطأ (VECM)، وتقدير دوال استجابة النبضة (IFR_S) لتحديد وجود العلاقة التوازنية في المدى الطويل وطبيعتها.

د- اختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستخدام (VECM):

في ضوء نتائج اختبارات التكامل المشترك تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ (VECM) لاستقصاء وجود العلاقة التوازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات الداخلة في نموذج الدراسة، وقد جرى ترتيب المتغيرات المستقلة في النموذج القياسي بعد تكرار إجراء الاختبار واختيار الترتيب الذي يحقق أعلى قيمة لإحصائية [F] والتي تحدد معنوية النموذج ككل، ويوضح الجدول (١٣) نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ (VECM). ويدل الجدول بشكل عام على أن لمتوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (PCGDP) علاقة توازنيه في الأجل الطويل مع المتغيرات الأخرى في النموذج القياسي، وتفصيلها كما يلي:

جدول رقم ١٣

نتائج تقدير متجه تصحيح الخطأ (Vector Error Correction)				
حد تصحيح الخطأ VEC للمتغير التابع Δ(PCGDP)				
القيم الإحصائية	معادلة التكامل١ CointEq١	معادلة التكامل٢ CointEq٢	معادلة التكامل ٣ CointEq٣	معادلة التكامل٤ CointEq٤
β	-٠.١٨٦٠٩٧	-٠.٢٥٨٥٩٤*	٠.٤١٧٨٩٤	-٠.٠٣٩١٦١
S.E	٠.١١٦٣٧٥	٠.١١٦٦٦٨	٠.١٦٩٠٦١	٠.٠٣٤٥٧٦
t-statistic	[-١.٥٩٩٢٤٢]	[-٢.٢١٦٤٩٤]	[٢.٤٧١٨٥٥]	[-١.١٣٢٦١٢]
P-value	٠.١٢٨٢	٠.٠٤٠٦	٠.٠٢٤٣	٠.٢٧٣١

* تشير الإشارة الجبرية السالبة لمعامل حد تصحيح الخطأ (β) إلى وجود علاقة توازنيه في الأجل الطويل بمستوى معنوية ٥%.

- **معادلة التكامل١:** إن الإشارة الجبرية لقيمة معامل حد تصحيح الخطأ (β) سالبة ولكن ليس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دلالة احصائية فهي غير معنوية، وعليه فلا تدل على وجود علاقة توازنية بين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (PCGDP) والمتغيرات الأخرى.

- **معادلة التكامل٢:** أن الإشارة الجبرية لقيمة معامل حد تصحيح الخطأ (β) سالبة ولها دلالة احصائية وبمستوى معنوية ٥%، لذا فهي تدل على علاقة توازنيه بين متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي مع المتغيرات الأخرى في النموذج، ويتضح من قيمة المعامل أن أي اختلال أو انحراف بالعلاقة في المدى القصير بين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من جهة والمتغيرات الأخرى من الجهة الأخرى عن العلاقة التوازنية في الأجل الطويل يتم تعديله بنسبة ٢٥.٨% في السنة الأولى ويستمر التعديل حتى العودة إلى التوازن.
- **معادلة التكامل٣:** إن الإشارة الجبرية لقيمة معامل حد تصحيح الخطأ (β) موجبة وهذا يؤشر إلى عدم وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات، حيث أن المتوقع احصائيًا أن تكون إشارة المعامل(β) سالبة ومعنوية ليدل على وجود علاقة توازنية بين المتغيرات في الأجل الطويل.
- **معادلة التكامل٤:** إن الإشارة الجبرية لقيمة معامل حد تصحيح الخطأ (β) سالبة ولكن ليس لها دلالة احصائية فهي غير معنوية، وعليه فلا تدل على وجود علاقة توازنية بين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (PCGDP) والمتغيرات الأخرى.

ونخلص من نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ إلى أن هناك علاقة توازنيه واحدة ذات دلالة احصائية بمستوى معنوية ٥% وتتفق مع ما هو متوقع إحصائيًا واقتصاديًا توضحها معادلة التكامل الثانية (معادلة التكامل٢)، في حين أن المعادلتين الأولى والثالثة والرابعة (معادلة التكامل١ ومعادلة التكامل٣، معادلة التكامل٤) لا تؤشر إلى علاقات توازنية، وعندما يوجد أكثر من متجه للتكامل المشترك للعلاقة بين متغيرات الدراسة يتم اختيار الأفضل من بين هذه المتجهات والذي يتفق مع ما هو متوقع إحصائيًا واقتصاديًا (Bahmani-Oskooee et al, ١٩٩٩).

في ضوء نتائج اختبار سببية غرانجر كما في الجدول رقم (١٢) السابق، والذي أظهر جود عدد من علاقات السببية أحادية تجري بين بعض من المتغيرات الداخلة في النموذج القياسي للدراسة، فقد جرى تقدير معادلة نموذج تصحيح الخطأ (VECM) التي فيها المتغير التابع Δ(PCGDP) بطريقة المربعات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصغرى العادية (OLS) لتحديد طبيعة تلك العلاقات السببية واستمراريتها في بوجود المتغيرات الأخرى. ويعرض الجدول رقم (١٤) نتائج تقدير هذه المعادلة.

الجدول رقم ١٤

نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (VECM) للمتغير التابع Δ(PCGDP)				
المتغير	المعامل β	S.E	t-Statistic	P-value
معادلة التكامل١	-٠.١٨٦٠٩٧	٠.١١٦٣٦٥	-١.٥٩٩٢٤٢	٠.١٢٨٢
معادلة التكامل٢	-٠.٢٥٨٥٩٤	٠.١١٦٦٦٨	-٢.٢١٦٤٩٤	٠.٠٤٠٦
معادلة التكامل٣	٠.٤١٧٨٩٤	٠.١٦٩٠٦١	٢.٤٧١٨٥٥	٠.٠٢٤٣
معادلة التكامل٤	-٠.٠٣٩١٦١	٠.٠٣٤٥٧٦	-١.١٣٢٦١١	٠.٢٧٣١
ΔPCGDP	٠.٥٢٧٩٦٧	٠.٢٩٤٢٠٧	-١.٧٩٤٥٤٢	٠.٠٩٠٥
ΔT	-٠.٠٠٦٢٧٤	٠.١٢١٥٦٨	-٠.٠٥١٦١١	٠.٩٥٩٤
ΔG	-٠.١٤٣٨٢٨	٠.١٤٦٦٤٢	-٠.٩٨٠٨٠٩	٠.٣٤٠٤
ΔS	-٠.٠٣٤٢٧١	٠.٠٣٣٤٤٩	-١.٠٢٤٥٦٨	٠.٣١٩٩
ΔI	٠.٠٢١١٥٩	٠.١١٦١٢٥	٠.١٨٢٢١١	٠.٨٥٧٦
ΔX	٠.٠٨٨٥٨٢	٠.٠٨٩٤٣٩	٠.٩٩٠٤٢٢	٠.٣٣٥٩
ΔM	-٠.١٠٨٣٧٢	٠.١٧٠٣٥٩	-٠.٦٣٦١٤٢	٠.٥٣٣٢
ΔODA	٠.٠٤٧٨٩٤	٠.٠٣٦٢٠٢	١.٣٢٢٩٨٣	٠.٢٠٣٤
الحد الثابت	٠.٠٠٦٩٦٧	٠.٠٠٧٥٦٧	٠.٩٢٠٦٤٨	٠.٣٧٠١

وتبين هذه النتائج أن أثر كل من المساعدات الخارجية Δ(ODA) والإيرادات المحلية Δ(T) والانفاق العام Δ(G) والادخار Δ(S) والاستثمار Δ(I) والصادرات Δ(X) والواردات Δ(M) على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي Δ(PCGDP) ليس له دلالة إحصائية فهو غير معنوي، كما تبين أن العلاقات السببية بين كل متغير وآخر والتي أظهرتها نتائج اختبار سببية جرانجر الواردة في الجدول (١٢) تصبح بدون دلالة احصائية وغير معنوية في ظل وجود المتغيرات الأخرى الداخلة في النموذج القياسي للدراسة.

إن إحصائية F للنموذج تبلغ (٣.٩٤٣٢٠٨) وقيمة P-value لها تبلغ (٠.٠٠٠٥١٨٣)، وهذا يدل على معنوية النموذج القياسي لمعادلة نموذج تصحيح الخطأ التي تم اختبارها وتمثيلها للعلاقة بين المتغيرات الداخلة فيها، كما أن إحصائية R^2 للنموذج تبلغ (٠.٧٣٥٦٩٠) مما يعني أن التغير الحاصل في المتغيرات المستقلة في النموذج بما فيها حدود الخطأ (معادلات التكامل الأربعة) تفسر ٧٤% من الحاصل في المتغير التابع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويعرض الملحق (١٠) المعادلة كما يظهرها برنامج Eview.٧ ونتائج تقديرها. كما أن اختبار (Autocorrelation LM Test) قد أظهر عدم وجود ارتباط تسلسلي بين قيم حد الخطأ العشوائي(البواقي)، وأظهر اختبار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(Normality Test) أنها موزعة طبيعيًا، وأكد ذلك اختبار (AR Roots Graph) الذي يعرض اثنا عشر جذر داخل الدائرة كما يوضح الشكل رقم (٨)، وهذا يشير إلى أن نموذج (VECM) يفي الاستقرار ولا يحتاج إلى التعديل.

شكل رقم 8

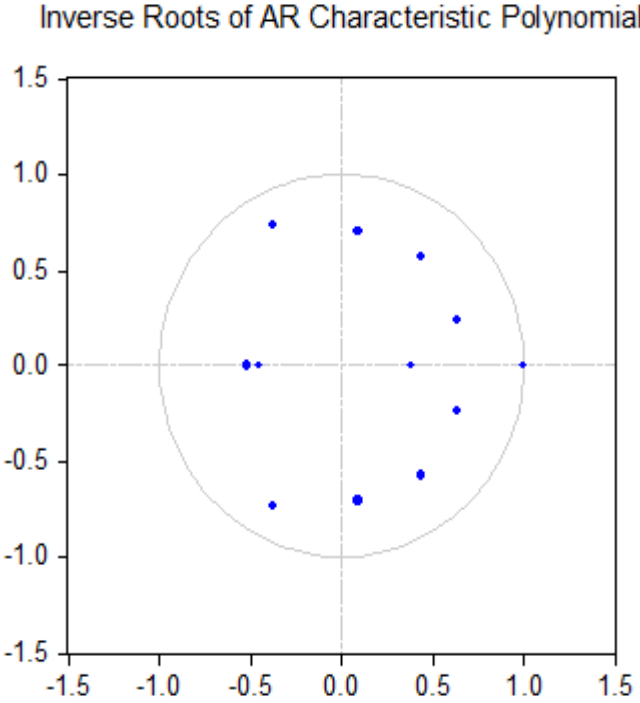

جذور الانحدار الذاتي AR لمعادلة نموذج تصحيح الخطأ VECM

هـ- نتائج تقدير دوال استجابة النبضة ومكونات التباين:

١- نتائج تقدير دوال استجابة النبضة (Impulse Response Functions (IRFs:

يعرض الجدول رقم (١٥) نتائج تقدير دوال استجابة النبضة، والتي تبين مدى استجابة كل من المتغير التابع متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (PCGDP) والمتغيرات المستقلة الإيرادات المحلية (T) والإنفاق العام (G) والادخار (S) والاستثمار (I) والصادرات (X) والواردات (X) الداخلة في متجه تصحيح الخطأ للتغير الحاصل في متغير المساعدات الخارجية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في حال تعرضه لصدمة خارجية بمقدار انحراف معياري واحد في حد الخطأ العشوائي، كما الجدول الأثر التراكمي لتلك الصدمة على المتغيرات في المدى الطويل ولمدة عشر فترات من حدوثها.

الجدول رقم ١٥

استجابة المتغيرات للصدمة الخارجية للمساعدات الخارجية (ODA)							
الفترة	PCGDP	T	G	S	I	X	M
١	٠.٠٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠٠
٢	٠.٠٠٥٠٠٢	٠.٠١٤٥٨٤	٠.٠١٨٢١٣	٠.٠٢٨٢٨٦	٠.٠٢٧٨٤٨	٠.٠٢٩٠٤٨	٠.٠٢٠١٦٩
٣	٠.٠٠٠٨٧٩	٠.٠١٥٠٨١	٠.٠٠٧٠٧٦	٠.٠٠٥٩٧٤	٠.٠٢٧٩٣٥	٠.٠٥٣٢٠٣	٠.٠٣٥١٧٨
٤	-٠.٠٠٥٨٥٠	٠.٠١٠٦٢٢	٠.٠٠٢٢٤٨	-٠.٠٢٥٩٦٩	٠.٠١٥٨٧٧	٠.٠١٩٥٣٣	٠.٠٢٤٦٦٩
٥	-٠.٠٠٧٨٩٢	٠.٠١٧٣٤٢	٠.٠٠٣٩٣٦	-٠.٠٥٩٤٧٣	-٠.٠٠٠٩٣٨	-٠.٠٠٣٩٩٧	٠.٠٠٧٢٤٧
٦	-٠.٠٠٥٣٢٥	٠.٠١٨٠٥١	-٠.٠٠٠٢٥١	-٠.٠٥٠٣١٠	٠.٠٠٥١٧٤	-٠.٠٠٨١٥٧	-٠.٠٠٠٣٤٧
٧	-٠.٠٠٣٩٤٨	٠.٠١٧٩٩٦	٠.٠٠٣٢٤٣	-٠.٠٢٩٢٧٧	٠.٠٠٨٣٤٧	٠.٠٠٣٧٥٩	٠.٠٠٨٢٥٥
٨	-٠.٠٠٣٤٤٣	٠.٠١٨٩٧٦	٠.٠٠٧٣٢٩	-٠.٠٠٥٦١٢	٠.٠١١٨٤٦	٠.٠١٠٣٩٦	٠.٠١٢٦٦١
٩	-٠.٠٠٤٥٢٩	٠.٠١٦٩٠٩	٠.٠٠٣٦٠٩	-٠.٠٠٨٩٧٣	٠.٠١٥٧٣٦	٠.٠٠٩٨٧١	٠.٠١٣٠٥٩
١٠	-٠.٠٠٥٤٨٠	٠.٠١٦٣٧٥	٠.٠٠٢٤٧٠	-٠.٠٢٠٣٩٦	٠.٠١٥٤٦٢	٠.٠٠٥٢١٧	٠.٠١٣٠٤٣
الأثر التراكمي بعد ١٠ سنة	-٠.٠٣٠٥٨٦	٠.١٤٥٩٣٥	٠.٠٤٧٨٧٣	-٠.١٦٥٧٥٠	٠.١٢٧٢٨٦	٠.١١٨٨٧٢	٠.١٣٣٩٣٥

ومن الجدول رقم (١٥) يتبين أن المتغيرات المختلفة تتأثر بالصدمة الخارجية التي قد تعرض لها متغير المساعدات الخارجية، وكما يلي:

- أن متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (PCGDP) تأثر بشكل ضعيف بتلك الصدمة وباستجابة المتغيرات لها، وذلك اعتبارًا من الفترة الثانية وينتقل من الإيجابية إلى السلبية خلال الفترات العشر، لينتهي إلى التأثر تراكميا وبشكل سلبي بحوالي ٣% بنهاية تلك
- التأثر بتشكل إيجابي كل من الإيرادات المحلية (T) و الإنفاق العام (G) بالصدمة الخارجية للمساعدات الخارجية وباستجابة المتغيرات لها، وذلك اعتبارًا من الفترة الثانية، حيث يبلغ التأثر التراكمي للإيرادات المحلية بنهاية تلك الفترات حوالي ١٥% زيادة، مقابل تأثر تراكمي في الإنفاق العام بحوالي ٥% زيادة، وهذا يؤشر إلى أن للمساعدات الخارجية أثر إيجابي ضعيف على الفجوة المالية (T-G) حيث إنها تقلصها لأن استجابة الإيرادات المحلية للصدمة إيجابية وهي ضعف استجابة الإنفاق العام، وبالتالي قد تخفض المساعدات الخارجية من عجز الموازنة العامة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- يتأثر الادخار (S) بشكل سلبي بالصدمة الخارجية للمساعدات الخارجية وباستجابة المتغيرات لها خلال الفترات العشر، وذلك اعتبارًا من الفترة الثانية، لينتهي إلى التأثر تراكميا فينخفض بحوالي ١٧% بنهاية تلك الفترات. في حين يتأثر الاستثمار (I) بشكل ضعيف وإيجابي بالصدمة الخارجية للمساعدات الخارجية وباستجابة المتغيرات لها، وذلك اعتبارًا من الفترة الثانية، لينتهي إلى التأثر تراكميا ويزيد بحوالي ١٣% بنهاية تلك الفترات، وهذا يؤشر إلى أن للمساعدات الخارجية أثر سلبي على الفجوة الادخارية (S-I) حيث إنها قد توسعها لأن استجابة الادخار للصدمة سلبية وتزيد عن استجابة الاستثمار الايجابية، أي أن المساعدات الخارجية تخفض الادخار بنسبة أكثر من نسبة زيادتها للاستثمار.

- يتأثر بشكل ضعيف كل من الصادرات (X) و الواردات (M) بالصدمة الخارجية للمساعدات الخارجية وباستجابة المتغيرات لها خلال الفترات العشر، وتأثر المتغيرين بالصدمة إيجابي بشكل عام، وذلك اعتبارًا من الفترة الثانية، حيث بلغ التأثر التراكمي للصادرات بنهاية تلك الفترات حوالي ١٢% زيادة، مقابل تأثر تراكمي للواردات بحوالي ١٣% زيادة، وهذا يؤشر إلى أن للمساعدات الخارجية أثر سلبي على الفجوة الخارجية (X-M) حيث إنها قد توسعها لأن استجابة الواردات أكبر من استجابة الصادرات.

الشكل رقم ٩

أشكال دوال استجابة متغيرات الدراسة للصدمة الخارجية التي تعرض لها متغير المساعدات الخارجية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

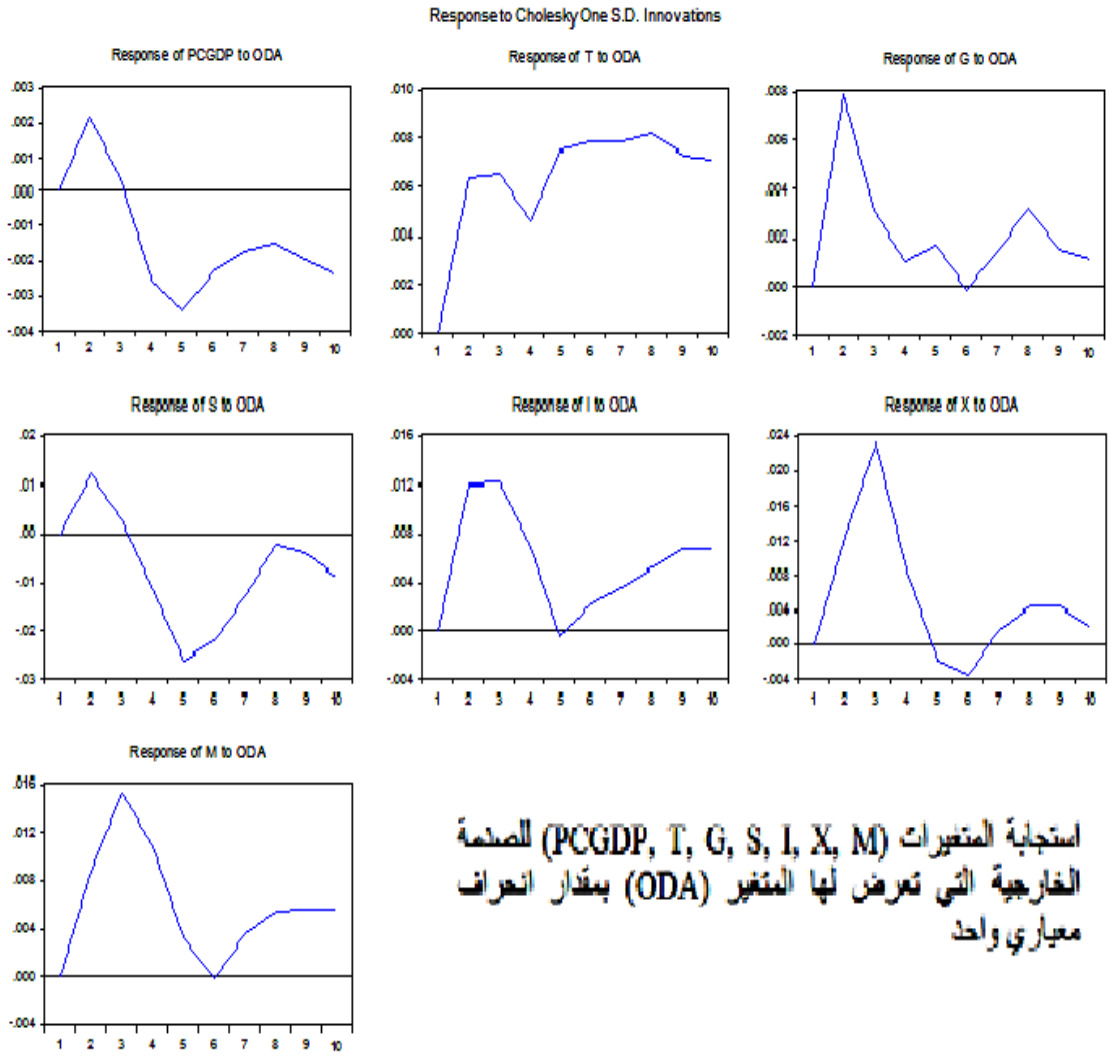

استجابة المتغيرات (PCGDP, T, G, S, I, X, M) للصدمة الخارجية التي تعرض لها المتغير (ODA) بمقدار انحراف معياري واحد

٢- نتائج تقدير مكونات التباين (Variance Decompositions (VDCs:

يعرض الجدولين رقم (١٦) و(١٧) نتائج تقدير مكونات تباين خطأ التنبؤ، وبشكل خاص نسبة مساهمة التغير في متغير المساعدات الخارجية (ODA) في تفسير تباين خطأ التنبؤ في التغيرات الحاصلة في المتغيرات الأخرى لعشر فترات زمنية مستقبلية (عشر سنوات) الناتجة عن الصدمة التي تعرض لها متغير المساعدات الخارجية في بيئة نموذج تصحيح الخطأ (VECM)، أي إن الجدول يوضح مساهمة التقلبات في المتغير (ODA) في تفسير التقلبات في هذا المتغيرات الأخرى خلال أي فترة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم ١٦

نسبة تباين خطأ التنبؤ المفسر بواسطة متغير المساعدات الخارجية (ODA) من التغير في المتغيرات (G, T, PCGDP)						
الفترة	PCGDP		T		G	
	S.E.	تفسير % ODA	S.E	تفسير ODA %	S.E	تفسير ODA %
١	٠.٠٣٣٨٤٥	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٨٨٠٤٣	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٧٠١٧١	٠.٠٠٠٠٠٠
٢	٠.٠٧٤٩٩٤	٠.٤٤٤٩٤٦*	٠.١٤٦٥٤٣	٠.٩٩٠٤٧٨*	٠.١٢٠٩٩٦	٢.٢٦٥٧١٤*
٣	٠.١١٩٠٥٨	٠.١٨١٩٩٨	٠.١٩٧٠٨٤	١.١٣٣١٢٨*	٠.١٥٩٢٥٨	١.٥٠٥٢٤٢*
٤	٠.١٥٠٣٦٨	٠.٢٦٥٤٣١	٠.٢٢٥١٠٣	١.٠٩١٢٦٨*	٠.١٨٢٥١٥	١.١٦١٢٢٨*
٥	٠.١٨٠٧٣٧	٠.٣٧٤٣٩١*	٠.٢٥٥٩١١	١.٣٠٣٥٣٥*	٠.٢٠٣٥٠٣	٠.٩٧١٤٦٤*
٦	٠.٢٠٨٩٢٩	٠.٣٤٥١٣٨	٠.٢٨٥٧١٩	١.٤٤٤٨٨٩*	٠.٢٢٢٩٤٢	٠.٨٠٩٥٧١*
٧	٠.٢٣٤٠١٨	٠.٣٠٣٥٦٧	٠.٣١٠٢٣٥	١.٥٦٢٠٢٧*	٠.٢٣٩٧٦٢	٠.٧١٨٢٥٨*
٨	٠.٢٥٥٩٩٦	٠.٢٧١٧٧٢	٠.٣٣١٧٥٠	١.٦٩٣١٨١*	٠.٢٥٨٠٩٥	٠.٧٠٠٤٨٥*
٩	٠.٢٧٦٥٨٨	٠.٢٥٩٦٢٣	٠.٣٥٠٣٦٤	١.٧٥٠٩٥٧*	٠.٢٧٤٨٦٩	٠.٦٣٤٨٤٢*
١٠	٠.٢٩٥٦٣٤	٠.٢٦١٦٠٩	٠.٣٦٧٥١٣	١.٧٨٩٨٧٦*	٠.٢٨٩٩٦٢	٠.٥٧٧٧٣٠*

-(S.E) الخطأ المعياري لخطأ التنبؤ، و (*) تشير إلى المعنوية الإحصائية للقيم المقدرة لنسبة تباين خطأ التنبؤ المفسر بواسطة المتغير (ODA).

ويلاحظ من النتائج أن الخطأ المعياري لخطأ التنبؤ للتغير في المتغيرات يزداد خلال الفترة الزمنية للجدول، وتعود الزيادة في قيمة الخطأ المعياري إلى أنها تضم آثار خطأ التنبؤ للفترات الزمنية السابقة للمتغيرات الأخرى الداخلة في النموذج، كما أن تأثير المتغير (ODA) يبدأ من الفترة الثانية. وتشير العلامة (*) إلى أن القيم المقدرة لنسبة تباين خطأ التنبؤ المفسر بواسطة المتغير (ODA) تزيد عن ضعف الخطأ المعياري المقدر، وذلك يدل على معنوية الدلالة الإحصائية للقيم المقدرة لنسبة تباين الخطأ التنبؤ المفسر (Wheeler, ١٩٩٩).

حيث يظهر من الجدول (١٦) ما يلي:

- إن القيم المقدرة لنسبة تباين خطأ التنبؤ المفسر بواسطة المتغير (ODA) للتغير في المتغير (PCGDP) تتذبذب بين المعنوية الإحصائية وعدمها، كما إنها لا تتجاوز نسبة ٠.٤٤% في حدها الأقصى كما في الفترة الثانية وهذ يؤكد ضعف تأثير المساعدات الخارجية على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، وعلى العكس من ذلك القيم المقدرة لنسبة تباين خطأ التنبؤ المفسر بواسطة المتغير (ODA) للتغير في كل من المتغيرين (G, T) فجميعها معنوية إحصائيًا.
- إن القيم المقدرة لنسبة تباين خطأ التنبؤ المفسر بواسطة المساعدات الخارجية (ODA) للتغير الحاصل في الإيرادات المحلية (T) لها اتجاه متزايد من فترة لأخرى، فقد بدأت بحوالي ١%

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ووصلت في نهاية الفترة إلى حوالي ١.٨%، في حين أن القيم المقدرة لنسبة تباين خطأ التنبؤ المفسر بواسطة المساعدات الخارجية (ODA) للتغير الحاصل في الإنفاق العام (G) تنخفض من فترة لأخرى، فهي تبدأ بحوالي ٢.٣ % في الفترة الثانية وتنخفض لتصل إلى حوالي ٠.٥٨% في الفترة العاشرة.

كما يبين الجدول (١٧) ما يلي:

الجدول رقم ١٧

نسبة تباين خطأ التنبؤ المفسر بواسطة صدمات متغير المساعدات الخارجية (ODA) من التغير في المتغيرات (M, X, I, S) الداخلة في النموذج

الفترة	S		I		X		M	
	S.E	تفسير ODA %	S.E	تفسير ODA %	S.E	تفسير ODA %	S.E	تفسير ODA %
١	٠.٢٨٤١٣٨	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.١٤٢٣٣٩	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.١٧٢٧٦٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.١٣٠٥٨٢	٠.٠٠٠٠٠٠
٢	٠.٣٣٠١٨٣	٠.٧٣٣٩١١*	٠.٢٣١٢٧٧	١.٤٤٩٨١٣*	٠.٢٥٠٩٣٣	١.٣٤٠٠٠٦*	٠.٢٠٩٧٩٩	٠.٩٢٤١٧٥*
٣	٠.٤١٥٦٢٢	٠.٤٨٣٨٤٢	٠.٣٣٢٦٠٣	١.٤٠٦٤٢٢*	٠.٣٦٤٥٠٤	٢.٧٦٥٤٩٠*	٠.٢٩٤٨٩٦	١.٨٩٠٧٨٤*
٤	٠.٤٩٤٦٩٦	٠.٦١٧١٠٣	٠.٣٩١٣٨٣	١.١٨٠٢٦٥*	٠.٤٣٨١٢٣	٢.١١٢٩٥٥*	٠.٣٥٤١٢٧	١.٧٩٦٤٥٧*
٥	٠.٥٧٩٦٠٦	١.٥٠٢٤١٩*	٠.٤٣٤٣٢٨	٠.٩٥٨٨٦٩*	٠.٤٨٧٢٦١	١.٧١٥٠٠٦*	٠.٣٩١٠٠٠	١.٥٠٧٩٥٩*
٦	٠.٦٣٧٥١٨	١.٨٦٤٦٣٠*	٠.٤٦٩٢٥٩	٠.٨٣٣٥٨٤	٠.٥٣٨٣٨٨	١.٤٢٧٧٠٣*	٠.٤٢٢١٥٣	١.٢٩٣٦٧٩*
٧	٠.٦٨٥٠٠٦	١.٧٩٧٧٣١*	٠.٤٩٩٩٨٥	٠.٧٦٢١٥٠*	٠.٥٨٤٣٧٣	١.٢١٥٩٨٨*	٠.٤٥٢٨٨٣	١.١٥٧٣٠١*
٨	٠.٧٢٨٩٥٧	١.٥٩٣٤١٤*	٠.٥٢٦٨٩٩	٠.٧٣٦٨٢٢	٠.٦٢٨٤١١	١.٠٧٨٨٩٧	٠.٤٨٢٢٠٢	١.٠٨٩٧٨٣*
٩	٠.٧٧٠١٢٢	١.٤٤١١٩٥	٠.٥٥١٥٢٨	٠.٧٥٣٨٩٢	٠.٦٧٠٤٤٨	٠.٩٦٩٥٢٢	٠.٥٠٧١٧٦	١.٠٥١٣٩٨*
١٠	٠.٨١٥٠٠٢	١.٣٤٩٤٦٧	٠.٥٧٣٨٦٠	٠.٧٦٨٩٥٥	٠.٧١١٨٧٢	٠.٨٦٥٣٤٢	٠.٥٣١٦٣٢	١.٠١٧٠٨٦

- (S.E) الخطأ المعياري لخطأ التنبؤ، و (*) تشير إلى المعنوية الإحصائية للقيم المقدرة لنسبة تباين خطأ التنبؤ المفسر بواسطة المتغير (ODA).

- إن القيم المقدرة لنسبة تباين خطأ التنبؤ المفسر بواسطة متغير المساعدات الخارجية (ODA) للتغير في كل من متغير الادخار (S) والاستثمار (I) تتذبذب بين المعنوية إحصائيًا وعدمها، ومعدل هذه النسبة فيما يخص الادخار (S) آخذ بالارتفاع التدريجي خلال الفترات الزمنية العشر، أما القيم المقدرة لنسبة تباين خطأ التنبؤ المفسر بواسطة المساعدات الخارجية (ODA) للتغير في الاستثمار(I) فإنها آخذة بالانخفاض خلال الفترات الزمنية للجدول.

الشكل رقم ١٠

أشكال مساهمة التغير في المساعدات الخارجية في تفسير التغير في المتغيرات الأخرى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

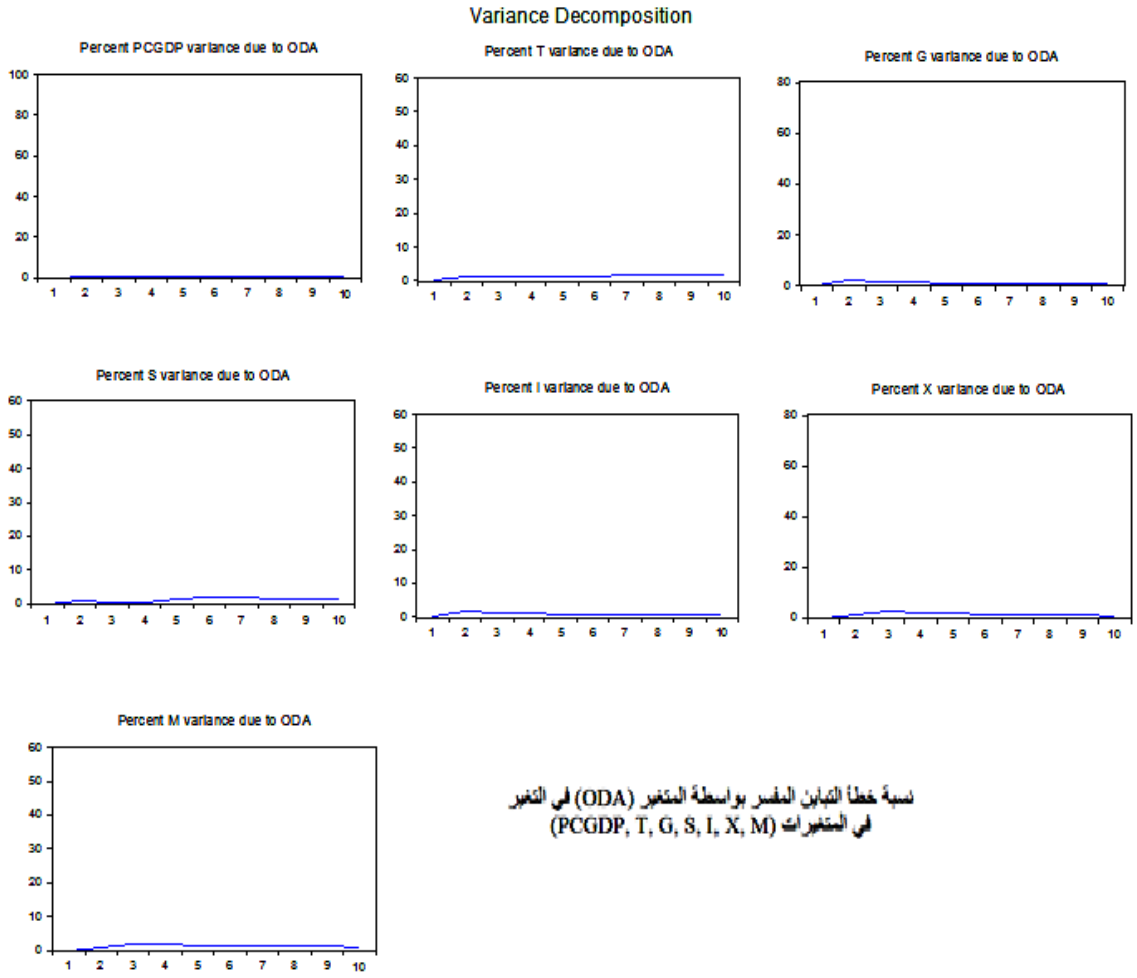

نسبة خطأ التباين المفسر بواسطة المتغير (ODA) في التغير في المتغيرات (PCGDP, T, G, S, I, X, M)

- إن معظم القيم المقدرة لنسبة تباين خطأ التنبؤ المفسر بواسطة متغير المساعدات الخارجية (ODA) للتغير في كل من متغير الصادرات (X) والواردات(M) معنوية إحصائيًا، ومعدل هذه النسبة فيما يخص الصادرات (X) آخذ بالانخفاض التدريجي خلال الفترات الزمنية العشر، أما القيم المقدرة لنسبة تباين خطأ التنبؤ المفسر بواسطة المساعدات الخارجية (ODA) للتغير في الواردات (M) فإنها آخذة بالارتفاع خلال الفترات الزمنية للجدول.

ويرى الباحث أن نتائج اختبار تقدير مكونات التباين تؤكد ما تم الخلوص إليه من نتائج اختبار تقدير دوال استجابة النبضة السابق بيانها، والتي أشارت إلى ضعف تأثر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالمساعدات الخارجية، وأن للمساعدات الخارجية تأثير ضعيف على المتغيرات الأخرى، وبالرغم من ذلك فإنها قد تقلص من الفجوة المالية، وتوسع من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الادخارية والفجوة الخارجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس :النتائج والتوصيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: النتائج

هدفت هذه الدراسة بشكل رئيس إلى قياس أثر المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في الأردن ممثلًا بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١١، وبناءً على ما تم عرضه في الفصول السابقة ونتائج التحليل الإحصائي للنموذج القياسي للدراسة، فقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج، فيما يلي إيجاز لها:

أ. إنه قدر الأردن أن يعايش ظروف اقتصادية صعبة تتمثل أهمها بشح الموارد المحلية عمق من تأثيراتها عدم الاستقرار السياسي في المنطقة ما تولد عنه من حروب متعددة، اضطرت الأردن للجوء إلى مصادر التمويل الخارجية من القروض والمساعدات لمواجهة قصور الموارد المحلية عن الوفاء بمتطلبات الاستثمار اللازم لتحقيق النمو الاقتصادي المستقر وبالتالي التنمية المستدامة اقتصاديًا واجتماعيًا.

ب. إن أحد أسباب ما يواجه الأردن من مصاعب اقتصادية اعتماد المساعدات الخارجية كمورد مهم ومستمر للموازنة العامة دون التحوط لتذبذبها أو انقطاعها في ضوء الظروف الاقتصادية للجهات المانحة ودوافعها التي تسيطر عليها السياسية أكثر من غيرها من الدوافع.

ج. تشير المؤشرات الاقتصادية إلى تفاقم الوضع الصعب للاقتصاد والحاجة المتزايدة إلى مصادر التمويل الخارجية وخاصة المساعدات منها حيث استمر التزايد في العجز في الموازنة العامة والعجز في الميزان التجاري، واتسعت فجوات الموارد المحلية والتجارة الخارجية والمالية، وأدت إلى ارتفاع المديونية، مما يزيد من الضغط على الاقتصاد ويدخله في حلقة مفرغة من الديون وأعباء خدمتها.

د. إن التوسع الكبير في الإنفاق العام وخاصة الإنفاق الجاري غير المنتج اقتصاديا، والمتمثل بالأبنية الفخمة والأثاث والسيارات الفارهة والتوظيف دون حاجة فعلية، بالإضافة إلى ارتفاع الإنفاق العسكري ونفقات الأجهزة الأمنية، هو السبب الرئيس لتزايد العجز في الموازنة العامة، وبالتالي ارتفاع المديونية العامة.

ه. دل التحليل الكمي والقياسي لأثر المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي ممثلًا بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مع الأخذ بالاعتبار عدد من المتغيرات الأخرى المؤثرة في النمو الاقتصادي على ما يلي:

١. أن أثر المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي – متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي– ليس له دلالة إحصائية فهو غير معنوي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. هناك علاقة توازنية في الأجل الطويل لها دلالة إحصائية وبمستوى معنوية ٥% بين النمو الاقتصادي – متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي– والمتغيرات الأخرى الداخلة في النموذج القياسي للدراسة.

٣. إن أثر كل من الإيرادات المحلية والإنفاق العام والادخار والاستثمار والصادرات والواردات على النمو الاقتصادي – متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي– ليس له دلالة إحصائية فهو غير معنوي.

٤. إن محصلة تأثير صدمة المساعدات الخارجية على الفجوة المالية (T-G) إيجابية، حيث إن استجابة الإيرادات المحلية (T) للصدمة أكبر من استجابة الإنفاق العام (G) أي إن زيادة المساعدات الخارجية تؤدي إلى زيادة الإيرادات المحلية بمستوى أكبر من زيادتها للإنفاق العام وبالتالي فهي تقلص من الفجوة المالية.

٥. إن محصلة تأثير صدمة المساعدات الخارجية على فجوة الموارد المحلية (I-S) سلبية، حيث أن الادخار (S) يتأثر فينخفض بأكثر من تأثر الاستثمار (I) وزيادته نتيجة الصدمة، وبالتالي فهي توسع فجوة الموارد المحلية.

٦. إن محصلة تأثير صدمة المساعدات الخارجية على فجوة التجارة الخارجية (M-X) في سلبية، حيث إن استجابة الواردات (M) وزيادتها نتيجة للصدمة أكبر من استجابة الصادرات (X) وزيادتها، وبالتالي فهي توسع من فجوة التجارة الخارجية.

و. إن السياسة المالية لا تعمل على إعادة توزيع الدخل بالشكل المناسب، وتحسينها لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ضعيف، أي إنها لا تكافح الفقر بالمستوى المطلوب، وذلك بالنظر للتأثير الضعيف لكل من الإيرادات المحلية (الضرائب) (T) والإنفاق العام (G) والمساعدات الخارجية (ODA) على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

ز. الحاجة إلى إعادة النظر في السياسات المالية والاقتصادية وبشكل خاص تلك المتعلقة بإدارة المساعدات الخارجية وتخصيصها، بالنظر إلى تواضع عوائد المساعدات الخارجية الاقتصادية كما بينت نتائج الدراسة.

إن نتائج هذه الدراسة تتفق مع آراء مدرسة غير المؤيدين للمساعدات الخارجية، كما تتفق مع نتائج الدراسات السابقة التالية:

✓ دراسة (الكواز، ٢٠١١) والتي أشارت إلى وجود علاقة غير معنوية ما بين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومؤشر الفقر، وعزت السبب إلى تواضع المساعدات أو سوء تخصيص المساعدات أو الهدر في أموال المساعدات.

- ✓ دراسة (Al-khaldi, ٢٠٠٨) والتي أشارت إلى تأثير ضعيف للمساعدات على النمو، وأرجعت السبب إلى السياسات الضعيفة والتنفيذ الضعيف لتلك السياسات.
- ✓ دراسة (Feeny, ٢٠٠٥) والتي توصلت ضعف الأدلة على مساهمة المساعدات في النمو الاقتصادي.
- ✓ دراسة (المومني، ١٩٨٧) والتي أشارت إلى تأثير المساعدات والقروض الأجنبية بزيادة الواردات أكبر من زيادتها للصادرات، وتوقعت زوال هذا التأثير السلبي بالمحصلة على الفجوة الخارجية في المستقبل.

وفي ضوء نتائج الدراسة، يرى الباحث أن المساعدات الخارجية ليس لها تأثير ذي دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي، كما إنها قد توسع من الفجوة المحلية والفجوة الخارجية، مما يعني استمرار الحاجة إلى المزيد من مصادر التمويل الخارجي من القروض والمساعدات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: التوصيات

في ضوء ما سبق بيانه من نتائج توصلت لها هذه الدراسة، يقدم الباحث ما يلي من التوصيات يرى الأخذ بها لتوفير أساس يمكّن من تحقيق النمو الاقتصادي بمساعدة من المساعدات الخارجية:

أ- المحافظة على السلم الأهلي والاستقرار داخليًا وإشاعة نهج الحاكمية الرشيدة والمسائلة لضمان نظم رقابية فعالة، فالاستقرار يمكن من العمل، والمشاركة تحفز عليه، والحاكمية الرشيدة تمنح الثقة وتحفظ الحقوق.

ب- العمل على خلق بيئة مناسبة لتنمية المشاريع ذات القيمة المضافة الكبيرة في كافة القطاعات الاقتصادية من خلال تحفيز الابتكار والإبداع، وتقليل المخاطر التي تواجها هذه المشاريع، وتوفير قنوات التمويل المناسبة قليلة التكلفة لها، وتوفير صندوق للاستثمار المخاطر لتمكين تحويل الابتكارات ونتائج البحث العلمي إلى منتجات ذات مردود اقتصادي. وذلك يمكن من إحداث تغيير هيكلي إيجابي في الاقتصاد.

ج- تشجيع الاستثمار في قطاعات الطاقة المتجددة منها وغير المتجددة بما يمكن من تخفيض جوهري لفاتورة الطاقة وبالتالي الواردات حيث أن مصادر الطاقة تمثل الجزء الأكبر من الواردات.

د- تشجيع الصناعات الوطنية سواء التصديرية منها والاحلالية، وتحسين تنافسيتها من خلال زيادة جودة المنتج وتخفيض الكلفة وخاصة الطاقة والتمويل، وضمان حرية المنافسة لها، وذلك لتخفيض الواردات وزيادة الصادرات على المدى الطويل.

ه- تدعيم مؤسسات التدريب المهني والفني وإعادة الاعتبار للتعليم المهني وتوجيه المؤسسات التعليمية للتحول أكثر نحو هذا النوع من التعليم لتوفير العمالة المهارة اللازمة لمختلف المشاريع، وذلك يمكن من تسويق العمالة الوطنية داخليًا وخارجيًا فتنخفض البطالة ويتحسن الدخل.

و- مراجعة آليات إعادة توزيع الدخل التي تعتمدها المالية العامة بفرض الضرائب المباشرة مثل الضريبة التصاعدية على الدخل ووقف الإعفاءات غير المبررة اقتصاديًا وفرض الضرائب على الإنفاق الاستهلاكي للكماليات لتوجيه المواطنين نحو ترشيد الإنفاق وتعزيز الادخار المحلي، بالإضافة إلى أثر ذلك على زيادة الإيرادات للموازنة والتي تخفض العجز فيها، مع ضرورة التشدد في الإنفاق العام وخاصة الجاري منه وخاصة الأبنية الفخمة والأثاث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفارهة، وإعادة هيكلة الجهاز المدني وتوزيع الموارد البشرية والمادية حسب الحاجة الفعلية بما يعظم المنفعة ويخفض الهدر في المال العام.

ز- تحفيز الادخار المحلي وحشد المدخرات من خلال توفير بدائل ادخارية تتفق وقيم المجتمع مثل تجربة صندوق الحج، وحماية مؤسسة الضمان الاجتماعي والمحافظة على أموالها، وتوجيه هذه المدخرات لتمويل المشاريع الاستثمارية ذات الجدوى الاقتصادية.

ح- العمل على تحقيق إدارة أفضل للمساعدات الخارجية لضمان تحقيق منافع أكبر منها اقتصاديًا واجتماعيًا، من خلال توفير رؤية واضحة وإطار عام وإجراءات عمل لإدارة المساعدات تمكن من توجيه المساعدات الخارجية المقدمة للأردن بما يتلاءم مع الأولويات الوطنية، ويساعد على زيادة فاعليتها. وتطوير وإعداد سياسات واضحة للمساعدات الخارجية تستقطب شركاء جدد في التنمية، وتسهل العمل معهم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة العامة:

إن الظروف الاقتصادية والسياسية قد فرضت على الأردن السعي إلى الحصول على التمويل الخارجي من القروض والمساعدات، وقد كان هناك تفضيل من صناع القرار للمساعدات الخارجية وخاصة المنح للاعتقاد أنها أقل تكلفة في المدى الطويل على الاقتصاد من غيرها من القروض وخاصة التجارية بالرغم من ارتباطها بدوافع المانحين والتي ترتبط بمصالحهم السياسية والاقتصادية والتي قد تتعارض مع الأولويات الوطنية، حيث الحاجة للتمويل الخارجي كانت ولازالت تجد مبررها في الفجوات الاقتصادية الحاصلة في الاقتصاد الأردني والناتجة بشكل أساسي عن العجز في الميزان التجاري المعبر عن فجوة التجارة الخارجية، والعجز في الموازنة العامة للدولة المتسبب الرئيس لفجوة الموارد المحلية؛ وكان يؤمل أن تستخدم هذه المساعدات الخارجية في تحقيق نمو اقتصادي مستقر وانجاز تنمية مستدامة تتيح في نهاية الأمر الاستغناء عن المساعدات والتمويل الخارجي، ولكن الواقع لم يطابق الآمال، ولاشك أن للظروف السائدة في المنطقة والتي تتسم بعدم الاستقرار السياسي وتوالي الأزمات والحروب فيها كل بضع سنيين، وتلك أمور خارجة عن السيطرة ولها أثر سلبي كبير على الاقتصاد والنمو والتنمية، فتلك الظروف تربك المخططين وصناع القرار وتعيق تنفيذ السياسات الاقتصادية والخطط التنموية، إلا أن جزء من أسباب تواضع عوائد المساعدات الخارجية خاصة ضعف مساهمتها بتحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الدخل الحقيق للفرد والمتغيرات الاقتصادية الأخرى ، يعود إلى عدم كفاية السياسات الاقتصادية والمالية وانخفاض كفاءة تنفيذ تلك السياسات، فهناك سوء التخصيص فجزء مهم من المساعدات تم توجيه للإنفاق الجاري غير المنتج اقتصاديًا، وهناك سوء إدارة وهدر في الأموال العامة، لذا فإن تحسين العائد الاقتصادي للمساعدات الخارجية يتطلب إعادة النظر في السياسات وإدارتها ووضع الضوابط الكافية لضمان حسن استخدامها واستثمارها.

ويأمل الباحث أن لا يقتصر الانتفاع من هذه الدراسة على الجانب المتعلق بالنواحي النظرية وبالنتائج التي تم التوصل إليها، وإنما يتعداه إلى توظيف صناع القرار لهذه الدراسة ونتائجها بصورة مفيدة، لتحقيق الاستفادة القصوى من المساعدات الخارجية التي يتم الحصول عليها بما يحقق الأهداف الاقتصادية والتنموية المرجوة وخاصة النمو الاقتصادي المستقر وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع

المراجع العربية:

١- أبو مصطفى، محمد (٢٠٠٩)،" **دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية (دراسة تحليلية مقارنة عن الفترة من ١٩٩٩-٢٠٠٨)**"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة- فلسطين.

٢- الأمين، د. عبدالوهاب (٢٠٠٢)،"**التنمية الاقتصادية**"، دار حافظ للنشر، عمان- الأردن، ص ٤٧-٤٨.

٣- الباشا، مازن (٢٠١٣)، " **التمويل الخارجي وأثره على الهيكلية في القطاعات الاقتصادية**"، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان- الأردن

٤- البنك المركزي الأردني، قاعدة البيانات الإحصائية، www.cbj.gov.jo.

٥- الرفاعي، حسين (٢٠٠٦)،" **أثر القروض والمساعدات الأجنبية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الأردن (١٩٧٦-٢٠٠٥)**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد – الأردن.

٦- السواعي، خالد (٢٠١١)،" **مقيدات النمو الاقتصادي في الأردن: منهجية الفجوات الثلاث (١٩٧٦-٢٠٠٩)**"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان – الأردن.

٧- العتوم، راضي، والرحاحله، حازم، (٢٠٠٢)،"**التنبؤ بالأزمات الاقتصادية: حالة الأردن**"، بحث مقدم إلى المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا.

٨- المجلس الأعلى للسكان، ٢٠١٠، **التقرير السكاني للعام (٢٠١٠).**

٩- المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، ٢٠١٢،" **التقرير الاقتصادي والاجتماعي".**

١٠- المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، ٢٠١٢،" **إستراتيجية التشغيل الوطنية".**

١١- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، http://www.unhcr-arabic.org/٥٢٢٥٥ea٠٦.html.

١٢- المومني، رياض (١٩٨٧)،" **أثر رأس المال الأجنبي (القروض والمساعدات) على التنمية الاقتصادية: التجربة الأردنية للفترة ١٩٦٨-١٩٨٥**"، أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد الثالث، العدد الثاني، الأردن.

١٣- الكواز، أحمد، (٢٠١١)، " **مساعدات التنمية الرسمية، والأداء الاقتصادي، والفقر، مع إشارة للبلدان العربية**" دراسة مقدمة للمؤتمر الدولي العاشر حول " التوجهات الحديثة في تمويل التنمية" ١١-١٣ ابريل ٢٠١١، بيروت، الجمهورية اللبنانية.

١٤- جريدة الرأي، عمان، الاردن، ٢٤ آذار، ٢٠٠٥م.

١٥- حسين، مجيد وسعيد، عفاف (٢٠٠٤)،" **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ص ٩٠-٩١.

١٦- حمدان، بدر (٢٠١٢)، "**تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني (١٩٩٥-٢٠١٠)**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر- غزة، فلسطين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٧-خصاونة، صالح، وآخرون (١٩٩٤)، **"مبادئ الاقتصاد ٢"**، منشورات جامعة القدس المفتوحة، الأردن، ص ٣٧٩-٣٨٠.

١٨-زكي، د. رمزي(١٩٨٥)،**"الديون والتنمية، الطبعة الأولى"**، دار المستقبل العربي، مصر، ص٢٣.

١٩-زكي، د. رمزي (١٩٧٨)، **"أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث"**، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، ص ٤٦-٥٠.

٢٠-زكي ، رمزي (١٩٩٢)، **"الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة في العالم الثالث"**، ط١، دار سيناء، القاهرة.

٢١-دائرة الإحصاءات العامة، **الكتاب الإحصائي السنوي الأردني ٢٠١٢.**

٢٢-صخري، د. عمر، (٢٠٠٥)،**" التحليل الاقتصادي الكلي (الاقتصاد الكلي)"**، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة الجزائر، الجزائر- الجزائر.

٢٣-صالح، مصطفى (٢٠٠٨)،**" التنمية الاقتصادية سياسيًا في الوطن العربي"**، عمان- الأردن، ص ٧٢.

٢٤-صبيح، ماجد (٢٠٠٨)،**"التنمية الاقتصادية"**، جامعة القدس المفتوحة، ص ٥٢-٥٣.

٢٥-عبد الفتاح، سيف الدين و آخرون، (٢٠٠٥)، **" المساعدات الخارجية والتنمية في العالم العربي رؤية من منظور عربي وإسلامي"**، المركز العلمي للدراسات السياسية.

٢٦-عبدالهادي، سامر (٢٠١٣)،**" التمويل الخارجي وأثره على الفجوات الاقتصادية"**، دار الأيام، عمان، الأردن.

٢٧-عبدالواحد، السيد (٢٠٠٣)،**" الموازنة العامة للدولة"**، دار النهضة، القاهرة، مصر، ص ٢٣.

٢٨-عثمان، سعيد (٢٠٠٣)،**" الاقتصاد العام"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص ٣٦٢.

٢٩-عجمية، محمد، وناصف، إيمان (٢٠٠٢)،**"التنمية الاقتصادية: دراسات ونظريات"**، جامعة الإسكندرية – مصر.

٣٠-عجمية، محمد، وآخرون (٢٠٠٦)،**"التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص ١٥٧.

٣١-عطيه، عبدالقادر، (٢٠٠٥)، **" الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق".** الدار الجامعية، الإسكندرية، الجمهورية العربية المصرية.

٣٢-طلافحة، د. حسين،(١٩٨٩)، **"الميزان التجاري الأردني"**، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد الخامس، العدد ٢.

٣٣-لجنة تنسيق أحزاب المعارضة الأردنية، ،(٢٠١٠)،**" نتائج وآثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاقتصاد الأردني، البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي"**، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الوطني الاقتصادي الأردني، عمان- الأردن.

٣٤-مهرة، علي عبد الغني (١٩٩٦)،**" الديون الخارجية وأثارها على عملية التنمية"**، أطروحة دكتوراه، سوريا.

٣٥-وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية، **تقرير المساعدات الخارجية (٢٠١١)**، www.mop.gov.jo.

٣٦-وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية، **تقرير المساعدات الخارجية (٢٠١٢)**، www.mop.gov.jo.

٣٧-وزارة المالية، **النشرة الشهرية**، كانون ثاني ٢٠١٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣٨-وزارة المالية، **نشرة الدين العام** ، آذار ٢٠١٣.

٣٩-يونس، أحمد (١٤١٩هـ)،" **معالجة عجز الموازنة العامة بين الفكر الاقتصادي المعاصر والفكر الإسلامي"**، مجلة الإدارة العامة، الرياض، السعودية، السنة الخامسة، العدد الأول، ص ١٨٢.

٤٠-يونس، عدنان (٢٠١١)، **"التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الاقتصادي – تجارب عربية"**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، ص ٣٤- ٣٨.

٤١-يونس، مفيد، وكنعان، عبدالغفور، والباشا، مازن (٢٠٠٢)، **"تأثير التمويل الخارجي على التنمية الاقتصادية في الأردن"**، مجلة تنمية الرافدين، المجلد ٢٤، العدد ٦٩، ص ٨- ١٠٢.

المراجع الأجنبية

١- Abu Al-Foul, Bassam (٢٠٠٨),"**Foreign Aid and Economic Growth in Egypt and Jordan: An Empirical Analysis**", Economic Research Forum, Working Paper No. ٤١٨.

٢- Addison, T., and S. M. Murshed (٢٠٠٥). "**Post-Conflict Reconstruction in Africa: Some Analytical Issues**", In P. Collier and A. K. Fosu (eds), Post-Conflict Economies in Africa. London: Palgrave Macmillan.

٣- Adhikary, B. K. (٢٠١١). "FDI, Trade Openness, Capital Formation, and Economic Growth in Bangladesh: A Linkage Analysis". **International Journal of Business and Management**, ٦(١): ١٦–٢٨.

٤- Amanja, Lloyd and Morrissey, ٢٠٠٥, "Fiscal Aggregates, Aid and Growth in Kenya: A Vector Autoregressive (VAR) Analysis", **Centre for Research in Economic Development and International Trade (CREDIT)**, Research Paper No. ٠٥/٠٧, University of Nottingham.

٥- Al-Khaldi, Mwafaq (٢٠٠٨)," Impact of Foreign Aid on Economic Development in Jordan (١٩٩٠-٢٠٠٥)", **Journal of Social Sciences** ٤ (١): ١٦-٢٠, ٢٠٠٨

٦- Bahmani-Oskooee, Mohsen and Brooks, Taggert J. (١٩٩٩), "Cointegration Approach to Estimating Bilateral Trade Elasticities Between U.S. and Her Trading Partners", **International Economic Journal**, ١٣(٤), Winter, ١١٩-١٢٨.

٧- Britannica Encyclopedia, http://www.britannica.com/EBchecked/topic/٢١٣٣٤٤/foreign-aid/٢٥٦٢٥٥/History.

٨- Durbarry, Gemmell and Greenaway (١٩٩٨), "New Evidence on the Impact of Foreign Aid on Economic Growth", **Centre for Research in Economic Development and**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

International Trade (CREDIT), Research Paper No. ٩٨/٨, University of Nottingham.

٩- Engle, R. F., and C. W. J. Granger (١٩٨٧). "Cointegration and Error Correction: Representation Estimation and Testing". **Econometrica**,٥٥(٢): ٢٥١–٧٦.

١٠- Feeny, S, (٢٠٠٥), "The Impact of Foreign Aid in Papua New Guinea", **The Journal of Development Studies**, Vol.٤١, No.٦, August ٢٠٠٥, pp.١٠٩٢ – ١١١٧.

١١- Griffin, K., and J. Enos (١٩٧٠), "Foreign Assistance: Objectives and Consequences", **Economic Development and Cultural Change**,١٨(٣): ٣١٣–٢٧.

١٢- Gaud, W. S. (١٩٦٨), "Foreign Aid: What It Is; How It Works; Why We Provide It", **Department of State Bulletin**, p ٦٠٣.

١٣- Hjertholm, Peter and Howard White. (٢٠٠٠), "Foreign aid in historical perspective: Background and trends." In F. Tarp. (ed.). Foreign Aid and Development. London and New York. Routledge. Pp ٨٠-١٠٢.

١٤- Iqbal, Zafar (١٩٩٥),"Constrains to the Eonomic Growth of Pakistan: A Three-gap Approach", **The Pakistan Development Review**, ٣٤:٤ part III (Winter ١٩٩٥) pp. ١١١٩-١١٣٣.

١٥- Johansen, S., and K. Juselius (١٩٩٠), "Maximum Likelihood Estimation and Inference on Cointegration – With Application to the Demand for Money", **Oxford Bulletin of Economics andStatistics**, ٥٢(٢): ١٦٩–٢١١.

١٦- Hatemi-J and Irandoust, (٢٠٠٥), "Foreign Aid and Economic Growth: new evidence from panel cointegration", **journal of economic development**, Volume ٣٠, Number ١, June ٢٠٠٥.

١٧- Hollis B. Chennery and Arthur MacEwan (١٩٦٦), "Optimal Patterns of Growth and Aid: The Case of Pakistan", **The Pakistan Development Review** ٦:٢, ٢٠٩–٢٤٢.

١٨- **International Monetary Fund (IMF) database**. Washigton, DC: www.imf.org

١٩- Kargbo, P. M. (٢٠١٢), " Impact of Foreign Aid on Economic Growth in Sierra Leone " United Nation University , world institute for development, **economic research, Working Paper** No. ٢٠١٢/٠٧.

٢٠- Mallik, G. (٢٠٠٨), "Foreign Aid and Economic Growth: A Cointegration Analysis of the Six Poorest African Countries", **Economic Analysis & Policy**, VOL. ٣٨ NO. ٢,

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

SEPTEMBER ٢٠٠٨.

٢١- Mohey-ud-din, Ghulam (٢٠٠٦), "Impact of Foreign Aid on Economic Development in Pakistan [١٩٦٠-٢٠٠٢]", **MPRA Paper** No. ١٢١١, posted ١٨. December ٢٠٠٦.

٢٢- OECD Home › Development Co-operation Directorate (DCD-DAC) › Aid statistics › Statistics on resource flows to developing countries

٢٣- Organization for Economic Co-operation and Development, Official development assistance – definition and coverage .

٢٤- Papanek, G. F. (١٩٧٣). "Aid, Foreign Private Investment, Savings and Growth in less Developed Countries". **Journal of Political Economy**,٨١(١): ١٢٠–٣٠.

٢٥- Reddy and Minoiu (٢٠٠٦)," Development Aid and Economic Growth: A Positive Long-Run Relation ' **Research Paper, Dept. of Economics**, Barnard College, Columbia University and Institute for Social and Economic Research and Policy, Columbia University, www.columbia.edu/~sr٧٩٣/ReddyMinoiuAidandGrowth.pdf.

٢٦- Shah, Ahmad, Imtiaz and Zahid (٢٠٠٥),"Is Foreign Aid Necessary for the Economic Development of Less Developed Countries with Special Reference to Pakistan?", **IPRI Journal**, Volume, Number ٢.

٢٧- Saunders, Callum, (٢٠٠٨)," Investigate the Economic Effects of Foreign Aid on Economic", **Research Paper**, Essex University, Department of Economics.

٢٨- Schumacher, Christian (٢٠٠١),"Trend and Cycle in the Euro-Area: A Permanent Transitory Decomposition Using a Cointegrated VAR Model", http://www.diw.de/english/publikationen/vierteljahrshefte/docs/papers/v_٠١_٣_٥.pdf

٢٩- Taylor, Lance (١٩٩٤), "Gap models", **Journal of Development Economics**,Vol. ٤٥ ١٧-٣٤.

٣٠- United Nations Development Programme, **Human Development Report ١٩٩٤** (New York: Oxford University Press, (١٩٩٤), tab ٤.٢.

٣١- Voiradas, C. (١٩٧٣)," Export, Foreign Capital Inflow and Economic Grwoth", **Journal of International Economics**, Vol.٣, pp. ٣٣٧-٣٤٩.

٣٢- Wheeler, M. (١٩٩٩), "The Macroeconomic Impacts of Government Debt: An Empirical Analysis of the ١٩٨٠s and ١٩٩٠s" ***Atlantic Economic Journal***, ٢٧(٣), ٢٧٣-٢٨٤,

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحق

ملحق (١) نتائج اختبار التكامل المشترك

Date: ١١/٢٢/١٣ Time: ٢٠:٥٨				
Sample (adjusted): ١٩٨٢ ٢٠١١				
Included observations: ٣٠ after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend (restricted)				
Series: PCGDP T G S I X M ODA				
Lags interval (in first differences): ١ to ١				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	٠.٠٥	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	٠.٩٦٦٠٢١	٣٣٣.٢١٥٨	١٨٧.٤٧٠١	٠.٠٠٠٠
At most ١ *	٠.٨٦٥٧٨٥	٢٣١.٧٥٥٠	١٥٠.٥٥٨٥	٠.٠٠٠٠
At most ٢ *	٠.٨١٢٧٢٧	١٧١.٥٠٥٦	١١٧.٧٠٨٢	٠.٠٠٠٠
At most ٣ *	٠.٧٣٠٠٥٢	١٢١.٢٥٠٠	٨٨.٨٠٣٨٠	٠.٠٠٠٠
At most ٤ *	٠.٦٣٢١١٩	٨١.٩٦٤٢١	٦٣.٨٧٦١٠	٠.٠٠٠٧
At most ٥ *	٠.٤٩٧٩٧٤	٥١.٩٦٤٣٠	٤٢.٩١٥٢٥	٠.٠٠٤٩
At most ٦ *	٠.٤٤٩٨٤٩	٣١.٢٩١١٩	٢٥.٨٧٢١١	٠.٠٠٩٦
At most ٧ *	٠.٣٥٩٤٨٢	١٣.٣٦٤٣٢	١٢.٥١٧٩٨	٠.٠٣٦٠
Trace test indicates ٨ cointegrating eqn(s) at the ٠.٠٥ level				
* denotes rejection of the hypothesis at the ٠.٠٥ level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (١٩٩٩) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	٠.٠٥	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	٠.٩٦٦٠٢١	١٠١.٤٦٠٧	٥٦.٧٠٥١٩	٠.٠٠٠٠
At most ١ *	٠.٨٦٥٧٨٥	٦٠.٢٤٩٤٧	٥٠.٥٩٩٨٥	٠.٠٠٣٨
At most ٢ *	٠.٨١٢٧٢٧	٥٠.٢٥٥٦٠	٤٤.٤٩٧٢٠	٠.٠١٠٦
At most ٣ *	٠.٧٣٠٠٥٢	٣٩.٢٨٥٧٥	٣٨.٣٣١٠١	٠.٠٣٨٨
At most ٤	٠.٦٣٢١١٩	٢٩.٩٩٩٩١	٣٢.١١٨٣٢	٠.٠٨٨٧
At most ٥	٠.٤٩٧٩٧٤	٢٠.٦٧٣١١	٢٥.٨٢٣٢١	٠.٢٠٦٨
At most ٦	٠.٤٤٩٨٤٩	١٧.٩٢٦٨٦	١٩.٣٨٧٠٤	٠.٠٨٠٤
At most ٧ *	٠.٣٥٩٤٨٢	١٣.٣٦٤٣٢	١٢.٥١٧٩٨	٠.٠٣٦٠
Max-eigenvalue test indicates ٤ cointegrating eqn(s) at the ٠.٠٥ level				
* denotes rejection of the hypothesis at the ٠.٠٥ level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (١٩٩٩) p-values				

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (٢) نتائج تقدير معادلة متجه تصحيح الخطأ للمتغير متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

Dependent Variable: D(PCGDP)				
Method: Least Squares				
Date: ١١/٣٠/١٣ Time: ١١:٠٨				
Sample (adjusted): ١٩٨٢ ٢٠١١				
Included observations: ٣٠ after adjustments				
D(PCGDP) = C(١)*(PCGDP(-١) + ١.١٤٥٠٧٧٦٢٠٢٩*I(-١) - ١.٠١٠٠٩٣٨١٠٤٤*X(-١) + ٠.٣٨٣٥٥٣٥٣٥١٤١*M(-١) + ١.٣٠٦٦٣٣٠١٠٨٨*ODA(-١) - ٠.٠٤٤١٩١٨٢٤٠٥٠١*@TREND(٨٠) - ٤٣.١٤١٨٣٩١٦٦٧) + C(٢)*(T(-١) - ١.٢٣٦٥٨٢١٢٠٢٦*I(-١) + ١.٢٥٩٦٦٤٥٠٨٥٦*X(-١) - ١.٥١٤٩٨٦٢٩٣١٥*M(-١) - ١.٢٣٢١٣٦٤٦٨٥٧*ODA(-١) + ٠.٠٣٤٦٠٨١٩١١٢١٢*@TREND(٨٠) + ٣٥.٢١٢٣١٠٧٢٩٤) + C(٣)*(G(-١) - ٠.٣٢٨٨٦٤٣٨٥١٢٧*I(-١) - ٠.٤٢٣٨٢٩٩٩٣٥٦٥*X(-١) + ٠.١٧٣٤٨٣٣٢٨٤٢*M(-١) - ٠.١٣٣٢٦٨٦٥٤٦٦ *ODA(-١) - ٠.٠١١٨٠٣٣٩٠٣٠٩٨*@TREND(٨٠) - ٦.٥٦٦٦٨٦١٧٣٥٥) + C(٤) *(S(-١) - ١.١١٤٩٢٣٤٦٤٧٤*I(-١) - ١.٩٣٦٢٣٢٤١٢٣*X(-١) + ٤.٢٠٥٧٦٢٨٨٨٦٦ *M(-١) + ٠.٥١٦٩٥٠٠٢٢٣٥٨*ODA(-١) - ٠.١١٩٦٨٦٥٦٣٥١٩*@TREND(٨٠) - ٥٦.٧٤٢٦١٥٢٤٣٥) + C(٥)*D(PCGDP(-١)) + C(٦)*D(T(-١)) + C(٧)*D(G(-١)) + C(٨)*D(S(-١)) + C(٩)*D(I(-١)) + C(١٠)*D(X(-١)) + C(١١)*D(M(-١)) + C(١٢)*D(ODA(-١)) + C(١٣)				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(١)	-٠.١٨٦٠٩٧	٠.١١٦٣٦٥	-١.٥٩٩٢٤٢	٠.١٢٨٢
C(٢)	-٠.٢٥٨٥٩٤	٠.١١٦٦٦٨	-٢.٢١٦٤٩٤	٠.٠٤٠٦
C(٣)	٠.٤١٧٨٩٤	٠.١٦٩٠٦١	٢.٤٧١٨٥٥	٠.٠٢٤٣
C(٤)	-٠.٠٣٩١٦١	٠.٠٣٤٥٧٦	-١.١٣٢٦١٢	٠.٢٧٣١
C(٥)	٠.٥٢٧٩٦٧	٠.٢٩٤٢٠٧	١.٧٩٤٥٤٣	٠.٠٩٠٥
C(٦)	-٠.٠٠٦٢٧٤	٠.١٢١٥٦٨	-٠.٠٥١٦١١	٠.٩٥٩٤
C(٧)	-٠.١٤٣٨٢٨	٠.١٤٦٦٤٢	-٠.٩٨٠٨٠٩	٠.٣٤٠٤
C(٨)	-٠.٠٣٤٢٧١	٠.٠٣٣٤٤٩	-١.٠٢٤٥٦٨	٠.٣١٩٩
C(٩)	٠.٠٢١١٥٩	٠.١١٦١٢٥	٠.١٨٢٢١١	٠.٨٥٧٦
C(١٠)	٠.٠٨٨٥٨٢	٠.٠٨٩٤٣٩	٠.٩٩٠٤٢٢	٠.٣٣٥٩
C(١١)	-٠.١٠٨٣٧٢	٠.١٧٠٣٥٩	-٠.٦٣٦١٤٢	٠.٥٣٣٢
C(١٢)	٠.٠٤٧٨٩٤	٠.٠٣٦٢٠٢	١.٣٢٢٩٨٣	٠.٢٠٣٤
C(١٣)	٠.٠٠٦٩٦٧	٠.٠٠٧٥٦٧	٠.٩٢٠٦٤٨	٠.٣٧٠١
R-squared	٠.٧٣٥٦٩٠	Mean dependent var		٠.٠٠٤٦٧١
Adjusted R-squared	٠.٥٤٩١١٩	S.D. dependent var		٠.٠٥٠٤٠٤
S.E. of regression	٠.٠٣٣٨٤٥	Akaike info criterion		-٣.٦٣٥٣٤٥
Sum squared resid	٠.٠١٩٤٧٤	Schwarz criterion		-٣.٠٢٨١٦٠
Log likelihood	٦٧.٥٣٠١٨	Hannan-Quinn criter.		-٣.٤٤١١٠٢
F-statistic	٣.٩٤٣٢٠٨	Durbin-Watson stat		٢.٠٥٦٨٩٦
Prob(F-statistic)	٠.٠٠٥١٨٣			

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (٣) نتائج اختبار سببية غرانجر

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: ١١/٣٠/١٣ Time: ١٠:٠٢			
Sample: ١٩٨٠ ٢٠١١			
Lags: ١			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
T does not Granger Cause PCGDP	٣١	٣.٠٩٧٦٦	٠.٠٨٩٣
PCGDP does not Granger Cause T		١.٤٢١٣٤	٠.٢٤٣٢
G does not Granger Cause PCGDP	٣١	٣.٨٣٤٨٧	٠.٠٦٠٢
PCGDP does not Granger Cause G		٠.٢٦٩٩٤	٠.٦٠٧٥
S does not Granger Cause PCGDP	٣١	١.٩٦٤١٦	٠.١٧٢١
PCGDP does not Granger Cause S		٠.٨٠٦٧٠	٠.٣٧٦٨
I does not Granger Cause PCGDP	٣١	٦.٠٥٦٢٧	٠.٠٢٠٣
PCGDP does not Granger Cause I		٠.٧٥٨٥٨	٠.٣٩١٢
X does not Granger Cause PCGDP	٣١	٠.١٣٦٩٩	٠.٧١٤١
PCGDP does not Granger Cause X		٧.٤٠٤٩٠	٠.٠١١١
M does not Granger Cause PCGDP	٣١	٥.٣٩٥٢٣	٠.٠٢٧٧
PCGDP does not Granger Cause M		٠.٢٠٣٢٢	٠.٦٥٥٦
ODA does not Granger Cause PCGDP	٣١	٣.٧٣٢٨١	٠.٠٦٣٥
PCGDP does not Granger Cause ODA		٠.٨٣٨٢٣	٠.٣٦٧٧
G does not Granger Cause T	٣١	٠.٥٧٣٥٩	٠.٤٥٥٢
T does not Granger Cause G		١.٤٦٠١٠	٠.٢٣٧٠
S does not Granger Cause T	٣١	٠.٤٦٣٠٤	٠.٥٠١٨
T does not Granger Cause S		٣.٢٢٩٩٢	٠.٠٨٣١
I does not Granger Cause T	٣١	٠.٠٥٩٧٩	٠.٨٠٨٦
T does not Granger Cause I		١.٤٩٣٥٧	٠.٢٣١٩
X does not Granger Cause T	٣١	٠.٠٠٧٧١	٠.٩٣٠٧
T does not Granger Cause X		٢.٣١٠٢٧	٠.١٣٩٧
M does not Granger Cause T	٣١	٠.١٣٦١٧	٠.٧١٤٩
T does not Granger Cause M		١.٠٤٨٦١	٠.٣١٤٦
ODA does not Granger Cause T	٣١	٧.٢٨٣٦١	٠.٠١١٧
T does not Granger Cause ODA		٠.٣٨٤٤٣	٠.٥٤٠٣
S does not Granger Cause G	٣١	٠.٠٢٠٥٨	٠.٨٨٧٠
G does not Granger Cause S		١.٧٩٢٢٠	٠.١٩١٤
I does not Granger Cause G	٣١	٠.٢١٨٤١	٠.٦٤٣٩
G does not Granger Cause I		٤.٠٤١٦٩	٠.٠٥٤١
X does not Granger Cause G	٣١	٠.٤٤٤٣٢	٠.٥١٠٥
G does not Granger Cause X		٥.٨٥١٣٤	٠.٠٢٢٣
M does not Granger Cause G	٣١	٠.١٥٦٤٣	٠.٦٩٥٥
G does not Granger Cause M		٥.٠٣٤٧٠	٠.٠٣٢٩
ODA does not Granger Cause G	٣١	١.٠٦٥١١	٠.٣١٠٩
G does not Granger Cause ODA		٠.٨٢٩٣٢	٠.٣٧٠٢
I does not Granger Cause S	٣١	٠.٢٧٨٧٤	٠.٦٠١٧
S does not Granger Cause I		١.٩٥١٩٩	٠.١٧٣٣
X does not Granger Cause S	٣١	٠.٣٤٢٧٠	٠.٥٦٣٠
S does not Granger Cause X		٠.٤٢٠٩٤	٠.٥٢١٨
M does not Granger Cause S	٣١	٠.٠١٦١٧	٠.٨٩٩٧
S does not Granger Cause M		٢.٥٩٨٥٠	٠.١١٨٢
ODA does not Granger Cause S	٣١	٠.٠٤٦٦٨	٠.٨٣٠٥
S does not Granger Cause ODA		٣.٤٧١٦٨	٠.٠٧٢٩
X does not Granger Cause I	٣١	٠.١١٧٥٧	٠.٧٣٤٢
I does not Granger Cause X		٣.٦٢١٢٦	٠.٠٦٧٤
M does not Granger Cause I	٣١	٠.٣٨٠٩٣	٠.٥٤٢١
I does not Granger Cause M		١.٧٢٠٤٥	٠.٢٠٠٣
ODA does not Granger Cause I	٣١	٥.٢٨٤٤١	٠.٠٢٩٢
I does not Granger Cause ODA		٠.٤٥٤١٥	٠.٥٠٥٩
M does not Granger Cause X	٣١	٣.٢٣٨٣٥	٠.٠٨٢٧
X does not Granger Cause M		٠.٤٣٤٦٠	٠.٥١٥١
ODA does not Granger Cause X	٣١	٠.٠٥١٩٤	٠.٨٢١٤
X does not Granger Cause ODA		٠.٣٦٣٩٥	٠.٥٥١٢
ODA does not Granger Cause M	٣١	١.٣٦٣٦٢	٠.٢٥٢٨
M does not Granger Cause ODA		٠.٣٣٠٩٤	٠.٥٦٩٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (٤) بيانات المتغيرات الداخلة في الدراسة								(دينار أردني)
M*	X*	ODA*	G**	T**	S**	I**	PCGDP**	year
٢٤٠٣٧٨٣٣٥٢	١١٣٨١٥٠٤١٥	٥٠٦٣٠١٥٥٥	١٣٦٢٣٩٣٨٦٥	٥٤٦٩٤١١٤٥	٩٠٦٢٠٨١٨١	١٠٤٧٥٣٩٠٠٧	١٢٦٢	١٩٨٠
٣٢٥٤٠٠٦٢٤٦	١٤٤١١٠٨٧٥٦	٤٧٠٢٦٣٧٤٠	١٤٧٥٠٧٣٥١٤	٧٠٤٨٢٥٧٣١	١٤٣٧٠٤٣٠٨٣	١٥٢٠٤١١٢٠٢	١٤٢٤	١٩٨١
٣٣٣١٩٠٥٥٠٦	١٤٣٥٣٩٤٤٠١	٤٢٧٢٧٧٢٠٥	١٤٨٥٥١١١٢٦	٧٧٥٧٣٨٣٦٥	١٠٣٢٧٧٣٩٨٢	١٣٩٣٧٥٨٩٦٩	١٤٦٧	١٩٨٢
٢٨١٠٩٩٤٨٣٥	١٢٣٧٢٠٩١٢٢	٣٨١٠٦٦٦٠٠	١٣٦٤٢٩٥٨٠١	٧٧٤٨٩٩٨٩٧	٤٧٣٨٤١٧٣٢	١١٤١١١٩٢٩١	١٣٨١	١٩٨٣
٢٨٦٦٨٧٥٥١٩	١٤٠٨٤٣٢٠٩٨	٢٠٠٢٣٤٠١٥	١٣٦٠٣٠٧٩٩٤	٧٨٣١٩٦١٩٥	٣٧٨٨٠٦٣٣٤	١٠٧٨١٣٢٧٨٥	١٣٨٧	١٩٨٤
٢٦٧٣٩٨٦١٥٦	١٣٩٠٦٤٣٦٢٩	٣٣٤١٨١٥٤٠	١٤٣٣٧٠٦٤٢٦	٧٨٤٣٨٣٥٠٨	٢٠٢٧٢٢٢٠٩	٧٣٨٤٦٢٩٩٦	١٢٩٩	١٩٨٥
١٩٨٠٦٤٧٦١١	١٠٤٧٠٤٣٤٧٧	٢٣٧٢٨١٤١٩	١٦٢٠٣٤٩٧٣٠	٨٤٩٣٩١٥٢٣	٢٨٥٣٧٤٩٤٤	٧٣٣٩٧٤٥٨٨	١٣١٩	١٩٨٦
٢١٨٤٧٥٢٩١٨	١٢٥١٨٨٣١٢٢	٢١١٢٤٠٧٩١	١٥٩٩٠٣٩٨١٥	٨٧٩٨٩٤٠٤٩	٢٠٥٧٣٧٢٤٠	٨٥٣٨٤٣٦٢٢	١٢٩٩	١٩٨٧
٢٤٨٤٢٦٥٩٣٤	١٦٦٨٧١٠٠٥٢	٢٥٤٠٣٣٦٤٢	١٧٢٢٩٨٢٣٦١	٨٨٩٩٣٥١٠٢	٦٢٤٩٨٤٠٦٢	٨٧٠٦١٣٦٦٩	١٢٦٩	١٩٨٨
٢٥٥٠٧٨٢٤١٠	١٩٢١٧٤٤٩٠٨	٣٦٩٩٣٠٥٩٤	١٥٥٨١٧٥٣٦٧	٧٩٩٢٣١٠١٩	٩٤٤٥٧٠٤٠٣	٧٩٦٨٣٥٥٣١	١٠٩١	١٩٨٩
٢١٣٧٠٣٦٥٧٨	٧٥٨١٣٢٩٤٠	٢٠٣٤٤٧٣٣٦	١٣٨٦٩٨٣٣٣٣	٩٢١٢٧٠٩٥٨	٥٢١٢٣٨٨٣٧	١٠٥٢٨٧٠٩٩٧	٩٨٦	١٩٩٠
٢٠٠٩٠٧١٢٦٢	٧٠٣١٣٣٧٧٣	٢٦٤٥١٤٨٤١	١٤٤٩٧٨٠٩٤١	٩٧٣٤٨٩٧٨٧	٢٩٩٨٧٥٤٧١	٨٦٧٤١٨٧٢٥	٩٣٩	١٩٩١
٢٤١٠١٩١٥٩٦	٦٨٩٩١٤٠٠٠	١٤٩٥٧٥٤٤١	١٤٩٤١٢١٤٨٩	١٣٢٩٤١٤٣٢٦	٦٥٣٦٣٠٥٢٥	١٣١٦٠٤٢٣٤٧	١٠٣٤	١٩٩٢
٢٦٢٢٢٣٤٦٩١	٧٣٨٧٨٥٩٣٦	٢١١٢٨٥٦٦٨	١٥٠٨٦٠٣١٨٥	١٢٩١٦٥٣٣٠٨	١٠٣٦٠٢٣٨٩٧	١٥٢٠٥٥٨٨١٢	١٠٤٠	١٩٩٣
٢٣٦٢٤١٧٦٣١	٧٩٣٨٦٣٤٣٠	٢٤١١٨٣١١٧	١٥٨٧٦٨٨٨٦٢	١٢٩٦٠٠٩٢٧٩	١١٧٠٩١٢٦٣٦	١٤٥٠٩٨١٦٩١	١٠٥٣	١٩٩٤
٢٥٤٢٤٢٦٩٤٩	٩٨٥٩٨٧٥٧٤	٢١١٧١٧٥٩٢	١٦٦٢٦٢٦٠٠٥	١٣٧٨٣٧٢٨٠٧	١٣٤٦٩٦٤٣٥١	١٥٢٥٦٠٣١٥٥	١٠٨٥	١٩٩٥
٢٩٢٦٧٢١٢٨٦	٩٩٩٨٨٥٥٦٨	٣٠٤٧٣٤٩٨٠	١٧٢٠٩٠١٦٠٨	١٣٧٦٩٣٢٨٤١	١٢٩٠٣٤٩٤١١	١٤٤١٧٣٥٦٧٢	١٠٧٨	١٩٩٦
٢٧٦٢٥٧٩٩١٦	١٠١٣٧٦٨٧٩٧	٢٣٠٣٦٦٥٩٢	١٨٥٤٣٣٢٣١٧	١٣٠٩٣٣٧٢٠٩	١٢٧٥٤٣٣٦٨٨	١٢٥٥٧٦٣٥٧٣	١٠٨٣	١٩٩٧
٢٤٣٢٦٢٧١٢٦	٩٣٧٧٦٩٥٣٣	٢٣٠٨٦١٦٠٩	١٨٧١٠٠٠٦٩٩	١٣٢١٤٤٩٦٩٦	١١١٠٨٦٨٦٨٨	١٠٩٦٩٩٢٢٥٧	١٠٨٨	١٩٩٨
٢٣٧٠٦٠٠٥٦٥	٩٤٥٧٨٤٥٣١	٢٨٦٧٨٨٦٥١	١٦٠٣٧٧٤٩٨٧	١١٧٧٢٥٤٩٨١	١٣٧٩٣٤٥٣٣٤	١١٢١١٦٩٦٤٤	١٠٩٧	١٩٩٩
٢٩٤٤٢٧٧٩٣٣	٩٧٦٣٢١٣٢٨	٣٥٣٣٧٧٩٥٧	١٩٧٥٦٤٦٥٥٠	١٤٣٨١٧٢٤٠٧	١٢٤٩٩٤٧٤٦٣	١٢١١٧٩٧٦٧٥	١١١٦	٢٠٠٠
٣٠٩٥٨٧٦٦٢١	١٢١٢٢٤٧٣٣١	٣٨٨٤٩٣٩٨١	٢٠٧٦٣٠٠٤٣٣	١٤٨٦٧٤٦٩٢٣	١٢٠٣٩٣٨٧٥٩	١٢٠١٠٢٩٨٦٨	١١٤٦	٢٠٠١
٣١٩٦٦٣٩١٩٣	١٣٨٢٦٤٥٣٠٣	٤٣٦٨٨٧١٦٨	٢١٢٨٢١٥١٤٩	١٤٦٠٢٢٨٠٨٠	١٥٥٥٩١٢٤٠٩	١٢١٢٦٢٨١٠٩	١١٨٤	٢٠٠٢
٣٥٤١١٥٣٦٥٦	١٤٥٦٧٠٠٩٥٩	٨١٥١٩٤٢٣٣	٢٤٤٣٤٩٥٥٧٨	١٤٥٧١٥٧٥١٧	٢٠٣٢٨٢٨١٦٩	١٣١٠١٨٥٩١٩	١٢٠٢	٢٠٠٣
٤٨٩١٦٠٣٨٩٧	١٩٤٥٦١٦٨٠٢	٦٨٤٣٢٣٧٣٢	٢٦٨٢٧٢١١٠٠	١٨١١١٤٢٥٠٨	١٨٧٢٨٩٧٠٧٧	١٨٦٨٣٢٤٥٤١	١٢٧٦	٢٠٠٤
٦١٥٣٨٧٣٦٣٠	٢١٢٥٠٩٨٨٠٤	٤١٣٦٥٥٦٨١	٢٩٢٦٠١٦٥٦٩	٢١١٨١٣٥٣٦٦	١١٨٧٢٥٩٨١٠	٢٥١٩٩٦٦١٤٢	١٣٤٨	٢٠٠٥
٦١١٨٠٤٩٨٩٩	٢١٨٨٨٤٥٤٦٧	٢٢٧٦٠٣٨٨٣	٢٩٢٣٢٨٢٦٩٧	٢٣٦٤٥٠٩٩٣٤	١٤٨٨٩٩١٣٦٢	٢٤٠٣٥٨٧٩٧٤	١٤٢٤	٢٠٠٦
٦٩١٥٣٧٩٦٩١	٢٢٦٤٥٦٥٢٥٥	٢٤٤٢٥٩٨٢٣	٣٢٦٢٣٦٩٤٧٧	٢٥٨٠٦٦١٢٢٣	١١٣٥٣٧٢١٣٧	٢٦٢٢٤٥٢٥٠٠	١٥٠٨	٢٠٠٧
٧١٥٦٩٠٩٢٢٨	٢٦٢٩٤١٢٩٥٢	٤٢٦٢٣٧٦٨٠	٣٢٢٣٢٧٧٨١١	٢٥٩٦٣٥٢٩٧٧	١٥١٧٢٨٢٧٩٦	٢٣٧٥٠٢٢٢٤٦	١٥٨٢	٢٠٠٨
٥٨٣٣٠٥٦٩٠٧	٢٠٦٥٥٠٣٢٥٢	١٩٢٤٠٢٠٢٤	٣٤٨٠١٤٥١٩٦	٢٤١٦٧٤٠٢٤٦	١٩٠٣١٥٢٦٤٦	٢٣٨٥٦٧٥٠٤٠	١٦٣٢	٢٠٠٩
٥٨٨١٠٤٢٥٠٣	٢٢٤٤٣٢٣٣٩٥	٢١٣٧٩٠٧٥٤	٣٠٣٧٨٨٣٠٦٢	٢٢٦٧٨٢١٢١٨	١٥٩٩٧٦٣٧٠٧	٢٣١٠٦٢٥٥٦٥	١٦٣٣	٢٠١٠
٦٧٢٣٨٣٩٢٣١	٢٤٠٤٢٧٠٨٧٠	٦٠٧٨٣٧٣٥٠	٣٤٠٢٧٨٨٥٤٨	٢١٠٠٦١٥٨٤٢	١٢٨٩٨٤٥٣٩٩	٢٥٢٢٥٢٨٢٤٣	١٦٣٨	٢٠١١

- *المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية للبنك المركزي الأردني، وجرى تحويل وحدة القياس إلى الدينار من قبل الباحث.
- ** المصدر: قاعدة البيانات لصندوق النقد الدولي ، وجرى تحويل البيانات للمتغيرات (I, S,T,G) من النسب % إلى شكلها الحالي من قبل الباحث
- *** المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية للبنك المركزي الأردني للفترة (١٩٨٠-١٩٨٩)، دائرة الإحصاءات العامة للفترة (١٩٩٠-٢٠١١)، وجرى تحويل وحدة القياس إلى الدينار من قبل الباحث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Impact of Foreign Aid on Economic Growth in Jordan

(١٩٩٠-٢٠١١)

By

Abedlemoti Mohammad Alhrahshh

Supervisor

Dr. Hussein Ali Al-zeaaud

Abstract

Jordan like other develop countries need foreign resources to fill the two economic Gaps: Import-Export Gap and the Savings-Investment Gap. These resources include Foreign Direct Investment (FDI), External loans & Credit, technical assistance, Project & non-project aid, etc..... However, Jordan's economic circumstances and political unrest situations in the region reduce his attraction for investments. Thus, Jordan has to rely on the Foreign aid and Debt rather than FDI and portfolio investments. The role of foreign aid always remains questionable. Therefore, This paper is an effort to investigate the positive impact of foreign aid (Official Development Assistance ODA) on economic growth in Jordan, which is expressed as per-capita gross domestic product for Jordan (PCGDP), taking into account some other variables, which is affecting economic growth, including: local revenue (T), public expenditure (G), saving (S), investment (I), export (X) and import (M) through inspecting the short-term and long-term relationship between and among these variables. Using annual data, the study applies unit root test (Augmented Dickey-Fuller test, ADF), test of cointegration, Granger-causality test, and Vector Error Correction Model (VECM) techniques to inspect the relationships and the directions of causality, also the speed of adjustment toward long-term equilibrium between the variables. The estimation of co-integration, Granger-causality and VECM tests reveals that there is no significant direct impact in short-term between foreign aid (ODA) and per-capita GDP for Jordan, or indirect impact through other variables(T,G,S,I,X and M). Consequently, this study does not provide much support for the hypothesis that foreign aid causes economic growth expressed as per capita GDP. Furthermore; other variables(T,G,S,I,X and M) have no significant short-term impact on per-capita GDP, Even so, there is significant long run equilibrium relationship between per-capita GDP and other variables(T,G,S,I,X,M and ODA).

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

The study recommends to work towards better management of foreign aid to ensure access to greater benefits economically and socially. Also, the study draws attention to other factors that hinder growth, especially foreign ones, mainly, world oil prices, as the oil and energy sources are a major part of imports.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com